شرح قواعد اعراب شیخ زاده عدد ۱۰

٢٤٤

التضمين وهو ان يقصد بلفظ
فعل معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى آخر
يناسبه والمعنى الآخر يراد بلفظ محذوف
يدل عليه ذكر ما هو من متعلقاته فتارة يجعل المذكور
اصلا والمحذوف حالا وتارة يجعل المحذوف
اصلا والمذكور حالا

مخصوص بالفاعل
ان يكون نصا الا عن الفاعل وعن المفعول ما يصح
فان تقدم بتسلطها او تقدم عليه ان يكون حالا
عن المتقدم وان تاخر عنها يكون حالا عن المتاخر
باسم يبنى على المطول

لمولانا خسرو

الاضافة بمعنى من لا يكون الا فيما اضيف فيه النوع الى الجنس
فيكون الاول بعض الثاني وما لم يكن المضاف من جنس
المضاف اليه لم يكن الاضافة بمعنى من ومن قال ابن برهان
او اصح ان يكون الثاني ضربا عن الاول فالاضافة بمعنى من
فان امتنع ذلك فهي بمعنى اللام ويجوز ان يفصل المضاف
اليه من هذا الباب وصفا للمضاف فيقول خاتم ذهب وثوب خز
وباب حديد
شرح اللمع لابن جني

ان قلت فما الفرق بين الفاعل والمبتدا حيث
جوزوا تنكير الاول بلا تخصيص دون الثاني
في مثل رجل في الدار كما هو المشهور قلت الفرق
ان في تنكير المبتدا اخلالا بالغرض من الكلام وهو الافهام
لانه اذا كان منكرا مجهولا وهو متقدم على الخبر ينفر السامع
عن استماع حديث المتكلم بخلاف الفاعل لما سمع الفاعل نقضي
الامر وتم فلا يمكن ان يقال بعد ذلك ان السامع لا يصغي الى كلام المتكلم
حسن چلبی

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ
Kısmı . Tekkeler-Murat
Yeni Kayıt No.
Eski Kayıt No. 270
Tasnif No.

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان الشيخ لم يصدر رسالته بالحمد كما فعله غيره اما اكتفاء بالبسملة بناء على ان المراد بالحمد الواقع بالحديث هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل لا الحمدلة على ما نص عليه شارح المسلم واما هضما لنفسه بان كتابه هذا ليس ككتب السلف حتى يسلك بسننهم ولا يلزم منه عدم الابتداء بالحمد مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه من غير ان يجعله جزءا من الكتاب فقال بسم الله الرحمن الرحيم الباء متعلقة بمحذوف تقديره بسم الله الرحمن الرحيم ابدء وتقديم المعمول للدلالة على الاختصاص او متبركا بسم الله ابدء فعلى الاول يكون الباء للاستعانة وعلى الثاني يكون للمصاحبة والاسم مشتق من السمو عند البصريين لكونه رفعة وشعارا للمسمى فحذف الآخر وبني الاول على السكون فزيدت عليها همزة الوصل اذ كان دابهم ان يبدءوا بالمتحرك ويقفوا على الساكن واذا وقع في الدرج لم يحتج الى زيادة شيء ومن السمة عند الكوفيين بمعنى العلامة فتاؤها عوض عن الواو كما في عدة فتكون

اصله

اصله وسما فحذفت الواو وعوضت همزة الوصل وانما لم يكتب الالف وهنا كما هو وضع الخط لكثرة الاستعمال وتطويل الباء عوض عن الالف ومن لغاته من يستغني عن الهمزة بالتحريك فقيل سم بكسر السين على القاعدة الممهدة او بالضم لتدل على الواو والله قال بعض انه علم لذات الواجب الوجود لانه يوصف ولا يوصف به ولانه لا بد له من اسم يجري عليه صفاته ولا يصلح له مما يطلق عليه سواه ولانه لو كان وصفا لم يكن قوله لا اله الا الله توحيدا لانه لم يمنع الشركة وقال بعض الاظهر انه وصف في اصله لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره صار كالعلم فاجري مجراه اصله الاه وهو اسم لكل معبود ثم غلب على معبود بالحق على وزن فعال بمعنى مفعول اي مألوه واشتقاقه اما من أله بالفتح بمعنى عبد او بالكسر بمعنى تحير لان العقول متحيرة في معرفته او من ألهت الى فلان اي سكنت لان القلوب تطمئن بذكره وتذكر بذكره وتسكن الى معرفته او من أله اذا فزع من امر نزل عليه وألهه غيره اي خلصه عن الحزن لان العائذ يفزع عليه او من أله الفصيل اذا حرص على امه لان العباد يحرصون عليه بالتضرع في الشدائد او من وله وهو ايضا بمعنى تحير فان اصله ولاه بكسر الواو فقلبت

الواو همزة لاستثقال الكسرة عليها فحذفت الهمزة وعوض
عنها الالف واللام ويدل عليه الجمع بحرف النداء والقراءة بالقطع فى المنادى
وقال بعض ادخلت عليه الالف واللام وحذفت الهمزة تخفيفا لكثرة
الاستعمال فى الكلام ولو كانتا عوضا عنها لما اجتمعتا مع المعوض
عنه وقطعت الهمزة فى النداء للزومها تفخيما لهذا الاسم واما الجمع
بينهما وبين حرف النداء لعدم الاذن الشرعى فى اطلاق الاسماء
المبهمة على الله تعالى وقيل اصله لاه مصدر لاه يليه ليها ولاها و
از احتجب وارتفع لان الله تعالى محجوب عن درك البصائر ومر
تفع عن كل شيئ وعما لا يليق به وقيل اصله لاها بالسريانية فعرب
بحذف الالف الاخيرة وادخال اللام عليه وعلى جميع الوجوه ادغم اللام
الدائرة فى الاصل فى التلفظ دون الخط لكونهما فى الكلمتين الرحمن
الرحيم اسمان بنيا للمبالغة من رحم والرحمة فى اللغة رقة
كالغضبان من غضب والعليم من علم
القلب وهى من الافعال النفسانية التى تستحيل من الله تعالى
فيعبر عنها بلازمها وهو التفضل والاحسان الرحمن ابلغ من الرحيم
لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى وذلك يكون تارة باعتبار الكمية
اى باعتبار كثرة افراد المنعم عليه وقلتها فعلى هذا يقال رحمن الدنيا
لانه يعم المؤمن والكافر ورحيم الاخرة لانه يختص بالمؤمن وتارة

باعتبار

باعتبار الكيفية فحينئذ يقال رحمن الدنيا والاخرة ورحيم الدنيا لان
النعم الاخروية كلها عظام واما النعم الدنيوية فقد تكون جليلة
وحقيرة وانما قدم الرحمن مع ان القياس يقتضى الترقى من الادنى
الى الاعلى لكونه صار كالعلم من حيث انه لا يوصف به غيره او لتقدم
رحمة الدنيا على الوجه الاول واصل الرحمن الرحيم ان حذف الالف من
الخط تخفيفا وقلبت اللام راء لقرب مخرجها فادغم فيه فى التلفظ
دون الخط لكونهما فى الكلمتين وكذا الرحيم قال ذكر بلفظ الماضى اما
وهو مصدر بمعنى المشيخ
للتفاؤل او لكون تاليفه قبل الديباجة الشيخ الامام اى المقتدى سنا وعلما
وهو مصدر
من حيث العلم والعمل وانما سمى بهم شيخا لانهم يتخلقون باخلا
ق الشيوخ يقال للعالم شيخ ولو كان شابا العالم العامل صفة ثالثة
له وانما قدم العلم على العمل لكونه سببا له وما وقع فى بعض النسخ تقديم
العامل عليه لكونه مقصودا بالذات جمال الدين بالرفع بدل عن
الشيخ او عطف بيان له وهو لقب ابو محمد الذى اسمه عبد الله
وهو ابن يوسف ابن هشام ابن بالرفع صفة جمال الدين ومضاف
الى هشام وجملة نفع الله المسلمين دعاء لهم بحسب الظاهر ولنفسه
فى الحقيقة بان يكون علمه منتفعا به ببركته الظاهر ان الضمير راجع
جملة دعائية وقعت معترضة بين القول ومقوله
الى ابن هشام اى بخيره الكثير وانما مدح نفسه مع ان المدح مذموم

من الغيو فكيف من نفسه ليعلم الناظر اليها فى اول الامر انها
من مؤلفات الثقات حتى لا ينظر الى رسالته بنظر الحقارة
الاخبا
على ان المراد منه د عن انعام الله تعالى عليه لا المدح امتثا
لا الى امر الله تعالى واما بنعمت ربك فحدث هذه المشار اليه
رعونة المقام وهى الرسالة وجملة ما فى الكتاب من هذه
محكى القول فوائد جمع فائدة وهى ما استفدت من علم او مال
جليلة اى عظيمة فى قواعد جمع قاعدة وهى الاساس والمراد و
ههنا القانون وهو كلام منطبق على جميع جزئياته كقولنا كلما
اشتمل على علم الفاعلية فهو مرفوع الاعراب هو الذى فى اخر
المعرب من الحركات والحروف المعهودة وعند كثير من النحات
هو اختلاف اخر الكلمة فعلى هذا الوجه يكون الاعراب
امرا معقولا وانما سمى به اعرابا لكونه مبينا معنى الفاعلية
والمفعولية فسادا لالتباس موافقا من قولهم اعرب اى ازال
العرب وهو الفساد وجملة تقتفى حال من هذه اى تتبع تلك الر
سالة متاملها اى من نظر فيها متبينا جادة الصواب
اى الطريق المعظم الخالى عن الخطاء وتطلعه والضمير المستتر
راجع الى الرسالة والبادر الى المتامل فى امد قصير الامد الغاية

والقصير

والقصير ضد الطويل والمراد هنا الزمان القليل على نكت جمع نكتة
وهى النقطة استعيرت هنا لمعان دقيقة كثيرة من الابواب
اى من انواع الاعراب عملتها اى جمعتها والتعبير بلا زمه
للمشاكلة عمل بالنصب اى كعمل من طب لمن حب وسميتها قال
محتشى الضوء سمى من الافعال التى يتعدى الى الثانى بواسطة
الحرف لكن يحذف اتساعا قال الجوهرى سميت فلانا زيدا
وسميته بزيد بمعنى فمفعوله الاول الضمير الراجع الى الرسالة
والثانى بالاعراب وانما سميت به مع انه اسم لاختلاف
اخر الكلمة او ما يوجد فى اخر المعرب من الحركة او الحرف المعهو
بحث اعراب
على اختلاف القولين للمبالغة ويجوز ان يكون الوجهان
المذكوران فى تسميته بالاعراب وجها كائنة عن قواعد
الاعراب ومن الله متعلق استمد والتقديم للتخصيص والاستمداد
فى اللغة طلب المدد ثم استعير لمطلق الطلب التوفيق وهو
استعداد الاقدام على الشئ وقيل جعل الله تعالى افعال
عباده موافقا لما يحبه ويرضاه وقيل هو موافقة تدبير العبد
لتقدير الحق وقيل هو الامر المقرب الى سعادة الابدية والكرامة
السرمدية وقيل هو جعل الاسباب موافقا للمسببات والهداية
بحث الهداية

اى الدلالة الموصلة الى المطلوب على ما ذكره الزمخشرى
مستدلا بقوله تعالى انك لا تهدى من احببت ولكن الله يهدى
من يشاء وذكر الامام الرازى فى التفسير الكبير هى الدلالة على
ما يوصل الى المطلوب سواء كان اوصل اليه بالفعل اولا واستدل
بقوله تعالى واما ثمود فهديناهم والحق انها مستعمل فى كلام
المعنيين لكن الاستعمال فى معنى الدلالة الموصلة اكثر الى اقوم
الطريق متعلق الى الهداية اى اعدل بنعمته متعلق باستمر
اى بانعامه وكرمه وتختصر بحسب تاليفه وترتيبه فى اربعة ابوا
ب الباب فى الاصل مدخل البيت بعد المجاوزة عن بابه اصله بوب
يدل عليه مجئ جمعه على ابواب الاول قال فى الصحاح الاول نقيض
الاخر واصله اوئل على وزن افعل مهموز الاوسط قلبت الهمزة
واوا وادغمت يدل على ذلك قولهم هذا اول منك والجمع
الاوائل والاوالى ايضا على القلب وقال قوم اصله وول على
فوعل فقلبت الواو الاولى همزة وانما لم تجمع على اوول
لاستثقالهم اجتماع الواوين بينهما الف الجمع وهو
اذا جعلته صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله
صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا وتقول فى المؤنث هى

الاولى

الاولى والجمع الاول مثل اخرى واخر وكذلك الجماعة و
الرجال من حيث التانيث قال الشاعر عود على عود لاقوام
اول الباب الاول فى معرفة الجملة واحكامها وفيه اى
فى هذا الباب اربع مسائل انما قدم هذا الباب لان
المراد من هذه الرسالة بيان الاعراب وهو لا يوجد الا فى
الكلام فلذلك قدم احوال الجمل فقال المسئلة الاولى فى شرحها
اى فى شرح الجملة اعلم ذكر اعلم تنبيه على ان ما بعده مما
يجب الاصغاء كما فى قوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله ان
اللفظ المفيد يسمى كلاما وجملة اعلم ان النحاة اطلقوا المفيد
بالاشتراك على ما يقابل المهمل حتى ان كل لفظ موضو
ع مفيد مفردا كان او مركبا وعلى ما يفيد فائدة جديدة
وعلى ما يصح السكوت عليه وفسر واصحة السكوت بان
الكلام لا يستتبع لفظا اخر انتظار المحكوم عليه وبه فمن ذ
هب الى ترادف الجملة والكلام وهو صاحب المفصل وصاحب
اللباب وابن الحاجب لم يفرق بين صحة السكوت وحسن السكوت
ومن ذهب الى عموم الجملة وسائر النحاة فرق بين صحة السكوت
وحسن السكوت بان يقال المراد بصحة السكوت كون

الكلام متضمنا للاسناد الاصلى سواء كان مقصودا لذاته اولا والسلاد و
بحسن السكوت كون الكلام متضمنا للاسناد الاصلى وكان مقصودا
لذاته فعلى هذا اللفظ المفيد اذا كان مفسرا بصحة السكوت يكون
تعريفا للجملة وان كان مفسرا بحسن السكوت يكون تعريفا للكلام
فلذلك قال ابن هشام ونعنى بالمفيد سواء كان لذلك المفيد
فائدة جديدة اولا فيندرج تحت تعريف الكلام مثل السماء
فوقنا هذا عند كثير من النحاة واما عند سيبويه وهو
مختار ارباب المعانى فالمفيد مفسر بما يفيد فائدة جد
يدة فمثل هذا المثال لا يكون كلاما ما يحسن السكوت عليه
اى يحسن سكوت المخاطب عليه بحيث لا يحتاج الى لفظ
اخر ليفيد فائدة تامة فيندفع كلام بعض الفضلاء بان
المراد بالسكوت سكوت المتكلم دون سكوت المخا
طب لان المخاطب قد يتوقف الى لفظ اخر فى بعض الكلام
التام وان الجملة اعم من الكلام فكل كلام جملة ولا ينعكس
اى ليس كل جملة كلاما الا يرى ان نحو قام زيد من قولك
ان قام زيد قام عمرو يسمى جملة ولا يسمى كلاما لانه لا
يحسن السكوت عليه لما عرفت ان الكلام ما تضمن الا

الاسناد

والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة
ما تضمن الاسناد الاصلى سواء كان
مقصودا لذاته اولا كالجملة التى هى
خبر المبتدا وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج
المصدر واسماء الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والظرف مع ما
اسندت اليه والكلام ما تضمن
الاسناد الاصلى وكان مقصودا
لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس
رضى

الاسناد الاصلى وكان مقصودا لذاته فالجملة الواقعة خبرا
او وصفا او حالا او شرطا او صلة ونحو ذلك جملة وليست بكلام
لان اسنادها لم يكن مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد
الاصلى سواء كان مقصودا لذاته اولا فالمصدر واسم الفا
عل واسم المفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل ليس
كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس باصلى لانها شبيهة بالخالى
عن الضمير لعدم التغير فى احوال التكلم والغيبة والخطاب
مثلا تقول انا ضارب وانت ضارب وهو ضارب كما تقول هو
رجل وانا رجل وانت رجل فلذلك كان اسنادها عارضيا لا اصليا
ثم الجملة على سبيل الاطلاق من غير ملاحظة مادة الافتراق
تسمى اسمية ان بدئت باسم صريح قدمه الاسمية لبساطة الاسم
وتركب الفعل كما فعله بعض النحاة او للاحتراز من فصل بين
القسمين بدفع سؤال مقدر وهو قوله لان التقديم الى اخره
وان كان حق الفعل التقديم لاصالته فى الاسناد كزيد قائم
يجوز رفع زيد على سبيل الحكاية وجره بالكاف لكن الاول هو
الاصح وان زيدا قائم واصل زيد قائم وما زيد قائما اى ليس
زيد قائما ولما كان ابتداء بعض الجملة الاسمية بالحروف

مع انها اسمية اورد امثلة لبيان عدم التفاوت في الجملة التي
بداءت بالحرف سواء كان ذلك الحرف عاملا اولا لان المراد با
لابتداء الابتداء الذي له مدخل في الاسناد ففعلية بالنصب
عطف على اسمية ان بداءت بفعل هذا حصر حقيقي ان كان
مذهبه كمذهب ابن الحاجب وهو ان الجملة اما اسمية
او فعلية فقط والشرطية تدخل في الفعلية وكذا الظرفية
عند اكثر البصرية وهم الذين قدروا الفعل في الظروف وادعائي
ان كان مذهبه كمذهب الزمخشري وهو ان الجملة
اربعة تنبيها على انهما اصلان بالنسبة الى غيرهما لكن
الاول اولى لدلالة السباق عليه كقام زيد واعلم ان المص لم يذكر
مثالا من مثل اقائم الزيدان وهيهات الامر وشتان ما
بينهما لا للاسمية ولا للفعلية لوجود الاختلاف في كو
نها اسمية وفعلية فانها جملة اسمية عند الجمهور وجملة
فعلية عند صاحب اللباب وهو صاحب الضوء لان الجملة
الفعلية عنده ما لا يكون المسند فيه موخرا عن المسند اليه لا لفظا
ولا تقديرا ولم يسد مسد المسند ظرف او ما جرى مجراه سواء
كان المسند فعلا او اسما او اسم فعل وهل قام زيد سبق وجه

كونها

كونها من الجملة الفعلية وزيدا ضربته ويا عبد الله ولما كان
في هذين المثالين نوع توهم لم يدفع بمجرد ايراد المثال دفعه
بقوله لان التقدير في الاول صح ضربت زيدا ضربته لان العامل مضمر على
شريطة التفسير فيكون في حكم الملفوظ مبتداءة بالفعل
على ذلك التقدير و في الثاني صح ادعو عبد الله لعل وجه تعبير المصنف عن
التقدير بادعو عبد الله عاريا عن حرف النداء اختيار مذهب
المبرد وهو ان حرف النداء يسد مسد الفعل والفاعل مقدر
فاذا عبر عن التقدير بيا ادعو يلزم ذكر النائب والمنوب فعلى
مذهبه يكون احد جزئي الجملة حرف النداء والآخر الفاعل
المقدر واما عند سيبويه احد جزئي الجملة هو الفعل و
المقدر بين حرف النداء والمنادى وهو ادعو والآخر الضمير
المستتر فيه فيكون اصل يا عبد الله فحذف الفعل حذفا لازما
لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدة فيكون
جزء الجملة هو الفعل والفاعل المقدرين وقال ابو علي الفارسي
ان حرف النداء اسم فعل فيكون احد جزئي الجملة حرف النداء
والآخر الضمير المستتر فيه فعلى مذهبه كونها من الجملة الفعلية
على رأي صاحب اللباب ولما فرغ من بيان الجملة وبعض احكامها

يا ادعو عبد الله صح

شرع في بيان التسمية بالكبرى والصغرى فقال واذا قيل زيد ابوه غلا
مه منطلق فزيد مبتداء اول وابوه مبتداء ثان وغلامه مبتداء ثالث
ومنطلق خبر الثالث وهو غلامه والثالث وخبره بالرفع معطوف
على الثالث ويجوز النصب على ان يكون الواو بمعنى مع خبر الثاني
وهو ابوه والثاني وخبره واعرابه كما عرف سابقة خبر الاول وهو
زيد مسمى المجموع جملة كبرى لكونها اصلا ومشتملة على الكثير
وكبرى تأنيث الاكبر وافعل التفضيل المجرد عن حرف التعريف
والاضافة اذ جرد عن معنى التفضيل جاز جمعه واذا جمعه جاز
تأنيثه وغلامه منطلق جملة صغرى لكونها قليلة وتا
بعة للجملة المتقدمة وابوه غلامه منطلق جملة كبرى
بالنسبة الى غلامه منطلق وصغرى بالنسبة الى زيد ابوه غلا
مه منطلق فيكون هذه الجملة ذات وجهين وقد يقال جملة
وسطى وهذه غير اصطلاح الاصطلاح المنطقيين في اطلاق الصغرى والكبرى
لانهم اعتبر والاعمية والاخصية بخلاف النحويين فانهم
اعتبروا الاصلية والتابعية ومثله اى مثل زيد ابوه غلامه منطلق مطلب لكنا
فمثل زيد مبتداء وخبره لكنا هو الله ربي اذ الاصل لكن انا هو الله
ربي فالقيت حركة الهمزة على النون وقيل حذفت حذفا و

فتلاقت

فتلاقت النونات فادغمت فانا مبتداء وهو مبتداء ثان والله
مبتداء ثالث وربي خبر المبتداء الثالث والعائد فيه الياء و
والثالث مع خبره خبر الثاني والثاني مع خبره خبر الاول على
منوال زيد ابوه غلامه منطلق ويجوز ان يكون هو مبتداء ثا
نيا والله بدلا منه وربي خبر هو وهو مع خبره خبر انا وانما قال
اذ الاصل لكن انا لوجوه الاول ان يكون لكن بغير واو لانها
لو كانت مشددة تكون من حروف المشبهة بالفعل فالوجه
فيها ذكر الواو وان كانت مخففة تكون من حروف العطف
ولا يجوز اعمالها الا عند الاخفش ويونس ولا شاهد لهما
كذا في شرح اللب فالوجه فيها ترك الواو وان كان الوجهان
جائزين فيهما والثاني ان اكثر القراء اثبتوا الالف في الوقف
وابن عامر ويعقوب اثبتا الالف في الوصل ايضا ولو
كانت مشددة في الاصل لما جاز اثباتها والوجه الثا
مبحث الا بمعنى الشرط لث ما ذكره المصنف وهو قوله والا لقيل لكنه لان الضمير
المرفوع لا يقع بعد لكن ولا يستقيم تقدير الضمير الشا
ليكون اسم لكن وقوله هو الله ربي خبره لان حذف ضمير
الشان منصوبا ضعيف الا مع ان المخففة المفتوحة فان

الحذف فيها لانهم على ما صرحوا فى كتبهم فقوله الا ليست
للاستثناء بل مركب من ان ولا فيكون معناه وان لم يكن
اصله لكن انا القيل لكنه لكون اكثر استعمالها بالواو وحرف
الاستثناء لا يستعمل بالواو الا ان يكون الاستثناء مكررا
نحو جاءني القوم الا زيدا والا عمرا وقد يستعمل بدون الواو
كما فى قوله تعالى الا تفعلوه اى ان لا تفعلوه فعلى هذا يفرق
من الاستثناء بقرينة المقام فاحفظه فانه جيد و
المسئلة الثانية فى الجملة التى لها محل من الاعراب اى لو وقع — مطلب الجملة التى لها محل من الاعراب
فى موضعها مفرد لظهر فيه الاعراب على ما يقتضيه العامل
وهى سبع قدم المسئلة الثانية لانها هى الاصل بالنسبة
الى غيرها لان المسئلة الاولى اصل بالنسبة الى الجميع والمراد
من الجملة ههنا هى الجملة التى لا يصدق عليها الكلام لان احوا
ل الاتية عارضة لها احديها الواقعة خبرا احدى مبتداء و
مضاف الى الضمير والواقعة بالرفع خبره واللام بمعنى التى والضمير
المستتر فيها راجع الى احديها وان كان للجملة فى الحقيقة خبرا
مفعول للواقعة لان وقع يتعدى بنفسه كقولك وقعة التسكين
وقد يستعمل بالاداة كقولك وقعت عن كذا ومن كذا

ذكره

٦

ذكره الجوهرى فى الصحاح وموضعها ابتداء اى محلها
وانما فسرنا بذلك لان الجملة من حيث هى جملة مبنية
والمبنى مخصوص بالاعراب المحلى بخلاف الاعراب اللفظى
والتقديرى فانهما مخصوصان بالمعرب رفع خبره
فى بابى المبتدء اصله بابين سقطت النون بالاضافة الى المبتداء و
وان فى محل الجر بالعطف على المبتداء والمراد من باب ان الحروف
المشبهة بالفعل وما يكون مشابها لها فى العمل فخبر لا التى
لنفى الجنس داخل فى نحو لا رجل فى الدار ففى الدار جملة ظرفية
فى محل الرفع على انه خبر لا نحو زيد قام ابوه مثال لكون الجملة
خبر المبتداء وان زيدا ابوه قائم مثال لكونها خبرا لان ونصب
عطف على رفع يعنى الخبر مرفوع فى بابى المبتداء وان ومنصوب
فى باب كان اى فى الافعال الناقصة والمضا ... هى لها فى العمل فيدخل
خل خبر ما ولا التى بمعنى ليس اذا كان جملة وكاد نحو كانوا يظلمون
كان فعل من الافعال الناقصة واسمه الضمير المرفوع المتصل
ويظلمون فعل مضارع وفاعله الواو والفعل مع فاعله جملة فعلية — بمحل كان
خبر كان اعلم ان كان عند ابن الحاجب على ثلثة انواع ناقصة كما فى
قوله تعالى كيف نكلم من كان فى المهد صبيا على ما اختاره الزمخشرى وتا

تة بمعنى وجد او بمعنى وقع كما فى المثال المذكور على ما اختاره صاحب
الضوء وزائدة غير مفيدة بشئ الا محض التأكيد كما فى المثال المذكور
ايضا على ما اختاره البعض والناقصة ثلثة احديها لتقرير المبتدأ
على الخبر بالزمان الماضى اما دائما الى زمان النطق من غير تعرض
الانقطاع نحو كان الله سميعا بصيرا او منقطعا فلا بد من قرينة
مقالية كقوله تعالى ان كنتم اعداء فالف بين قلوبكم او حالية كقول
الفقير كان لى مال وثانيها بمعنى صار كقول الشاعر قطا الحزن قد
كانت فراخا بيوضها وثالثها ان يكون فيها ضمير الشان كقوله تعالى
لمن كان له قلب اى راى وهذا المثال يصلح ان يكون مثالا للكل كما
نص عليه صاحب اللب واما العلامة الزمخشرى عد ما فيها ضمير
الشان قسما مستقلا وان كانت داخلة فى اقسام الناقصة تنبيها
على انها تختص باحكام لا يشاركها فيها بقية اقسام الناقصة
منها ان اسمها لا يكون الا ضميرا ومنها انه لا يكون الا للحدث
ومنها انه لا يكون الا مبهما وصاحب اللب عد كونها بمعنى
صار وجها مستقلا وان كانت داخلة فى كونها ناقصة للمبالغة
وعلى كلا القولين يتصرف كان على اربعة اوجه وما كانوا يفعلون
اعرابها كاعراب السابق او كاد من الافعال المقاربة وضع لدنو الخبر

ومنها انه لا يكون خبرها الا جملة ومنها انه لا يكون مع ضمير يعود الى اسمها صح
بينهما فى المعنى صح

حصوله

حصولا فاذا دخل عليه النفى قيل معناه للاثبات مطلقا وقيل
ماضيا والصحيح انه كسائر الافعال فى افادة ادوات النفى نفى مضمونها
اعلم ان عسى ناقصة عند اكثر البصريين نحو عسى زيد ان يخرج فالمضا
رع المصدر بان فى محل النصب على الخبرية اى عسى
زيد الخروج فعلى مذهبهم يلزم تقدير المضاف اما
فى جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج واما فى جانب الخبر اى
عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وتامة
عند الكوفيين وبعض البصريين فعند ذلك البعض فالمضا
رع مع ان شبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم
وتقدير المضاف تكلف وذلك لان اصل عسى زيد ان يخرج قارب
زيد ان يخرج اى الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضا
رع مع ان وان لم يبق على المفعولية فى صورة الانشاء فهو شبيه
بالمفعول الذى كان فى صورة الخبر فانتصب لشبه المفعول
واما على مذهب الكوفيين فمع ان المضارع بدل اشتمال من زيد لان
فيه اجمالا ثم تفصيلا وفى ابهام الشئ ثم تفسيره وقع
عظيم لذلك الشئ فى النفوس قال الشارح الرضى وهذا اقرب
عندى فعلى هذين المذهبين اطلاق باب كاد يكون على سبيل

مطلب عسى

التقليب بجرح عسى عنه الثانية والثالثة الواقعة حالا او
والواقعة مفعولا وجه تغيير اسلوب السابق واللاتي اما
اشارة الى ان ذكر الحال في المتن قليل او الى كون الحال والمفعول
من واد واحد ومحلها اى محل الحال والمفعول قوله ومحلهما
مبتداء وخبره النصب فالحالية نحو جاؤا اباهم عشاء
يبكون اى متباكين وهو حال من ضمير جاؤا وهو الواو فا
لحالية مبتداء نحو مرفوع لفظا لكونه خبر هاذ يجوز نصبه
اما لكونه مبنيا لاضافته الى الجملة واما بتقدير الفعل وهو
امثل نحو جاؤا الخ يكون خبر المبتداء جملة فعلية والمفعولية
تقع في ثلثة مواضع والجملة المفعولية في محل الرفع عطف
على الجملة الفعلية المقدرة وهي امثل وان جاز عطف الجملة
على الجملة من غير اعتبار الطرفين لكن الشريف مال في
بعض تصانيفه الى الوجه الاول فالياء في الحالية والمفعولية
للمصدرية اى كون الشئ حالا ومفعولا لا للنسبة والمبالغة
لان ياء النسبة مع تاء التأنيث اذا الحقت في اخر الكلمة افا
دت معنى المصدر كذا في شرح اللب في مباحث حروف
المشبهة بالفعل محكية بالقول منصوب اما على البدلية على

عن الجار

عطف على الجملة صح

مطلب ياء المصدرية

عن الجار والمجرور معا على قول بعض النحاة وهو ان معمول الفعل
مجموع الجار والمجرور في اللغو او عن المجرور فقط حملا على
محله على قول محقق النحاة وهو ان معمول الفعل في اللغو هو المجرور
فقط كما سيجئ في الباب الثاني في المسئلة الثالثة على هذا يكون
معمولا لتقع واما بفعل مقدر وهو اعني او اريد ويجوز رفعه على
انه خبر مبتداء محذوف وجره على انه بدل من المجرور فقط حملا
على اللفظ وان لم يحتمل رسم الخط في قوله ومعلقا نحو يجوز
رفعه على انه خبر مبتداء محذوف وهو مثاله ونصبه على الوجهين
الذين ذكرناهما قبل قال اني عبد الله ان حرف من الحروف
المشبهة بالفعل اسمها ياء المتكلم وخبرها عبد الله وجملة
اني عبد الله محكية بقال قال ابن الحاجب في الامالي ان القول
يحكى هذه الجملة في موضع النصب بالاتفاق الا انها مفعول
مطلق او مفعول به انتهى فمذهب الجمهور هو الثاني والمحققين
هو الاول كما نص عليه شارح اللب في آخر بحث افعال المتعدى
وثانية عطف على قوله محكية واعرابها كاعراب سابقها
للمفعول الاول في باب ظن وانما قيده بكونه ثانية لان باب ظن
من دواخل المبتداء والخبر والجملة لا يكون الا خبرا نحو ظننت زيدا يقرء

قال ابن يقرا جملة فعلية مع فاعله ومفعول ثان لظننت اعلم
ان الفعل المتعدى الى المفعولين على ضربين قسم يصح حمل
مفعوله الثانى على الاول وقسم لا يصح والثانى اما يتعدى الى
المفعولين بنفسه نحو كسوت زيدا جبةً وبالهمزة نحو
اعطيت زيداً درهما فان فى هذين المثالين لا يجوز ان يقال
زيد جبة وزيد درهم وجعلوا من هذا الباب ما يتعدى الى الثانى بو
بواسطة الحرف ثم حذف اتساعا مثل اختاروا واستغفروا وسمى
وكنى الاول يتعدى بمن والثانى بعن والثالث والرابع بالباء ثم الاصل
تقديم ما هو فاعل فى المعنى والمتعدى اليه الفعل بنفسه ومن ثمه لم يجز
اعطيت صاحبه الدرهم واخترت احدهم القوم للاضمار قبل الذكر
لفظا ومعنى ويجوز الاقتصار هنا سواء كان ذلك الاقتصار على
المفعولين معا او على احدهما والقسم الاول يسمى افعال القلوب
ويصح حمل مفعول الثانى على الاول اما بنحو ما يقال علمت زيدا فاضلا
زيد فاضل او كان بمنزلته كما يقال فى علمت ابا يوسف ابا حنيفة
ابا ابو يوسف ابو حنيفة ولا يجوز الاقتصار على احد
مفعوليه على الاشهر مع انهما فى الاصل مبتدا وخبر

وحذفها

١٢

وحذفهما جائز فى السعة لان مفعوليه معا بمنزلة
اسم واحد مضمونهما معا هو المفعول به فى الحقيقة فلو
حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الا فيما وقع فى
مفعوله ان المفتوحة بما بعدها خفيفة او ثقيلة فانه
واجب الاقتصار عند الاخفش حيث قال ان المفتوحة
مع معمولها فلا يكون اقتصارا وان جاز ان تسكت منهما د
جميعا كقوله من يسمع يخل وهى سبعة افعال وهى ظننت و
وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهى تارة
يكون للظن وتارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه
الثلثة للعلم وقد يتعدى منها فعلان بادخال الهمزة
الى مفاعيل ثلثة وهما علمت ورايت دون اخواتهما
الا عند الاخفش فان جميعها يتعدى الى الثالث
بالهمزة عنده وقد يتضمن بعض الافعال بمعنى اعلمت
فيتعدى تعديته وهو اخبرت وخبرت وحدثت وانبات
ونبات فان هذه الافعال عند سيبويه يتعدى الى واحد
بنفسه والى الثانى بحرف الجر ثم حذف اتساعا الا انها
لما كانت مشتملة على معنى الاعلام تضمنت معنا

هو المفعول الاول فيقدر المفعول الثانى
واما عند سيبويه فسد مسد مفعوليها ع

فتعدت تعديته وهذه الافعال يتعدى الى ثلثة مفاعيل
مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه
كقولك اعلمت زيدا او الاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا
منطلقا والثاني والثالث من مفعوليها كمفعولي علمت في وجوب
ذكر احدهما عند الاخر وجواز تركهما معا والمفعول
الثالث لهذه الافعال يقع جملة كما في المفعول الثاني
للمتعدي الى المفعولين فلذلك قال المص والثالث ان تقع
ثالثة للمفعول الثاني في باب اعلم وفي ما تضمن معناه و
وتعدى تعديته نحو اعلمت زيدا عمرا ابوه قايم فجملة
ابوه قايم في محل النصب على انهما مفعول ثالث لذلك
الفعل ومعلقا عنها العامل اى عن الجملة العامل هذا و
قسم ثالث من اقسام الجملة التي تقع في محل النصب
على كونها مفعولا ولا ترد على المص بان يقال لم لم يقل الاول
والثاني والثالث كما قال في امثاله لان ترك ترتيبه المذكور اما
مبني على الظهور او التفنن في العبارة لكونه نوعا من
البلاغة على ان تعيين الطريق خارج من قانون البحث
ومعنى التعليق والالغاء ابطال العمل ولكن الفرق بينهما

من

مطلب الفرق بين الالغاء والتعليق

من مهمات هذا الفن فان الالغاء هو ترك العمل لفظا ومعنى لغير مانع
والتعليق ترك العمل لفظا لا معنا لمانع فان الالغاء جائز والتعليق
واجب والمعلق عامل في المحل بخلاف الملغى واعلم ايضا ان افعا
ل القلوب مختص بالالغاء واما التعليق فيجوز في الافعال التي
تشبه افعال الشك واليقين في كونها غير محققة الوقوع
نحو تبصر وعلم بمعنى عرف ونظر وتفكر وغير ذلك من
الافعال التي لزم ملغى لمفهومها وما عدا ذلك من الافعال
التي لا تتعلق عن العمل الا عن يونس فان التعليق في جميع الاو
فعال جائز عنده والكسائي كيونس في الواقع وكالجمهور في
المنتظر فالمعلق اما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت
هل زيد في الدار فالجملة في موضع مفعول واحد او اثنين
فيكون تلك الجملة في مقام المفعولين نحو علمت لزيد
في الدار او اكثر فتقوم تلك الجملة مقام الثاني والثالث نحو
اعلمتك ما زيد في الدار نحو قوله تعالى لنعلم اى الحزبين
احصى فلينظر ايها ازكى طعاما فتعلق عمل الفعلين في الاو
يتين لان الاستفهام وحرف النفي وحرف الابتداء اذا دخل على
معمول افعال القلوب او ما اشبهها تعلق العمل فيها لا تلك

لو اعملتها الجملة ما بعد الاستفهام وحرف النفي وحرف الابتداء
معمولاً لما قبلها فتخرج عن ان يكون له صدر الكلام واي للاستفهام
في الاثنين فتكون معربة البتة وهو اسم من الاسماء اللازمة الا
ضافة فاذا اضيف الى النكرة اضيف الى الواحد والاثنين والجماعة
واذا اضيف الى المعرفة اضيف الى الاثنين فصاعداً وعن العلامة
الزمخشري يجوز اضافته الى الواحد المعرفة كما نص بعض شرا
ح المفصل ولكن عند الاضافة الى الواحد سواء كان ذلك الواحد
معرفة او نكرة لا يكون الا مؤولا بمعنى الجمع فعند الاضافة الى
المعرفة معرفة عند عامة النحاة وان كانت نكرة معنىً خلافاً
لصاحب التخمير فان عنده يكون نكرة ولو بعد الاضافة الى
المعرفة فاي في الموضعين مبتداء على المذهبين اما بالتعريف
او بالتخصيص بالاضافة الى الحزبين والى الهاء والتخصيص
وازكى خبره والجملة قائمة مقام المفعولين في لنعلم او مقام
مفعول واحد في فلينظر وسيجيء في بحث اي تفصيل مشبع
ان شاء الله تعالى والرابع المضافة اليها اي الجملة ومحلها
اي محل تلك الجملة الجر وهذا الانجرار بنفس الاسم المضاف
عند سيبويه وباللام عند الزجاج وبمن عند قوم وبالاضافة

عند

عند بعض نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم هذا
مبتداء ويوم بالرفع خبره مضافا الى الجملة الفعلية وهي
ينفع مع فاعله والجملة مجرورة المحل على انها مضافة اليها
ليوم هذا على قراءة المص وقيل ان يوم مضاف الى الفعل فقط
وان كان من حق الفعل ان لا يضاف اليه لما به من الابهام المفرط
لا يتخصص في نفسه فكيف يخصص غيره الا انهم تركوا القياس
واستحسنوا اضافة الزمان الى الفعل لان الفعل يدل على الزمان
والحدث فصار الزمان بعض الفعل واضافة بعض الشيء
الى ذلك الشيء جائز لا يقال الاضافة من خواص الاسم
فكيف يكون مضافا اليه لانا نقول المراد من الاضافة كونه
الشيء مضافا وكونه مضافا اليه لا يكون من خواص الاسم
لان الفعل والجملة قد تقعان مضافا اليه كذا ذكره شارح
الكافية وقد يجاب كون الفعل مضافا اليه بتاويل المصدر
وكذا الجملة ولا يلزم من هذا كون اليوم مبنيا على الفتح
في محل الرفع اما على تقدير كونه مضاف الى الجملة لان يوم اسم
مستحق للاعراب والاضافة الى المبني لا يوجب البناء لان
المضاف يكتسي من المضاف اليه التعريف والتخصيص

وهذا مشهور ويكتسى ايضا البناء والاعراب والتذكير وو
والتانيث لا على سبيل الوجوب بل على سبيل الجواز واما على تقدير
كونه مضافا الى الفعل لان المضاف الى الفعل لا يكون مبنيا عند
البصريين اذا كان الفعل معربا ويجوز نصب يوم في محل الرفع
لجواز كونه مبنيا بالاضافة الى الجملة او الى الفعل على مذهب الكوفيين
لان المضاف اليه يكون مبنيا عنده سوا كان ذلك الفعل معربا
او مبنيا واعلم ان الظاهر ان اضافة اسم الزمان الى الجملة
المحضة يفيد التعريف وفي البسيط قد يقال لا يفيد لان الجملة
نكرة كذا في شرح الالفية يوم هم بارزون يوم بدل من يوم
التلاق وهم مبتدأ وبارزون خبره والجملة في محل الجر لكونها
مضافا اليه ليوم ويجوز ان يكون يوم مبتدأ مضافا الى هم وبار
زون خبره والمصنف اورد مثالين ايذانا بان ظروف الزمان
مضاف الى الجملة سواء كانت اسمية او فعلية هذا اذا كان
بمعنى اذ واما اذا كان بمعنى اذا فيضاف الى الجملة الفعلية فقط
نص ابو طالب المكي في معربه للقران العظيم وكل جملة اى كل
فرد من افراد جملة فان كل اذا اضيف الى النكرة فهو لعموم
الافراد واذا اضيف الى المعرفة فلعموم اجزائها كذا قال

اى الان الكل مضافا الى المعرفة كان الغالب كونه لاحاطة الاجزاء لا الافراد كذا حسن چلبي

اصحاب

اصحاب علم الاصول وقعت بعد اذ واذا وهما من ظروف
الزمان مضافان ابدا الا ان اذ تضاف الى كلتي الجملتين واختها
لا تضاف الا الى الفعلية نحو جئت اذ زيد قائم واذا قام زيد
فهذه في موضع الجر لكونها مضافا اليها لاذ واذا وحيث هو ظرف
من الظروف المبنية للمكان فقال الاخفش وقد يستعمل للزمان
وظروف المكان لا تضاف الى الجملة الا حيث في الاكثر سواء
كان اسمية او فعلية نحو اجلس حيث جلس زيد وحيث
زيد جالس فالجملتان في محل الجر على انها مضافة اليها حيث
وقد يضاف الى المفرد كما في قول الشاعر اما ترى حيث سهيل طالعا
لها وعند اضافته الى المفرد يعرب به بعض النحاة لزوال علة
البناء وهي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على البناء لشذوذ
الاضافة الى المفرد اعلم ان حيث يجوز في اخره الحركات
الثلث لكن الكسر حكاية الكسائي ويجوز ان يقول حوث با
لضم والفتح ولما الوجودية اى الحينية مثل لما جئتني اكرمتك
عند من قال باسميتها وهو ابو علي الفارسي واما كلام سيبويه
فمحتمل فانه قال لما لوقوع الامر لغيره وانما يكون مثل لو لشبهها
بلو ولو حرف فقال ابن خروف ان لما حرف وحمل كلام سيبويه

واذ قام زيد م

ای اما ترى مكان سهيل طالعا

على انها للشرط فى الماضى كلو ولذا لا يقع بعدها الا الفعل الماضى لا
ان لو لانتفاء الثانى لانتفاء الاول ولما لثبوت الثانى لثبوت الاول
قال الفاضل التفتازانى ان هذا الحمل توهم منه والوجه ان لما ظرف
بمعنى اذ ايستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماضى لفظا ومعنى
وهى اى الجملة التى وقعت بعد اذ واذا وحيث ولما الحينية و
فى موضع خفض بفتح الخاء المعجمة وسكون الفاء الجر
وهما فى الاعراب بمنزلة الكسر فى البناء فى مواضعات النحويين
كذا فى الجوهرى باضافتهن الى ما اى باضافة المذكورات
الى الجملة والخامسة الواقعة جوابا لشرط جازم ومحلها اى
محل الجملة الواقعة جوابا للشرط جازم الجزم اختلف
النحاة فى جازم جواب الشرط قال بعضهم هى اداة الشرط
قيل وهو مذهب المحققين من البصريين وعزاه
السيرافى الى سيبويه وذهب الاخفش الى ان
الجزم بفعل الشرط واختاره صاحب التسهيل و
قيل بالاداة والفعل معا وهذا القول نسب ايضا
الى سيبويه والخليل وهو مذهب الكوفيين اذا كانت
مقرونة بالفاء او باذا المفاجاة يقال فاجأ الامر مفاجأة

وفجاءة

واعلم ان اضافة اسماء الزمان الى الفعل على ضربين احدهما لازمة نحو لما واذا والثانى لا يلزم اضافة اليه نحو اذ ومذ ومنذ وعلى ضربين احدهما يجوز اضافته الى الفعل وهو اذ والثانى لا يجوز اضافته اليه نحو مذ ومنذ حاج بابا

[illegible]

المفاجاة التعلق بشئ على غفلة

وفجاءة بكسر الفاء وكذلك فجئه الامر بكسر العين و
فجأه الامر بفتح الفاء والعين وفجاءة بضم الفاء
والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به وانما قال اذا كانت
مقرونة بالفاء او باذا المفاجاة لان الجملة اذا لم تكن
مقرونة بالفاء او باذا المفاجاة لا يكون لها محل من
الاعراب ستتحقق عليه فى بابه ان شاء الله تعالى فالاولى
اى الجملة المقرونة بالفاء نحو من يضلل الله فلا ها
دى له ويذرهم من اسم شرط ويضلل فعل شرط
والله فاعله والفاء فى فلا هادى له داخل فى جواب
الشرط ولا لنفى الجنس اسمها منصوب لفظا
وهو هادى وخبرها مرفوع محلا وهو له فاسم لا مع
خبرها جملة اسمية محلها الجزم ولهذا اى ولاجل
كون الجملة المقرونة بالفاء فى محل الجزم قرئ بجزم يذر
عطفا على محل الجملة فتكون تقدير الكلام من يضلل الله
لا يهديه احد غيره ويذرهم هذا تنصيص على كون جملة
فلا هادى له فى محل الجزم وحاصله انها لو لم تكن جملة
فلا هادى له فى محل الجزم لما جاز قراءة الجزم فى معطوفها

عطفا على محلها لكن كونه دليلا مبني على راى من ذهب
الى جزم يذروا اما على راى من ذهب الى سكونه لتوالى الحركات
كما قيل فلا يكون دليلا وقرئ برفع يذر على الاستيناف والثانية
اى الجملة المقرونة باذا المفاجاة نحو ان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون ان حرف شرط وتصب فعل شرط
وهم مفعول فعل الشرط سيئة فاعله والباء في بما متعلق و
بفعل الشرط واذا التى للمفاجأة بمنزلة الفاء في تدخل على الجملة الاسمية
غالبا وقد تقع مع الفعلية نص عليه بعض شراح الكافية في باب
التحذير وانما قلنا بمنزلة الفاء لانها اذا كانت للمفاجاة لا يبتداء
بها كما لا يبتداء بالفاء بخلاف اذا الشرطية فانها يبتداء بها فاشبهت
الفاء فوقعت موقعها وصارت جوابا للشرط وقد تدخل عليها
الفاء عند دخولها على جواب الشرط فيكون للتاكيد وهم مبتداء و
يقنطون خبره والجملة الاسمية جزاء للشرط فالمعنى ان تصبهم سيئة
اى شدة بما قدمت ايديهم بشوم معاصيهم اذا هم يقنطون
اى فاجاء القنوط من رحمته ولما فهم من قول المص بطريق المفهوم
ان الجملة اذا لم تقترن بالفاء لا يكون لها محل فلزم ان يكون محل
الجزم هو الفعل وحده لاقتضاء العامل فوقع التردد في زمن التسامع

فكانه

وانما يجاب الشرطية باذا المفاجائية كما يجاب بالفاء لتقارب معناهما لان المفاجائة والتعقيب متقاربان حل معاقد

فكانه قال هذا اذا كان الفعل قابلا للجزم لفظا واما اذا كان الجزاء
ماضيا فان محل الجزم فازال ذلك التردد بقوله فاما التى للتفصيل و
والاستيناف نحو ان قام اخوك قام عمرو فمحل الجزم محكوم به
للفعل وحده وهو قام لا للجملة باسرها اى بمجموعها لان اداة
الشرط انما تعمل في شيئين فلما عمل في محل الفعلين لم يبق لها
اى مجردا عن الفاعل حل معاقد
تسلط على محل الجملة وكذالك القول في فعل الشرط اى محل الجزم
محكوم به لفعل الشرط وحده لا للجملة الشرطية باسرها ولهذا
هذا تنصيص لما يدعيه من ان محل الجزم هو الفعل وحده لا للجملة
الشرطية باسرها اى لكون فعل الشرط وحده في محل الجزم تقول
اذا عطفت عليه مضارعا واعملت الاول كما هو مذهب الكوفيين
نحو ان قام ويقعد اخوك قام عمرو فتجزم المعطوف قبل ان تكمل الجملة
وانما قال اعملت الاول لانه لو اعملت الثاني كما هو مذهب البصريين
لاضمرت الفاعل في الاول فيكون معطوفا على الجملة بعد استكمالها فلا
يثبت كون فعل الشرط في الجزم وحده لجواز كون جزم المعطوف لعطفه
على الجملة التي في محل الجزم والسادسة التابعة لمفرد قيد به لان الجملة
لا تكون منعوتا كالجملة المنعوت بها صفة جرت على غير من هي له فالباء
متعلق بالمنعوت يعنى كالجملة التى ينعت المفرد بها ويجوز ان يكون

اى الفعل والفاعل وانما لم يعمل الجملة لانه وجد شئ في صدرها قابل للجزم ومتى كان كذلك لم يصرف الاعراب الى محل الجملة حل معاقد

المنعوت صفت لمفرد على مذهب من جوز الفصل بين الصفة والموصوف
ومحلها اى محل الجملة الواقعة صفة بحسب منعوتها اى موصوفها
النعت والوصف واحد وان فرق البعض بينهما بان النعت يستعمل
فيما كان ممدوحا والوصف اعم لان كلام المحققين يفصح عن عدمه
الفرق الحسب القدر وهو بفتح السين سواء اضيف الى شيء او استعمل
الجر وربما يسكن في ضرورة الشعر واما حسبك بمعنى كفاك فشيء
اخر فهي الجملة المنعوت بها في موضع رفع في نحو من قبل ان يأتي يوم
لا بيع فيه من متعلق برزقنا وقبل مجرور بمن ومضاف الى ان يأتي
ويوم فاعله ولا لنفي الجنس وبيع بالرفع اسمه لان لا اذا كان مكررا
كما في الاية جاز الرفع لانه مقدر جوابا بالسؤال فيحسن ان يكون مطابقا
بقاؤه ان كان فيه معنى لفة قياسية وقراء ابن كثير ويعقوب وابو عمرو
بالفتح على الاصل وفيه خبره وجملة لا بيع فيه جملة اسمية مرفوعة
المحل على انها صفة ليوم ونصبه بالجر عطف على رفع في نحو واتقوا يوما
ترجعون فيه اتقوا فعل مع الفاعل وهو الواو ويوما منصوب اما على
المفعولية كما هو راى ابو على في قوله تعالى فكيف تتقون ان كفرتم يوما
يجعل الولدان شيبا الاية واما على الظرفية فيكون مفعولا فيه تقديره
واتقوا عذاب الله يوما وترجعون جملة فعلية في محل النصب على انها صفة

يوم

ترجعون
يوم وقرئ بالتاء وبالبناء للفاعل فعلى الاول يكون رجع متعديا وقرئ
بالياء على طريقة الالتفات وجر بالجر عطف اما على نصب او رفع
على اختلاف القولين فان النحاة اختلفوا في معطوفات متعددة
ان الجميع هل يعطف على الاول او كل واحد يعطف على ما قبله في نحو ليوم
لا ريب فيه لا لنفي الجنس وريب اسمه وفيه خبره والجملة الاسمية
مجرورة المحل لكونها صفة ليوم التابعة التابعة لجملة لها محل من الا
عراب نحو زيد قام ابوه وقعد اخوه فجملة قام ابوه في موضع رفع لانها
خبر اى خبر مبتداء وهو زيد وكذلك اى مثل ما سبق في وقوعها موقع
رفع جملة قعد اخوه لانها اى جملة قعد اخوه معطوفة عليها اى
على جملة قام ابوه ويسمى قام ابوه جملة صغرى وزيد قام ابوه
جملة كبرى فالصغرى فعلية والكبرى اسمية المسئلة الثالثة
في بيان الجمل التي لا محل لها من الاعراب وهي سبع ايضا اى
كالمسئلة الثانية وايضا نصب على المصدرية فانها من المصادر التي
حذف فعلها مثل سقيا ورعيا قال الجوهري اض يئيض ايضا اذا
عاد ورجع احديها اى احدى جملة السبع المبتدءاة وتسمى المستا
نفة بالنصب مفعول ثان لتسمى ايضا اى كما تسمى مبتدءاة اعلم ان
الاستيناف عند ارباب المعاني ما يكون جوابا عن سؤال مقدر

مطلب بيان الاستيناف

واما عند ائمة النحو فالمستأنفة هى الجملة التى وقعت فى الابتداء
سواء كانت جوابا لسؤال اولا ذكره المص فى المغنى نحو قوله تعالى انا اعطيناك
الكوثر اعلم ان انا اصله اننا فحذفت الثانية لاجتماع الامثال والتخفيف
وان حكى بعض النحويين ثلثة مذاهب الاول حذف الاولى والثانى
حذف الثانية والثالث حذف الثالثة فى ان اذا كان مخففة مع بقاء الاولى
ساكنة ولو كانت المحذوفة هى الاولى لبقيت الثانية متحركة و
لكونها قبل الحذف كذلك ولا يجوز حذف الثالثة لانها ضمير فان حرف
المشبهة بالفعل ونا منصوب المحل على انه اسم ان واعطى يتعدى من حروف
الى مفعولين ومسند الى الفاعل وهو ضمير المتكلم والضمير
المنصوب كناية عن رسولنا عليه السلام مفعوله الاول والكو
ثر مفعوله الثانى وجملة اعطيناك الكوثر فعلية فى محل الرفع
خبر ان وجملة انا اعطيناك الكوثر جملة اسمية مستأنفة لا محل
لها من الاعراب ونحو قوله تعالى ان العزة لله جميعا بعد بالنصب
اما بتقدير من او اعنى وبالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف مضا
ف الجملة ولا يحزنك قولهم بحسب الظاهر ولكن فى الحقيقة
مضاف الى المفرد المقدر فيكون تقديرا لكلام بعد قوله تعالى و
وانما قلنا هكذا لان الغايات لا تضاف الى الجملة نص عليه شارح
المفصل

المفصل وان حرف من حروف المشبهة والعزة بالنصب اسمه
ولله فى محل الرفع خبره وجميعا يحتمل ان يكون حالا من الضمير
المستتر فى الظرف اى مجتمعة والعامل فيه شبه الفعل وهو الظرف
ويحتمل ان يكون تأكيدا من ان العزة لله كما قال فى الصحاح وجميع
يؤكد به يقال جاؤا جميعا اى كلهم انتهى فجميعا تأكيد لضمير
جاؤا وهو الواو فعلم من ظاهر الكلام ان لفظ جميعا بالنصب
تأكيد وان كان المؤكد مرفوعا بخلاف سائر الفاظ التأكيد
حذا فانه ينفك فى مواضع شتى وجملة ان العزة لله جميعا جملة
اسمية لا محل لها من الاعراب مستأنفة بمعنى التعليل فى جواب
لم لا احزن كانه قيل لا تحزن بقولهم اى باشراكهم وتكذيبهم ولا تبال
بهم لان الغلبة لله جميعا لا يملك غيره شيئا منها فهو يقهرهم
فينصرك عليهم وليست جملة ان العزة لله جميعا محكية بالقول
وهو قولهم لفساد المعنى لان هذا القول لا يجوز ان يكون موردا
للحزن الا اذا كان بطريق الاستهزاء وهو احتمال مرجوح لا يذهب
اليه وهم فلا يكون محكيا بالقول بل هو تسلية للنبى عليه السلام
السلام وكذا الحال فى كونه بدلا من قولهم كما ذكر فى الكشاف ونحو
قوله تعالى لا يستمعون بعد اعراب بعد كاعراب ما سبق وحفظا

من كل شيطان مارد فحفظا منصوب باضمار فعله اى حفظنا السماء
حفظا بالشهب ومن متعلق بمحذوف وشيطان على وزن فيعال ما
خوذ من الشطن وهو البعد وقيل شيطان على وزن فعلان مأخوذ من
الشيط وهو الهلاك فعلى الاول منصرف وعلى الثانى غير منصرف ومارد
اى متكبر ومتجاوز عن الحد فى الطغيان وخارج عن طاعة الرحمن وليست
جملة لا يسمعون صفة للنكرة وهو شيطان لفساد المعنى لانه يقتضى
ان يكون الحفظ من غير شيطان فلزم ان يكون جملة مبتداة على ما اختا
ره صاحب الكشاف والقاضى اعلم ان ارباب التفسير اختلفوا
فى تفسير هذه الاية قال ابو البقاء لا يسمعون جمع على معنى كل فى مو
ضع الصفة او نصب على الحال او مستانف وخطاه اكثر المفسرين
اما كونها صفة لان حفظ السموات لاجل ان الشيطان يطلعون
عليها ويسمعون اخبارها ويضلون الكواهن فاذا كانوا غير سا
معين لا فائدة فى حفظ السموات منهم وكذا الحال فى كونها حالا
فى المعنى لكونهما من واد واحد والمص لم يتعرض الى كونها حالا لان
الجملة الخبرية اذا وقعت بعد النكرة الموصوفة يجوز ان يكون صفة او
حالا لكن جعلها صفة اولى من ان يجعل حالا بناء على ظاهرها
وان كانت متخصصة ويختلج فى صدرى جواز جعلها صفة وعدم

سماع

والشهاب شعلة نار ساطع وجمع شهب بضمتين وشهبان وصبان مختار الصحاح
شهاب

سماع الشيطان ان يكون بحسب الحفظ فحاله عند الحفظ ان لا
يسمع فيصير موصوفا فى حالة الحفظ بذلك وكذا جعلها حالا لما عرفت
ان الحال والصفة من واد واحد واما كونها مستانفة لان سائلا
لو سئل لم يحفظ من الشيطان فالجواب بانهم لا يسمعون لم يستقم
كذا قالوا ويمكن ان يجعل الاستيناف ايضا على تقدير تغيير السؤال بان
يقال لما قيل حفظا من كل شيطان مارد سئل وقيل فماذا يكون اذن يكونها
فاجيب لا يسمعون ولا يجوز ان تكون علة للحفظ على حذف اللام
كما جئتك ان تكرمنى ثم حذف ان واهدارها كقوله الا ايها الزاجرى
احضر الوغى فان اجتماع ذلك منكر ومن مثلها بضم الميم والثاء
جمع مثال كامثلة اى من امثلة الجمل التى لا محل لها لكونها مستانفة
قوله اى قول الشاعر وهو جرير انما غير الاسلوب السابق حيث
لم يقل وقوله رعاية للادب حتى ماء دجلة اشكل اول البيت وما
زالت القتلى تمج دماءها يقال مج الرجل الشراب اذا رمى به ودم
اشكل اذا كان فيه بياض وحمرة كذا فى الصحاح والمعنى ما زالت
القتلى ترى دماءها حتى ماء دجلة اختلط الدم ولم يفرق الماء من
الدم حتى حرف ابتداء وماء مبتداء مضاف الى دجلة مجرور على نصبها لكونها
غير منصرف للتانيث والعلم واشكل خبره والجملة الاسمية لا محل لها
(وجد دجلة صح)

لا بما علم بهم
حل معاقد

من الاعراب لكونها ابتدائية ومثله قول الفرزدق فواعجبا حتى
كليب يسبني واتما اورد المص هذا البيت مع ان رعايت
الادب اشد في تركه ليكون توطئة الى قوله وعن الزجاج
وابن درستويه درست لفظ اعجمي مركب مع ويه كسيبويه ثم
جعل لقبا له فالاحسن ان يكون الجزآن مبنيين الاول على الفتح
والثاني على الكسر وان جاز فيه وجوه وفي القاموس كل اسم ختم بويه
كسيبويه فيه لغات ان الجملة بعد حتى الابتدائية اى الصا
لحة لوقوع المبتداء والخبر بعدها الا انه لابد منه في موضع جر بحتى
يفهم منه كون حتى جارة وعاطفة عندهما فقط اللهم الا
ان يقال يكون حتى ابتدائية جارة ان كان مدخولها جملة فتامل

حتى يحكم الواقعة بعد حتى الابتدائية استئنافية لا محل لها من الاعراب بحال معاني

وخالفهما الجمهور برفع الراء فاعل خالف الظاهر ان المراد من
الجمهور من يكون في عصرهما ومن بعدهما والا لا يكون الاسناد
الخلاف الى الجمهور وجه لان حرف الجر لا تعلق بضم اللام اى
لا تمنع عن العمل بل تعمل فلو جعلت حرف جر هنا كان ما
مجرورا وليس كذلك في المشهور ولو قلت الماء مبتداء واشكل خبره
والجملة في موضع جر بحتى لعلقت العمل عنها من غير مانع
وهو خلاف المفروض ولوجوب هذا دليل ثان لكونها ابتدائية

كسران

كسر ان لكون الشهرة في نحو قولك به في مرض زيد حتى انهم لا
يرجونه فلو كانت حرف جر لوجب فتح ان فاذا دخل الفا السببية
بمعنى لام التعليل على ما ذكره الشيخ الرضى فما وقع في بعض النسخ
بالواو فليس بصحيح الا بالتكلف وهو حذف ان مع لام التعليل
فالمعنى لانه اذا دخل الجار مطلقا على ان فتحت همزتها نحو
ذلك بان الله هو الحق لان الجار لا يدخل الا على المفرد وان
بالفتح مع معمولها في تقدير المفرد بخلاف ان بالكسر فلذا وجب ان
يكون مفتوحة فالحاصل ان حتى اذا كانت جارة او عاطفة
يجب ان يكون ان بعدها مفتوحة واذا كانت ابتدائية فبالكسر
الثانية من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الواقعة صلة
لاسم موصول نحو جاءني الذي قام ابوه جاء فعل والياء المتصل
بنون الوقاية مفعوله والذي اسم موصول وجملة قام ابوه
صلته لا محل لها من الاعراب والموصول مع صلته في محل الرفع
فاعل جاء لان الصلة مع موصولها لا يكون الا مفردا نص عليه صاحب
الاقليد او لحرف عطف على اسم واذا عطف المظهر على المظهر المجرور
جاز ذكر الجار وحذفه اعلم ان الموصول على قسمين اسم وحرف
ابن الحاجب في مقدمته ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد وحرف وحده

مطلب [illegible] المظهر على المظهر المجرور
عطف المظهر على المظهر المجرور

صاحب التسهيل بما أوّل مع مايليه بمصدر ولم يحتج الى عا
يد من الذي الموصوف به مصدر محذوف نحو وخضتم كالذي
خاضوا اى كالخوض الذى خاضوه فانه يؤول مع مايليه بمصدر
لكنه محتاج الى عايد فلا فرق بين الاسمى والحرفى فى احتياجهما الى
الصلة لكن الفرق بينهما ان الاسمى مفتقر الى العائد بخلاف
الحرفى وهو خمسة احرف احدها انّ بالفتح وتوصل باسمها و
خبرها وتختص بالجملة الاسمية الا اذا كفت بما فيجوز بعد
ها الاسمية والفعلية والثانى كى وتوصل بفعل مضارع ولا يقع
الا مجرورة باللام والثالث لو خلافا لمن انكرها وعلامتها ان
يصلح موضعها ان واكثر وقوعها بعد ما يدل على تمن كقوله
تعالى يود احدهم لو يعمر واكثر النحويين لا يذكرونها فى الحروف
المصدرية وممن ذكرها الفراء وابو على ومن المتاخرين التبريزى
وابو البقاء وتوصل بفعل متصرف غير الامر والرابع انْ بفتح
الهمزة وسكون النون وتوصل بفعل متصرف مطلقا خلافا
لمن منع وصلها بالامر والخامس ما وتوصل بفعل متصرف غير
الامر هذا عند سيبويه وقد توصل بالجملة الاسمية كما
وقع فى نهج البلاغة بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية قال الشيخ الرضى

وهو

وهو الحق وان كان قليلا وتنفرد بنيابتها عن ظرف زمان كقوله
خذ ما دمت واحدا وقال الزمخشرى ان ان تشاركها فى ذلك
وجعل منه قوله تعالى الم تر الى الذين حاج ابراهيم فى ربه ان اتاه
الله الملك وقال سائر النحاة هذا زعم منه لان ان فى الاية للتعليل
وهو المعنى المجمع عليه فلا عدول عنه هذا اى كون ما المصدرية حرفا
غير محتاج الى العائد عند سيبويه واما عند الاخفش وابن
السراج انها اسم فيحتاج الى عايد وعند ابى البقاء انها على كلا
القولين لا يعود اليها شيء من صلتها وهو خلاف ما نقله غيره
فعلى هذا قول المص نحو عجبت مما قمت اى من قيامك مبنى
على مذهب سيبويه فما اى لفظة ما مصدرية يدل عليه تفسيره
وقمت فى موضع جر بمن لانه فى تاويل المصدر واما قمت وحدها
فلا محل لها من الاعراب لانها صلة موصول وهو ما المصدرية
والحاصل ان كل واحد من الصلة والموصول لا محل له من الاعراب
ولمجموعهما محل من الاعراب الثالثة من الجمل التى لا محل لها
من الاعراب المعترضة بين الشيئين وهى الجملة التى تؤتى فى اثناء
كلام او بين كلامين متصلين معنى لا محل لها من الاعراب لنكتة
سوى رفع الابهام وليس المراد من الكلام هو المسند والمسند اليه

وانما تعترض بها لافادة الكلام تقوية وتسديدا وتحسينا كل ما [illegible]

فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد با
تصال الكلامين ان يكون الثانى بيانا او تاكيدا او بدلا كذا فى المطول
فعلم من هذا ان قول النحاة ان الجملة المعترضة فى ستة مواضع
ليس حصرا [حقيقيا] بل على سبيل الغالب نحو فلا اقسم بمواقع النجوم الاية
اى الى اخر الاية اى بيان [وذلك] كون الاعتراض فى الاية لان قوله تعالى
انه لقران كريم جواب لا اقسم بمواقع النجوم وما بينهما
اى بين لا اقسم وانه لقران كريم اعتراض وهو انه لقسم
لو تعلمون عظيم لا محل لها من الاعراب وهذا الاعتراض
اعتراض بين القسم وجوابه وفى اثناء هذا الاعتراض [اعتراض] اخ
ر هو لو تعلمون فانه معترض بين الصفة والموصوف وهما
اى الموصوف والصفة قسم عظيم فصل المص هنا لخفائه
وترك فى الاول لوضوحه ويجوز الاعتراض هذا شروع
فى حكم زايد على ما ذكر باكثر من جملة واحدة نحو قوله تعالى
فأتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب
المتطهرين نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم انى شئتم
فان قوله تعالى ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين
اعتراض باكثر من جملة بين كلامين متصلين فان قوله تعالى

وعند الزمخشري جاز وقوع
الاعتراض بسبع جمل على
ما ذكره ابن مالك مغنى اللبيب

نساءكم

نساءكم حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث امركم الله
ويؤيد هذا الكلام ما ذكرنا من ان الاعتراض ليس مخصوصا فى
ستة مواضع لان البيان خارج عنها خلافا لابى على وهو غير
صحيح محجوج عليه بالوقوع كذا قيل مراد ابى على ان يقال ان الا
عتراض لا يجوز باكثر من جملة واحدة مستقلة وما وقع فى الا
ية ليست كذلك لانها معطوفة على الجملة المتقدمة وهما
فى حكم واحد على ما صرحوا ولو لم يكن مراده على هذا لما
انكر النص الصريح وعدم الاطلاع عليه بعيد عن امثال ذلك
الفاضل فيكون النزاع لفظا الرابعة التفسيرية الياء النسبة
مع التاء افادت معنى المصدر فلو تركها كما ترك ابن الحاجب
فى قوله والجر علم الاضافة لكان احسن لان التفسير مصدر
فلا يحتاج الى ما يفيد المصدرية وهى الكاشفة اى المبينة و
بحقيقة ما تليه ما موصولة عبارة عن الشئ الموجود قبل
المفسر فالضمير المستتر فى تليه راجع الى الجملة التفسيرية
والضمير البارز راجع الى ما اى هى الجملة المبينة بحقيقة
الشئ الذى تلى تلك الجملة ذلك الشئ نحو قوله تعالى واسروا النجوى
اسروا فعل مع فاعله والنجوى مفعوله الذين ظلموا اعرابه

على ثلثة اوجه احدها الرفع وفيه وجوه الاول ان يكون بدلا من
الواو في واسروا والثاني ان يكون مبتداء والخبر اما جملة متقد
مة او جملة الاستفهام بتقدير القول كما قال ابو البقاء وانما
قال بتقدير القول لان الانشاء لا يكون خبرا الا به على راي البعض
والثالث ان يكون خبر المبتداء محذوف اي هم الذين ظلموا والرابع
ان يكون فاعلا لاسروا والواو علامة الجمع وليست بضمير كما في اكلوني
البراغيث قال في حاشية الضوء وهو لغة ردية قل وقوعها في الفصيح
وات فكيف وقوعها في القران المعجز فقال شارح الالفية المشهور
بابن قاسم ناقلا عن التسهيل في كتب الاحاديث المروية الصحاح
ما يدل على كثرة هذه اللغة وجودتها وذكر اثارا منها قوله عليه الصلوة
والسلام يتعاقبون فيكم ملائكة الليل وحكى بعض النحويين انها
لغة طي وبعضهم انها لغة ازد شنوءة ولا يقبل قول من انكرها
اقول كثرة امثال هذا الكلام لا يدل على جودة هذه اللغة لجواز
الاعراب بساير الوجوه والوجه الثاني النصب اما على الذم
او على اضمار اعني والوجه الثالث الجر على انها صفة للناس
هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهامية مفسرة للنجوى فلا محل
لها من الاعراب هذا عند الجمهور واما على راي الشلوبين

فمحلها

لان هل هنا بمعنى النفي انتهى

فمحلها النصب لان المفسر في اعراب المفسر واعرابه
النصب لكونه مفعولا لاسروا وقيل في محل النصب بدل
منها اي من النجوى بدل الكل من الكل او من البعض هذا هو
الراجح عند الزمخشري حيث ذكره مقدما على غير الوجه ولم
يذكر الوجه الاول اصلا وراسا وقال هل هذا الا بشر
مثلكم هذا الكلام كله في محل النصب بدلا من النجوى اي
واسروا هذا الحديث ويجوز كونها مفعولا لقول مقدر
كما قال الزمخشري ويجوز ان يتعلق بقالوا مضمرا والمص ضعفه
حيث ذكره بقيل لكن الاولى ما قال العلامة نعم قد يكون التنكير
اشارة الى قلة القائل لا الى ضعف المقول لكن السباق ياي عنه و
نحو قوله تعالى مستهم البأساء والضراء فانه اي هذا المذكور تفسير لمثل
الذين خلوا اي مضوا من قبلكم حالهم التي هي مثل في الشدة
ومستهم بيان للمثل مع النظر عن كونه استينافا او بيان له على
الاستيناف كانه قيل كيف مثلهم واجاب مستهم البأساء
والضراء وانما قلنا مع قطع النظر عن كونه استينافا لان
المص عد المستانفة والتفسيرية قسمين مستقلين من الجملة
التي لا محل لها من الاعراب وجعلها مثالا للتفسيرية وو

ان قلنا ما فيه معنى القول يعمل في الجملة وهو قول الكوفيين وان يكون معمولة لقول محذوف وهو قال مثل والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم مغني اللبيب

السباق بالباء الموحدة ما قبل الشيء والسياق بالمثناة التحتية اعم حسن چلبي

وقيل حال من الذين فيكون قد مقدرة على القاعدة الممهدة عند
الاكثر وهى ان الماضى لا يكون حالا الا ان يكون قد ظاهرة او مقدرة
انتهى اى تم الكلام بهذا القيد اشارة الى ان الاعراب لا يجوز
عنده بغير ما ذكره بخلاف سائر المواضع التى تركه فان الاعراب
يجوز فيه بغير ما ذكره ونحو قوله تعالى كمثل ادم خلقه من تراب
الاية شبه عيسى عم بادم عم من حيث انه خلقه من تراب
ولم يكون له اب وام فكذلك حال عيسى فلا يلزم من هذا التشبيه
كونه مشاركا فى جميع الوجوه لان المماثلة لا يقتضى المشاركة فى جميع
الاوصاف ويجوز ان يكون التشبيه بينهما من حيث انهما وجدا
وجودا خارجا عن العادة المستمرة وهما فى ذلك نظيران او من
حيث ان الوجود من غير اب وام اغرب واخرق للعادة من الوجود
من غير اب فشبه الغريب بالاغرب ليكون اقطع للخصم واحسم
لمادة فجملة خلقه تفسير لكمثل وقيل موضعها حال من ادم وقد
معها مقدرة والعامل فيها معنى التشبيه والهاء لازم ومن متعلق
بخلق ويضعف ان يكون حالا لانه يصير تقديره خلقه كائنا
من تراب وليس المعنى عليه كذا فى معرب ابى البقاء فنحو قوله تعالى
تؤمنون بالله ورسوله بعد هل ادلكم على تجارة تنجيكم من
عذاب اليم

عذاب اليم قال ابو البقاء تؤمنون تفسير للتجارة فيجوز ان يكون
فى موضع جر على البدل او رفع على تقدير هى وقيل مستانف بمعنى امنوا
وهو اعم من الصناعى والبيانى اما على تقدير كونه بيانيا كا
نهم قالوا كيف نعمل فقال تؤمنون بالله بدليل يغفر لكم بالجزم
فجزم يغفر لكم دليل على الوجهين فيكون الباء متعلقا بهما والحا
صل ان جزم يغفر لكم اما لكونه جوابا للامر المدلول عليه
بلفظ الخبر وانما جيئ به ايذانا بان ذلك مما لا يترك
به او للشرط قال القاضى البيضاوى يغفر لكم جواب للامر
المدلول عليه بلفظ الخبر او للشرط تقديره ان تؤمنوا وتجا
هدوا وقال ابو البقاء فى جزمه وجهان احدهما هو جواب
شرط محذوف دل عليه الكلام تقديره ان تؤمنوا يغفر لكم
وثانيهما تؤمنون فى معنى امنوا فعلى هذا يكون جملة
تؤمنون مستانفة هذا اقرب الى الحق حيث قال العلامة
فى الكشاف عن ابن عباس رضى الله عنه انهم قالوا لو نعلم
احب الاعمال الى الله تعالى لعملناها فنزلت هذه الاية
فمكثوا ما شاء الله يقولون ليتنا نعلم ما هى فدلهم الله
تعالى عليها بقوله تؤمنون وهذا دليل على ان تؤمنون كلام

مستانفتا ولكونه جوابا للاستفهام دل عليه الكلام تقديره
هل تقبلون ان ادلكم وقيل جواب لهل المضمر بحسب المعنى
فتقديره هل تؤمنون بالله وتجاهدون لان الله تعالى قد
بين التجارة بالايمان والجهاد فكانه قد لفظ بهما في موضع
التجارة وقيل جواب لهل ادلكم وهو قول المصنف وعلى الاول هو
جواب الاستفهام يعني على تقدير كون تؤمنون بيانا وتفسيرا
يكون يغفر لكم بالجزم جواب الاستفهام على القاعدة
الممهدة وهي ان الفعل يجزم بان مضمرة اذا وقع جوابا
لامر او نهي او استفهام او تمن او عرض تنزيلا يجوز نصبه على
المفعول المطلق او على المدح او على المفعول له حيث جعل
جوابا لمن قال كيف يصح جعله جوابا لهل ادلكم مع ان
دلالته لا يوجب المغفرة فاجاب بقوله تنزيلا اي يصح
ذلك اقامة لسبب السبب وهو الدلالة التي هي سبب
الامتثال منزلة السبب وهو الامتثال الذي هو سبب
المغفرة اذ الدلالة سبب الامتثال فكانها قامت مقام
الامتثال لان الدلالة على التجارة في المفسرة بالايمان
سبب الامتثال الذي هو سبب المغفرة ~~اذ الدلالة سبب~~

الامتثال

~~الامتثال فكانها قامت مقام الامتثال لان الدلالة على التجارة~~
~~في المفسرة بالايمان سبب الامتثال الذي هو سبب~~
~~المغفرة~~ فلا يبعد ان يكون الدلالة المفسرة بالايمان
سببا للمغفرة فعلى هذا يكون رد القاضي على قايل هذا
القول بقوله ويبعد جعله جوابا لهل ادلكم لان مجرد د
لالة لا يوجب المغفرة مما فيه اشتباه ولا يخفى على الفطن
لانهم لم يقولوا مجرد الدلالة يوجب المغفرة بل الدلالة
المفسرة بتؤمنون انتهى اى تم الكلام قال الشلوبين
بفتح الشين واللام وسكون الواو وكسر الباء بنقطة
وسكون الياء المنقوطة بنقطتين اسم الشيخ من الكو
فيين وفي بعض النسخ الشلوبون والشلو اسم بلدة ابن
مالك فيكون المراد منه النحويون المنسوبون الى الشلو
كذا ضبطنا من استاذنا التحقيق هذا صريح بان ما ذكره
اولا ظواهر كلمات القوم والتخصيص بعد التعميم تحقيق
قولهم فذكر اولا كلمات القوم وحقق ثانيا بقول الشلوبين
ان الجملة المفسرة بحسب ما تفسره كاعراب قوله بحقيقة
ما تليه فان كان له اى لمفسرة بفتح السين محل فهي اى و

اى الجملة المفسِّرة بكسر الشين كذلك اى مثل المفسَّر فى
كونه محلاً من الاعراب والّا اى وان لم يكن له محلٌ فلا اى لا يكون
له محلٌ من الاعراب والثانى اى المفسِّر الّذى لا يكون لمفسَّره
اعراب نحو ضربته فى نحو زيداً ضربته التقدير ضربت
زيداً ضربته فلا محلّ للجملة المقدرة وهى ضربت لانها مستأ
نفة فكذلك تفسيرها فى ان لا يكون لها محلٌ من الاعراب
والاول اى المفسِّر الذى يكون لمفسَّره اعراب انّما اخّره عن الثانى
مع انّه وجودىٌ والوجودىّ يقتضى التقديم فى الاقسام والا
حكام لانّ الكلام فى القسم الثّانى قليل فلو قدّم الاول
لو قع الفصل بين القسمين بالكلام الكثير فيكون دعند
غة نحو انا كلّ شيءٍ خلقناه بقدرٍ والتقدير انّا خلقنا كلّ شىء
خلقناه فخلقنا المذكورة مفسّرة لخلقنا المقدّرة اى
المضمرة فالمقدّرة عامّة من المحذوف والمضمر وتلك اى
الجملة المقدّرة فى موضع رفع لانها خبر انّ المتصل بنا وكذا
اى مثل المقدّر المذكورة فى كونها مرفوع المحلّ ومن ذلك
اى امثلة الجملة المفسِّرة التى حكمها حكم المفسّر وانّما
قال من ذلك فلم يقل ونحو زيد الخبز ياكله رعاية للادب

فذيد

فذيدٌ مبتدأ فى الجملة الفاء للتفسير فى موضع رفع لانها مفسِّرة
للجملة المحذوفة اى المضمرة وانّما فسّرنا بها لانّهم فرقوا
بين المضمر والمحذوف وقالوا المضمر هو المتروك ويكون
له قائم مقامه والمحذوف هو المتروك اصلاً ولا يكون له قا
ئم مقامه اثر كذا فى شرح الالفية وهنا القائم مقامه مو
جود وهو المفسِّر والمص تساهل وعبّر عن المضمر بالمحذوف
نعم بعض النحاة لم يذهب الى الفرق لكن التحقيق ما قلنا
فيما سبق وهى اى الجملة المضمرة فى محلّ الرفع على الخبرية لزيد
فتقديره زيد ياكل الخبز ياكله فياكل المقدّر فى موضع رفع
لانه خبر زيدٍ وكذلك المؤخّر لانه مفسِّر وانّما اورد المص هذا
المثال ولم يكتف بالاول ليكون موطئة لقوله واستدل
على ذلك اى كون الجملة المضمرة فى حكم الجملة المفسّرة فى الاعراب
بعضهم اى بعض النحاة بقول الشاعر وفى ذكر البعض
اشارة الى ضعف الاستدلال فمن نحن نؤمنه يبت وهو
امن لانّ الاستدلال مبنىٌّ على ثبوت الجزم لكونها
مفسّرة للمجزوم وذلك غير ثابتٍ على انّ ذلك لا يقتضى
ان يكون جميع المفسّر مثل ذلك لانّ المطلوب هو القاعدة الكلية

المحذوفة بالمضمرة صح

فنظم الجزم فى الفعل المفسِّر للفعل المحذوف صح

والمثال الجزئي لا يثبته وتقدير الكلام فمَنْ نَوْحٌ مِن نَحْن
نُؤْمِنُه يَبِتْ وهو امن فيّ اسم متضمّن للشّرط ونؤمن
المقدّر مجزومٌ بِمَنْ وكذا المذكور لكونه مفسِّرًا له
ويبت جزاء مَنْ والواو في هو للحال وهو مبتداء وامن خبره
والجملة حال من ضمير يَبِتْ واعلم انّ الاسماء المتضمّنة
يجب ان لا تحذف افعالها في حال الاختيار لكونها فرع
ان فلا يتصرّف فيها مثل تصرّف ان الّا عند الضّرورة
كما في البيت المذكور وقال بعضهم الاولى في الاستدلال
ان يثبت بما قاله فحول النّحاة في تعريف المفسّر وهو
ان المفسّر ما يتجانس المفسَّر في جميع الاحكام فظهر
الجزم في الفعل المفسّر للفعل المحذوف والخامسة الواقعة
جوابًا للقسمِ نحو انّكَ لَمِنَ المُرْسَلِين بعد قوله يس
والقرآن الحكيم ذهب الجمهور الى سكون النّون في يس
وقرئ بالضمّ بناءً كحيث واعرابًا امّا خبر مبتدأ محذوف
تقديره هذه يس او مبتداء وخبره جملة القسم وجوا
به او بالنّصب على البناء كأيْنَ او على الاعراب امّا بتقدير فعل
القسم على طريق الله لافعلنّ او غيره كاتلُ او باضمار

خرف

حرف القسم والفتحة لمنع الصرف وبالكسر كجَيْرِ والقرآن
الواو للقسم او للعطف على تقدير كون يس مقسمًا
به فيكون والقرآن قسمًا على كلّ وجهٍ والحكيم اى ذى
الحكمة او لانّه دليل ناطق بالحكمة كالحيّ او لانّه كلام
حكيم فوصف بصفةِ المتكلّم وانّ من الحروف المشبّهة به
اسمها الكاف وخبرها لَمِنَ المُرْسَلِينَ وجملة انّك لَمِنَ المُرْسَلِينَ
جوابُ القسمِ لا محلّ لها من الاعرابِ فلمّا ذهب
بعضهم الى كون يس مقسمًا به قال المص يس والقرآن
الحكيم من غيرِ اقتصارٍ على احدهما جمعًا للخلاف قيل
ذكر قيل لقلّة القائل لا لضعف المقول ويرشدك
اليه جواب المص لمن ردّ هذا القولَ بقوله والجواب
عمّا قوله ومن هنا اى ولاجل كون جملة جواب القسم
لا محلّ لها قال ثعلب وهو من ائمّة النّحو واللّغة لا يجوز
زيد ليقومنّ من غير تأويل بانّ الخبر مجموع القسم
وجوابه فقوله لا يجوز زيد ليقومنّ مقول لقال وقوله ومن
هنا قال ثعلب الى اخره مقول لقيل اعلم انّ النّحاة قالوا
انّ مقولَ القولِ لا يكون الّا جملةً فلذلك تكون انّ بعده

مطلب مقول القول لا يكون الا جملة

مكسورة وكذا قالوا ان الجملة لا تكون فاعلاً ولا مفعولاً مع
ان مقول القول وان كان مفعولاً الا انه لا يكون الا جملة
فتمحلوا فى التوفيق بين هذين القولين قال صاحب
اللباب فى بحث حروف المشبهة بالفعل وتفتح ان
فى مظان المفردات او ما يجرى مجراها وان كان
يستعمل فيها الجملة لفظاً جوازاً ولزوماً فى الفاعل او
المفعول خارج باب قلت وقال فى شرحه اى جميع متصرفاته
فان مقول القول وان كان مفعولا الا انه لا يكون الا جملة
فيفهم منه ان باب قلت مستثناة من هذا الحكم وقال
ابن الحاجب فى الامالى الجملة الواقعة بعد القول اذا بنى لما
لم يسم فاعله تقوم مقام الفاعل لان المقول لفظ الجملة
لا معناه كقوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض
وما اشبه ذلك وهذا ايضا مختار الزمخشرى لكن دار
فى خلدى لو صح هذا التاويل لاجرى فى سائر المواضع
والحال انه ليس كذلك اللهم الا ان يقال هذا التوجيه
يختص بباب قلت لافتقاره الى الجملة وقال ابو البقاء
ان الجملة لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً ولو كان فى باب قلت المفعول

القايم

القايم مقام الفاعل هو القول واضمر لان الجملة بعده و
تفسيره فيكون التقدير قيل قول ومن هنا قال ثعلب
نعلى هذا الواو زايدة لتاكيد لصوق بين المبتدا والخبر على
راى ابى البقاء وبين القول ومقوله على راى الغير كما فى
قوله تعالى الا ولها كتاب معلوم لان الجملة المخبر بها
صفة جرت على غير من هى له فالضمير عايد الى الجملة
لها اى للجملة المخبر بها محل من الاعراب وجواب القسم
لا محل له من الاعراب ولو جعل ليقومن خبرا فى الحقيقة
للزم اجتماع الامرين المتضادين فى جملة واحدة
ورد قوله اى رد بعض النحاة قول ثعلب بقوله تعالى
والذين امنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم هذا تقدير
ان يكون الذين مع صلته فى موضع الرفع بالابتدائية ولنبوئنهم خبره والجواب عما قاله الضمير البارز راجع الى ما
والمستتر الى راد قول الثعلب ان التقدير والذين امنوا
وعملوا الصالحات اقسم بالله لنبوئنهم هذا جواب
تسليمى اذ يجوز الاعراب فى الاية الكريمة بغير هذا الوجه
وهو ان يكون الذين منصوبا بفعل محذوف يفسره لنبوئنهم

بتحكذا ذكره ابو البقا وكذلك التقدير فيما اشبه ذلك فيكون
التقدير فى زيد ليقومن زيد اقسم فالخبر مجموع القسم المقدر
وجملة الجواب بالجر عطف على القسم ويجوز ان يكون
بمعنى مع فيكون منصوبا لا مجرد الجواب اى لا مجرد
جواب القسم وحده حتى يثبت ما قلتم ولزم ما ذكرتم
من لزوم جمع المتنافيين فعلى هذا يكون اطلاق الخبر على
لتبوثنهم مجازا فتامل السادسة الواقعة جوابا للشرط غير جا
زم كجواب اذا ولو ولولا وقع فى بعض النسخ واذ واذا
فاعلم ان فى اذ معنى المجازات عند جميع النحويين ولو
ولولا كذلك واما اذ فلا يكون فيها معنى المجازات فلذلك
لا تختص بالجملة الفعلية الا بدخول ما الكافة عند فحول
النحويين فح تكون من الجوازم وتتصرف بالحرفية عند سيبويه
وعند المبرد فى احد قوليه وعند البعض هى من الجوازم
والمص عدها مما يتصرف على ثلثة اوجه ولم يذكر كونها
للشرط كما هو مذهب المحققين واما عدها فى هذا
الموضع فعلى المذهب المرجوح وان الجزم لا يجوز بجميعها
الا فى ضرورة الشعر عند البصريين واما عند الكوفيين

اذا

اذا للشرط المحض يجزم مطلقا ولو فى ضرورة وفى بعض
اللغة وكذلك عند بعض النحاة وان دخول الفاء فى جواب
اذ واذا متفق عليه واما على جواب لو فلا تدخل الا فى رواية
عن القاضى ابى العاصم ذكره فى كتب الاصول فاذا فهمت
ما تلونا عليك علمت ان بعض كلام المصنف مبنى على مذهب المنصور
فاحفظ هذه القاعدة عسى ان تنتفع فى مواضع كثيرة
او جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا المفاجأة نحو ان جاءنى
اكرمته فجملة اكرمته لا محل لها من الاعراب لانها لا تتعلق
بما قبلها بالفاء ولا باذا المفاجأة فيكون جملة مستقلة
كما هو حال سائر الجمل اللواتى لا محل لها من الاعراب السابعة
التابعة لما لا موضع له الضمير عائد الى ما نحو قام زيد وقعد عمرو
وجملة قعد عمرو على تقدير كون الواو عاطفة معطوفة على جملة
قام التى لا محل لها من الاعراب لكونها مبتداء فلا يكون لها
محل لكونها تابعة للجملة التى لا محل لها من الاعراب صح
المسئلة الرابعة اما مبتداء خبره محذوف او خبر مبتداء محذوف
وهو هذه الجملة مبتداء خبره صفات الخبرية صفة لها وصف
الجملة بالخبرية لان الانشائية التى لم يسبقها ما يطلبها

كما تكون صفة الا بتأويل وكذا كونها حالا عند الجمهور
خلافا للفراء التى لم يسبقها اى الجملة الخبرية ما موصولة
صلتها يطلبها الضمير المستتر فى يطلب راجع الى
الموصول والبارز الى الجملة والموصول مع صلته فاعل
يطلب لم يسبق لزوما اى وجوبا كما هو المتبادر تمييز
عن فاعل يطلب وهذا القيد احتراز عن الجملة التى يطلبها
ما يسبقها لزوما فانها على مقتضى العامل فلا يكون من
هذا الباب كالجملة الخبرية نحو زيد قام ابوه فان جملة قام
ابوه لا يكون الا خبرا لان المبتدأ يطلبه لزوما بعد بالنصب
اما على الحالية من المبتداء او على الظرفية او باضمار اعنى
مضاف الى النكرات بكسر الكاف المحضة اى الخالصة من
شائبة التخصيص والتعريف صفات اى صفة لها سواء كانت تلك
الجملة فعلية او اسمية او شرطية او ظرفية ولا يكون فيها واو
ولو وجد لكان زائدا لتأكيد اللصوق وبعد المعارف المحضة
اى الخالصة من شائبة النكرات احوال اى حال عنها اعلم ان الجملة
الخبرية سواء كانت فعلية او اسمية او ظرفية تقع حالا
بلا خلاف واما الجملة الشرطية الخبرية فتكون صفة وخبرا
ولا يكون

مطلب جملة الخبرية
اعلم ان الشرط وقع ايضا حالا فلا يحتاج اى
الى الخ اى لان الجملة الشرطية لا تقع الخ
حالا الا بعد تجريدها عن معنى الشرط
وان جردت عنه فلا يحتاج الى الجزاء بلا خ
حاج باشا

ولا يكون حالا الا بعد خروجها عن حقيقة الشرط وهو اما
بالعطف على ما ينا قضها لان النقيضين لا يتعقبان على الشرط نحو
اتيتك ان تأتنى وان لم تأتنى اى تأتنى او استمر فيه ترك الواو وبتقدير المبتداء
وهو هو او مثله واستمر فيه ذكر الواو فهذه الواو
للحال عند الزمخشرى وعليه جمهور النحاة خلافا للبعض
فان تلك الواو للعطف على مقدر نحو اتيتك وان لم تأ
تنى واكرمك وان اهنتنى قوله وبعد المعارف المحضة
احوال عطف على بعد النكرات المحضة صفات فاعراب
المعطوف كاعراب المعطوف عليه وكذا قوله وبعد غير
المحضة منهما اى من النكرات والمعارف يحتمل لهما
اى للصفة والحال قدم الصفة على الحال لانها مبين
الذات والحال مبين الهيئة وبيان الذات مقدم على بيان
الهيئة فمثال مبتداء مضاف الى الواقعة صفة مفعول
الواقع كما مر فى اول مسئلة الثانية ونحو بالرفع خبره
مضاف الى جملة حتى تنزل علينا كتابا نقرأه صفة و
لكتابا منصوب على الحكاية لانه اى الكتاب نكرة
محضة ويجوز ان يكون حالا من الضمير المجرور

والنقض بين ان اتيتنى وان لم تأتنى وان اهنتنى

فان كلا من وان لم تأتنى وان اهنتنى
جملة شرطية وقعت حالا من كاف
الخطاب بخروجها عن حقيقة الشرط
قاضى جق

نحو نقرأه

يتيجة لقياس حذف لظهوره تقديره ان جملة نقرأه
جملة واقعة بعد النكرة المحضة مثبت وكل نكرة
مذكورة وكل جملة واقعة بعد ها متنحية ان تجعلها صفة
فجملة نقرأه صفة لنكرة وهى كتابا ولكن بجعلها جواب التنا
المحذوف اى اذا ثبت تلك القاعدة فجملة نقرأه صفة لكتابا
فى التوجيه الاول انسب وان كان الثانى اقرب الى الفهم
محى الدين كافيجى

فی علینا ذکره ابو البقاء فعلی هذا تکون الآیة مثالاً لهما
بالاعتبارین وحتی جارة بمعنی الی بتقدیر ان وقد مضت
امثلة من ذلك الجار والمجرور صفة لامثلة ای نسـ
ـبت امثلة التی کائنة من هذا القسم فی المسألة الثانیة
مفعول فیه لمضت لقوله تعالی واتقوا یوما ترجعون
صفتها وکذا سائر الامثلة فلینظر الیه ثانیا ومثال
الواقعة حالا اعراب هذا المذکورات کاعراب ما سبق
ولا تمنن تستکثر خبر المبتدا وهو مثال الواقعة
فجملة تستکثر بالرفع حال من الضمیر المستتر صفة
للضمیر فی تمنن متعلق للمستتر المقدر صفة
بعد صفة بانت متعلق للمقدر لان الضمائر کلها
معرفة بل هی اعرف المعرفة فبل هنا لعطف الجملة
علی الجملة لان الضمائر کلها معارف فیکون لترك الاول
والاخذ ما هو اهم من الاول مع ثبوته فیکون جملة
تستکثر حالا من الضمیر بلا ریبة لکونه اعرف المعرفة
ومثال المحتملة للوجهین ای الحال والصفة بعد النکرة
غیر المحضة بعد ظرف والعامل فیه المحتملة یجوز ان یکون

العامل

جملة فیه ما نکرة وترجعون صح

العامل فیه مقدرا نحو یکون حالا من المحتملة ویجوز ان
یکون صفة فیقدر المتعلق معرفا فیکون تقدیر الکلام
الکائن او الذی حصل بعد التنکیر کما صرح الاخفش
لان اللام فی المحتملة بمعنی الذی فلا یجوز ان یکون
الجملة الخبریة صفة لمعرفة الا بهذا التاویل مررت
برجل صالح یصلی فان شئت قدرت جملة یصلی صفة
ثانیة لرجل الموصوف لصالح لانه نکرة لان رجلا نکرة ای مبهم
والنکرة لم تخرج بالتوصیف عن کونها نکرة وان کانت
غیر محضة وان شئت قدرتها حالا منه ای ان شئت
قدرت جملة یصلی حالا من الرجل فعلی الاول یکون فی محل الجر
وعلی الثانی فی محل النصب لانه هذا تعلیل لتقدیر جملة هو
یصلی حالا من النکرة ای لان رجلا قد قرب من المعرفة
باختصاصه بالصفة الاولی فیعامل معاملة المعرفة وان
لم یکن معرفة ومثال المحتملة للوجهین بعد المعرفة غیر
المحضة والمصنف لم یقید به اعتمادا علی ما تقدمه قوله
تعالی کمثل الحمار یحمل اسفارا شبه قراء التوریة وحفاظها
فیها من الیهود بالحمار غیر عاملین بها منتفعین بآیاتها

وبحججها صح

لکونهم صح

بابا تها وذلك لان فيها نعت رسول الله عليه السلام والبشا
رة به ولم يؤمنوا به كالحمار يحمل اسفارا اى كتبا من كتب العلوم
فهو يمشى بها ولا يدرى منها الا ما اصابه من التعب فكل
من علم ولم يعمل فهو مثل الحمار فان المراد بالحمار الجنس اعلم
ان اللام اما للاشارة الى نفس الحقيقة او الى حصة معينة
منها واحدا كان او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجى ونحوه
علم الشخص والاول اما ان يطلق على نفس الحقيقة
من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو
تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس واما على حصة غير
معينة وهو العهد الذهنى ومثله النكرة واما على الافراد
وهو الاستغراق ومثله كل مضاف الى نكرة هذا على سبيل
التحقيق واما المشهور فالاستغراق مقابل لتعريف الجنس
وذو التعريف الجنسى بالرفع صفة لذو وبالجر صفة للتعريف
يقرب من النكرة قال الشريف وهذا القرب انما هو بين النكرة
والمعرف بلام الجنس اذا اريد به الجنس من حيث وجوده
فى ضمن فرد لا بعينه لاجل قرينة تقتضى ذلك كقولك
حيث لا عهد اكلت الخبز وشربت الماء فان مؤدى

هذا

هذا المعرفة المنكرة مؤدى وهو الفرد المنتشر كانك قلت
اكلت خبزا وشربت ماء والفرق هو انك فى المعرفة تشير الى
كون ماهية ذلك الفرد معلومة وليس فى النكرة هذه الا
شارة والتعريف الجنسى المأخوذ بهذا الاعتبار هو
المسمى بتعريف العهد الذهنى واذا قصد بالمعرف بلام
الجنس الى الماهية من حيث هى بين المعرف والمنكر
بون بعيد فيحتمل الجملة من قوله تعالى يحمل اسفارا الى
وجهين احدهما الحالية لان الحمار بلفظ المعرفة وان
كان نكرة فى المعنى والثانى الصفة لانه كالنكرة فى المعنى وان
كان معرفة بحسب الظاهر وانما قال كالنكرة اشارة
الى الفرق الذى ذكرناه قبل قال ابن ملك فى شرحه للمصا
بيح الا ان يحمل صفة اولى انتهى لكن الاولى ان يجعل حالا لان
العمل بظاهر الحال اولى ويدل عليه تقديم الزمخشرى
هذا الوجه فى الذكر حيث قال فان قلت يحمل ما محلها
قلت النصب على الحال او الجر على الوصف لان الحمار كاللئيم
فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وترك ابى البقاء كونها صفة
حيث قال يحمل هو فى موضع الحال من الحمار والعامل فيه المثل

الباب الثانى مبتداء والثانى صفة في الجار خبره والمجرور
بالجر عطف عليه وفيه ايضا اى فى الباب الثانى كما فى الباب الاول
اربع مسايل احديها اى احدى المسايل الاربع انه الضمير
للشان لابد اى لافراق قال فى الصحاح لابد من كذا كانه
قال لافراق منه فلا لنفى الجنس وبد منصوب على الاسمية
ويجوز ذكر خبرها عند الحجازيين مطلقا وعند بنى تميم اذا
كان الخبر ظرفا فهنا الخبر ظرف فيجوز ذكره على المذهبين
وهو قوله من تعلق الجار والمجرور بفعل او ما فيه معناه اى شيء
فيه معنى الفعل وهو كل شيء يدل على الحدث كاسمى الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور ونحو ذلك
وفى بعض كتب النحو بفعل او شبهه فعل او معناه والمراد من معنى
الفعل الظرف وفى كتبه بفعل فقط والمراد من الفعل ما يعامل معاملته فيعم شبه الفعل والظرف والمشتق اختار الوسط ولكل
وجهة هو موليها وقد اجتمعا اى الفعل وما فيه معنى الفعل
فى قوله تعالى انعمت عليهم غير المغضوب عليهم فعليهم
الاول متعلق بالفعل والثانى بما فيه معناه وهو المغضوب وقول ابن دريد
بضم الدال وفتح الراء وسكون الياء تصغير اذرد مرخما يقال رجل

بحث لابد
قوله اى بضمير الشان اشعار بان الجملة
التى تاتى بعده مفسرة بها الاثنوى انهم
لايقولون هو الذباب طائر كما في جى
ولابد فى محل الرفع بانه صى ان وبعا اسم مسى بلد
معناه بالفارسية جاره بيست وبالعربية
لافراق ولا مفارقة وبعد من البد وبعد
التفريق ومن هذا تقول لابد ابك وبعده اسم
خارج بفتح الالف وان مع اسمه
فى محل الخفض بمن المقدرة
تقديره لابد من انك ومن بعدها
قولك لابد وان يكون الواو فيه
بمعنى من قال السيرافى فى شرح
كتاب سيبويه الواو يجيء بمعنى من و فى بعض
نحو لابد وان يكون اى من ان يكون
حاجى بابا

اذرد ليس فى فمه سن تبيق الادرد كذا فى الصحاح واشتعل
المبيض فى مسوده هما اسما مفعول اما بسكون الباء فالتبيض
١٠١ فيكون من افعل او بحركتهما فتكون من فعّل بالتشديد مثل منصوب
اما على الحالية من المبيض او على الوصفية لمصدر محذوف تقديره اشتعالا
مثل اشتعال النار فى جزل الغضا الجزل الحطب اليابس او الغليظ
العظيم منه كذا فى القاموس اى قوله اغلظ اسم كتاب والغضا بفتح الغين المعجمة شجر هذا
اى كونه دليلا على الاجتماع على تقدير تعلق فى مسوده باشتعل وفى
جزل الغضا باشتعال وان علقت الاول اى فى مسوده بالمبيض او جعلته
حالا منه متعلقا بكائن على القاعدة التى ستاتى فى المسئلة الثالثة
وهى متى وقع الجار والمجرور صفة او حالا او صلة تعلق بمحذوف
تقديره كائن او مستقر فلا دليل فيه اى لا يكون فيه ما يدل على
الاجتماع لان مسوده متعلق بشبه الفعل وهو المبيض اى فى هذا البيت كلامه
او كائن فلا يجتمع فيه الفعل وشبهه واما قال متعلقا
بكائن لانه لو جعلته حالا بمستقر يكون دليلا كما فى تعلقه
باشتعل ولما قال لابد من تعلق الجار والمجرور يفهم منه
ان يكون بجميع الجار تعلق فدفع هذا الوهم بقوله
ويستثنى من حروف الجار اربع فلا يتعلق بشيء احدها

عرض من الاغراض سمى حروف الزائدة صلة لانها يتوصل بها الى زيادة فصاحة او استقامة وزن او حسن سجع او تأكيد بعد جعلها الى غير ذلك وفائدة لانه لا تفيد معنى اصلا كافية

والزائد كالباء فى كفى بالله شهيدا فشهيدا يجوز ان يكون تمييزا او حالا على من وال لله دره فارسا ولا يخفى عليك ان قول المقرى كالباء الزائدة فى كفى بالله ليس على ما ينبغى حيث قال فى اخر رسالته وينبغى ان يجتنب المعرب ان يقول فى حرف من كتاب الله تعالى انه زائد لانه يسبق الى بعض الاذهان ان الزائد هو الذى لا معنى له وكلام الله سبحانه وتعالى منزه عن ذلك وما ربك بغافل عما تعملون اعلم ان ما المشبهة بليس تعمل عند الحجازيين باربعة شروط احدها ان يكون اسمها مقدما على خبرها قال ابن العصفور هذا اذا لم يكن الخبر ظرفا او ما جرى مجراه واما اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا فتعمل لكثرة التوسع فيه كما تعمل ان واخواتها لكن المعتد به ان لا تعمل ولو كان الخبر ظرفا والثانى ان لا يقترن اسمها بان والثالث ان لا يقترن الخبر بالا والرابع ان لا يليها معمول الخبر وليس ظرفا ولا جارا او مجرورا واما اذا كان معمول الخبر ظرفا او جارا ومجرورا فتعمل عند سيبويه وان يليها معمول خبرها فما كلا حين من يوالى مواليا فمواليا خبرها ومن اسمها وكلا حين معمول

مواليا

مواليا وعند بنى تميم لا تعمل وان استوفيت الشروط لدخولها على الاسم والفعل بل يكون ما بعدها مبتداء وخبرا ولا يدخل الباء على خبر المبتداء الذى بعدها عندهم الا فى القرآن كذا فى الاقليد قال الزمخشرى فى مفصله ودخول الباء فى الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق انما يصح على لغة الحجازيين وقال ابن هشام فى شذور الذهب وقرأ على لغتهم ما هن امهاتهم بالرفع وقرأ ايضا بامهاتهم بالجر بباء زائدة وهى تحتمل الحجازية والتميمية خلافا لابى على والزمخشرى زعما ان الباء تختص بلغة النصب انتهى فما بمعنى ليس وربك مبتداء وبغافل فى محل الرفع على انه خبر مبتداء عند بنى تميم واما عند الحجازيين فربك اسمها وبغافل فى محل النصب خبرها والباء زائدة على المذهبين وعن حرف جر متعلق بغافل وما يجوز ان يكون بمعنى الذى فمعناه وما الله بغافل عن الشئ الذى تعملون ويجوز ان يكون مصدرية فمعناه وما الله بغافل عن عملكم والجملة فى محل النصب على انها مفعول بغافل اعلم ان الباء تزاد قياسا فى خبر المبتداء استفهاما نحو هل

مطلب الباء الزائدة

زيد بقائمٍ وفي خبر ما نحو ما الله بغافل عمّا تعملون وخبر ليس

نحو ليس زيد بقائم وسماعًا في الفاعل في غير التعجب نحو كفى بالله

شهيدًا على احد التأويلين وهو مذهب سيبويه وذكر

ابن سراج وجهًا اخر وهو ان يكون غير زائدةٍ وفاعل كفى

ضمير مستتر عائد الى الاكتفاء المفهوم من كفى كانّه قال

كفى اكتفاؤك بالله وامّا في صيغة التعجّب نحو افعِل به

فزيادة الباء قياس في الفاعل عند سيبويه وفي المفعول

عند الفرّاء ومن وافقه وانّما حكموا بزيادتها لان الهمزة

في افعَل للتعدية عند من جعلها امرًا حقيقةً وقال بعض

المغاربة ويحتمل ان يكون الهمزة لا للنقل بل هي على معنى

اقطع النجل في مثل اكرم بزيد ثم ادخلوا الباء على معنى انّه

صيّره كذالك اى صيّره ذا كرم امرها فيكون الباء للتعدية

وتزاد ايضا سماعًا في المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم الى

التهلكة وفي المبتدأ نحو بحسبك زيد وكَيْنَ معطوف

على كا الباء في ما لكم من اله غيره من جارة زائدة فلا يتعلق

بشيء واله مجرور بها لفظا ومرفوع محلا على انّه مبتداء واللام

في ما لكم حرف جر وتفتح اللام الجارّة اذا دخلت على المضمر ويجوز

كسرها

كسرها على لغة خزاعة وكم مجرور بها متعلق بكاين او استقر

والجار مع المجرور في محل الرفع على انّه خبر لمبتداء متأخر ولا تعمل

ما المعرفة انّ خبرها اذا كان مقدما على اسمها يبطل عملها سواء

كان الخبر ظرفا او لا وغيره صفة اله قرأ بالرّفع حملا على المحلّ وبا

لكسر حملا على اللفظ اعلم انّ اضافة غير وشبه ومثل معنوية

عند اكثر النحويين لكن لا يتعرّف لتوغل الابهام الّا اذا اشتهر

المضاف بمغايرة المضاف اليه او بمماثلة ولفظيّة عند صاحب

التخمير حيث قال والحقّ انّ هذه الاسماء في الاصل صفات

بمعنى اسم الفاعل في موضع مغايرك ومماثلك ومشابهك

فلهذا لم يكتسب بها المضاف تعريفًا ثمّ قال انّ غيرًا له ثلثة موا

قع احدها ان يقع موقعًا لا يكون فيه الّا نكرةً وذلك اذا اريد

به النّفي الشائع نحو مررت برجل غير زيد يريد انّ المجرور به

ليس هذا الثاني ان يقع موقعا لا يكون فيه الّا معرفةً وذلك اذا اريد

به شيء قد عرف بمضادّة المضاف اليه في معنى لا يضادّه فيه الّا

هو كما اذا قلت مررت بغيرك اى المعروف بمضادّتك الّا

انّه لا يحسن في هذا الوجه ان يجرى صفة الثالث ان يقع في مو

ضع تارةً يكون فيه معرفة واخرى نكرة كما اذا قلت مررت برجل

كريم غير لئيم والرّجل الكريم غير اللئيم قال النحويون اذا قلت

بالرّجل غير اللئيم فالمعنى مررت بالرجل الكريم غير اللئيم انتهى

وفي هل من خالق غير الله غير بالرّفع امّا لكونه صفة للخالق

على الموضع وخالق مبتداء ومن زائدة وخبره محذوف تقديره

مطلب غير و شبه و مثل

هل خالق لكم او للاشياء او لكونه فاعلا له فتقديره هل يخلق غير
الله اعلم ان من تزاد في الموجب وغيره عند الاخفش والكسائي
وهشام سواء كان مدخولها معرفة او نكرة وعند بعض الكوفيين
بشرط تنكير ما دخلت عليه وعند جمهور البصرية بشرط ان يكون
ما قبلها غير واجب وما دخلت عليه ان يكون نكرة فتزاد عندهم
في الفاعل والمفعول نهيا نحو لا يذهب من رجل ولا تضرب من
رجل ونفيا نحو ما جاءني من رجل وما ضربت من رجل واستفهاما
نحو هل جاءني من رجل وهل تضرب من رجل وفي المبتدا نفيا نحو ما من
رجل جاءني واستفهاما نحو هل من رجل في الدار واعلم ايضا ان المجرور
بمن المزيدة ان كان من الاسماء المقصورة على العموم كاحد وديار تكون
من لمجرد التاكيد فان معنى ما ضربت احدا او ما ضربت من احد سواء
في التنصيص على العموم واذا لم يكن من الاسماء المقصورة كانت
من للاستغراق فانك اذا قلت ما جاءني من رجل يكون المعنى نفي اتيان
هذا الجنس من واحد الى ما تيناهى بخلاف ما جاءني رجل فان معناه
نفي اتيان رجل فيحتمل اتيان اثنين او اكثر وانما سميت مزيدة
مع افادتها الاستغراق لانها لا يتغير اصل المعنى باسقاطها
ومن هنا يعلم ضعف ما قاله المبرد لا ينبغي ان يقال انها زائدة اذا
افادت استغراق الجنس والثاني اي ثاني ما لا يتعلق بشيء
لعل في لغة من يجر بها وهم عقيل قال في الصحاح وعقيل مصغر
قبيلة قال شاعرهم وهو كعب الغنوي قال في مرثية اخيه كذا ذكر
في حاشية الكشاف لعل ابي المغوار منك قريب فابي مجرور بلعل ولم

يكن لهما

مبحث من الزائدة

مبحث لعل

27

ولم يكن لهما متعلق لان الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم كان
جرها بالياء والمغوار بالغين المعجمة المقاتل بني للمبالغة كالمجرام و
والمكثار وابي المغوار كنية للممدوح له لا يقال هذا الاشبه ان يكون
لعل من حروف الجر عندهم لجواز ان يحمل على الشاذ او يكون اشتهار
هذا الرجل بابي المغوار بالياء فحكي على اصله كما قيل علي ابن ابو طالب
وغير ذلك من الوجوه لان المص لم يرد به اثبات مذهبهم بل
هو مثال مجرد يجر لعل لان الجر بها في لغتهم شايع عند ارباب
النحو لا يحتاج الى الاثبات قال الشيخ الرضي وعقيل يجرون
بلعل مفتوحة الاخر وكذا بلعل مكسورة الاخر وهي مشكلة لان
جرها عمل مختص بالحروف ورفعها لمشابهة الافعال وكون حرف
عاملا عمل الحروف والافعال في حالة واحدة لم يثبت وايضا الجار
لا بد له من متعلق ولا متعلق له هنا لا ظاهرا ولا مقدرا انتهى
وفيه كلام لان هذا الاشكال مبني على ان الرفع بعدها بلعل عند
هم وهو غير معلوم وايضا استدعاء جميع الجار متعلقا ممنوع
والثالث لولا التي لامتناع في قول بعضهم اي قول بعض فصحاء
العرب نحو لولاي ولولاك ولولاه فاذا وقع بعد لولا ضمير
مجرور فمذهب سيبويه ان لولا في ذلك جار ولا يتعلق بشيء
اعلم ان لولا اذا دخل على الاسم فالاسم الواقع بعد لولا اما مبتداء
وهو مذهب البصريين او فاعل فعل محذوف وهو مذهب
الكسائي او مرفوع بلولا وهو مذهب الفراء فيجب على هذه الوجوه
الثلثة الانفصال فلما وقع من ثقات العرب استعمال الضمير المجرور

مبحث لولا

بعد لولا فذهب سيبويه الى انه ضمير مجرور بلولا ولولا حرف جر لا
يتعلق بشيء وحكى عن الخليل ويونس ان الضمير المجرور بعد لولا مجرور
بتقدير المضاف اى لولا وجودك وذهب الاخفش والفراء الى ان المجرور بعد
لولا قائم مقام المرفوع فسيبويه تصرف فى لولا وقال ان للولا مع الضمير شانا
ليس لها مع المظهر كما ان للدن مع الغدوة شانا ليس له مع غيرها
وتصرف الاخفش والفراء فى الضمائر فقال ان تصرفات الضمير
لا تكاد تنحصر كتاكيد المنصوبات والمجرورات بالمرفوعات
نحو رايتني انا ومررت بك انت ووقوع المرفوع موقع المجرور فى قوله
ما انا كانت فكان تقدير ما كثر امثاله فى كلام العرب اولى من تقدير
ما لم يكثر ورجح ابن الحاجب مذهب سيبويه بان يقال قياسه ما انا
كانت فضعيف لقلة استعماله وشذوذه بخلاف ما حمل عليه سيبويه
فانه كثير واما وقوع المرفوع موقع المجرور فى قولك مررت بك
انت فللضرورة اذ لا يمكن الا كذلك واما وقوع المرفوع موقع
المنصوب فلضرورة الفرق بين التاكيد والبدل فاذا قالوا ضربته
اياه كان بدلا ضربته هو كان تاكيدا ورجح الشيخ الرضى مذهب
الاخفش وقال لو كان لولا حرف جر ولم يكن زائدا لكن له من متعلق
ولا متعلق فى نحو لولاك ظاهرا ولا يصح تقديره هذا ما نظر ما فى
الرضى فاسلك ما هو الصواب عندك والاكثر مبتدا وخبره ان يقال
والجملة ومقول القول لولا انا ولولا انت ولولا هو لما عرفت فيما سبق
ان الضمير الواقع بعد لولا يجب ان يكون مرفوعا منفصلا كما قال
الله تعالى لولا انتم لكنا مؤمنين هذا دليل بحسب الظاهر على

ماقاله

ما قاله الاكثر ولكن الدليل حقيقة عدم وقوع خلافه فى كلام الله
فانتم على راى البصريين مبتداء وخبره محذوف وهو حاضر
او موجود لقيام العلم بجواب لولا ظاهرا ولكنا جوابها لان جواب
لولا التى لغير التحضيض باللام ولما على راى الكسائى انتم فاعل فعل
محذوف ولكنا جوابها وعلى راى الفراء انتم فاعل لولا وجوابها لكنا
وسنذكر فى بحث لو ولولا تفصيلا مشبعا ان شاء الله تعالى والرابع
كاف التشبيه اذا لم يكن زائدة والتشبيه عقد القلب على ان احد
الشيئين يسد مسد الاخر فى معنى من المعانى نحو زيد كعمرو واعلم
ان هذا الكاف حرف على راى جميع النحاة الا عند ابى جعفر فانه قال ظهر
انها اسم ابدا لانها بمعنى مثل وما هو بمعنى اسم فهو اسم والجمهور استدلوا
بحرفيتها بان يقال لو كانت اسما لما استقل بها الصلة لان الصلة لا يكون
الا جملة فلو جعلت اسما كانت مضافة الى مدخولها والمضاف
مع المضاف اليه كلمة واحدة لا يصلح ان يجعل صلة واما اذا كانت حرفا
فالحرف يقتضى متعلقا والمتعلق فى الصلة لا يكون الا فعلا والفعل
يقتضى فاعلا فيكون جملة هذا هو الصواب لا محيص عنه المنهم المذاب
فاذا عرفت ما تلونا عليك علمت ان زعم الاخفش محجوج عليه
وان هذه الكاف قد يكون زائدة كما فى قوله تعالى ليس كمثله شيء
وقد يكون اسما بمعنى المثل وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند
الضرورة حيث يدخل عليها حرف الجر والاخفش مجوز ذلك من
غير ضرورة وزعم الاخفش وابن العصفور انها لا تتعلق بشيء قال ابن
العصفور اذا قلت جاء الذى كزيد ليس للكاف متعلق لان المقدر

في المجرور اذا وقع صلة لا يكون الا مناسب الحرف فان المقدر
في نحو جاءني الذي في الدار استقر لانه في للوعاء والاستقرار مناسب له ولو
قلت جاءني الذي في الدار تريد ضحك والكل في الدار لم يجز لانه ليس
في الكلام ما يدل عليه فالمناسب بكاف التشبيه ان يقدر اشبه وهو
غير جائز لانه متعد بنفسه والعرب لم يتلفظ به مع الكاف في موضع
فدل ذلك على ان الكاف لم يتعلق بشيء هذا في غاية السقوط لان
المستقر يجوز فيه تقديرا لافعال العامة وان وجد فيه قرينة الخصوص
غاية ما في الباب ان تقدير الافعال الخاصة عند وجود القرينة اكثر فا
ئدة فيجوز ان يقدر في مثل جاءني الذي كزيد وجد او كان او غير ذلك
فعلم من هذا ان يكون كاف التشبيه من هذا الباب على زعم الاخفش
وابن العصفور ونحو ذلك اي فيما قاله الاخفش بحث حاصله ان
كاف التشبيه ان جعلت اسما يكون في محل الرفع على الخبرية وما بعدها مضاف
اليه والاسم لا يحتاج الى متعلق فهذا مسلم لكن لا يكون مما ذكرنا وان
جعلت حرفا فلا تخلو من ان يكون زائدة او لا فان كانت زائدة تد
خل في القسم الاول وان لم تكن فلا بد من متعلق المسئلة مبتداء الثاني
صفتها وحكم مبتداء ثاني مضاف الى الجار والمجرور عطف على الجار وبعد
المعرفة والنكرة ظرف للجار والمجرور وانما قيد بالبعدية لان الجار
والمجرور اذا كان مقدما يكون حالا بالاتفاق فلا يحتمل الوجهين وحكم
الكاف اما اسم بمعنى المثل على مذهب الاخفش فيكون في محل الرفع
على انه خبر لمبتداء ثان ومضاف الى حكم وحكم مضاف الى الجملة والخبرية

صفتها

صفتها او حرف وحكم مجرور بها والجار والمجرور في محل الرفع على
انه خبر مبتداء ثان والمبتداء مع خبره خبر للمبتداء الاول ويجوز ان تجعل
المسئلة مبتداء وخبره محذوفا او خبرا لمبتداء محذوف وهو هذه فهو الفاء
للتفسير ويجوز ان يكون لربط الجواب على الشرط المحذوف وهو عا
يد الى الحكم لان الاصل ارجاع الضمير الى المضاف ويجوز ان يكون عائدا
الى الجار والمجرور وتوحيد الضمير اما من قبل الاكتفاء او لكونهما بمنزلة
(اي الجار والمجرور)
شيء واحد فان قلت ان الضمير بعد ذكر المضاف والمضاف اليه حقه
ان ينصرف الى المضاف دون المضاف اليه قلت بلى قد يرجع الى المضاف اليه
ايضا عند قيام القرينة عليه واقتضاء المقام رجوعه اليه قد مر موضع
من كلام بعض الفضلاء عاد فيه ضمير الى المضاف اليه فقال شخص من الحا (مطلب عود الضمير الى المضاف والمضاف اليه)
ضرين النحويين لا يعود الضمير الى المضاف اليه فكيف اعدته فقال
ذلك الفاضل من غير تلعثم قال الله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا ولم (تلعثم الرجل في الامر اذا تمكث فيه وتأنى جوهري)
يزد على ذلك وفيه من اللطيف ما لا يخفى فقوله نع هو مبتداء وخبره
صفة في نحو رايت طائرا على غصن الغصن بالضم ما يتشعب عن
ساق الشجر دقاقها وغلاظها والصغيرة بها وجمعها غصون
وغصنة واغصان لانه اي الجار والمجرور وهو على غصن بعد
نكرة محضة وهو طائرا بالالف في اكثر النسخ حكاية على اصله وما
وقع في بعض النسخ بغير الالف فغير محتاج الى الكلام وحال
عطف على صفة في قوله تعالى فخرج على قومه في زينته اي متزينا
وانما فسره بذلك بناء على مذهب جمهور النحاة وهو
ان الحال لا يكون الا مشتقا واعلاما الى ان الجار والمجرور في محل

النصب على الحالية لانه بعد معرفة محضة وهى اى المعرفة المحضة الضمير
المستتر فى خرج وصف المعرفة بالمحضة لكون الضمير اعرف المعرفة ويحتمل
لهما اى للصفة والحال فى نحو يعجبنى الزهر والعجب الحيرة فى النفس بسبب
ادراك امور غريبة وبمعنى السرور والوجهان جائزان هنا والزهر هنا
بمعنى النور قال الجوهرى زهرة النبت نوره لا بمعنى الحسن بدلالة فى اكمامه
جمع الكم بالكسر وهو وعاء الطلع وغطاء النور فهذا ثمر يانع
على اغصانه يقال ينع الثمر بفتح النون ويَنِع بالفتح وبالكسر ينعًا
بفتح الياء وضمها وسكون النون وينوعا بضمهما اى نضج وو
وأينع مثله ولم يسقط الياء فى المستقبل لتقويتها باختها واليانع
مثل النضيج والناضج كذا فى الجوهرى فقوله فى اكمامه حال من الز
هر ويحتمل ان يكون صفة لان الزهر معرف بلام الجنسية فهو قريب
من النكرة فيجوز كون الجملة الخبرية صفة له كما عرفت فى المسئلة
الرابعة فى الباب الاول والفاء فى قوله فهو لربط الجزاء على الشرط
المحذوف وقوله على اغصانه صفة ثانية لثمر ويحتمل ان يكون حالا
منه لاختصاصه بالصفة الاولى وهو يانع فقوله وقولك با
لنصب عطف على الزهر وثمر مفعول القول بتقدير هو وموصوف
عطف على معرف بالواو فى وقولك فيجوز ان يكون قولك مبتدأ وموصوف
خبره والجملة معطوفة على الجملة المقدمة فهو قريب من المعرفة
لاختصاصه بالصفة وهى يانع فيعامل معاملة بالمعرفة والمسئلة
الثالثت

جمع اليانع ينع مثل صاحب وصحب جوهرى

الثالثة متى وقع الجار والمجرور صفة لموصوف او صلة لموصول
او خبر المبتداء او حالا لذى حال يتعلق بمحذوف تقديره كائن
وما اشبه ذلك عند من قدر المفرد او استقر وما اشبه ذلك
عند من قدر الفعل وعبارة المصنف صريح بان اللغو لا يكون
حالا ولا صفة ولا صلة ولا خبرا لان متعلقه لا يكون محذوفا
ولا من الافعال العامة اعلم ان للظرف المستقر ثلث شروط
اذا فقدت احديها لا يكون الظرف مستقرا الاول ان يكون
المتعلق متضمنا فيه والثانى ان يكون المتعلق من الافعال
العامة اذا لم يوجد قرينة الخصوص واما اذا وجدت فلا بد
من تقدير فعل خاص لانه اكثر فائدة نص عليه كثير من الافا
ضل وذلك اى تقدير الفعل الخاص لا يخرجه عن كونه مستقرا لان
معنى ذلك الفعل الخاص استقر فيه ايضا وجاز تقدير الفعل
العام لتوجيه الاعراب بخلاف اللغو فان متعلقه لا يجوز ان يكون
فعلا عاما لتوجيه الاعراب فلما كان جواز تقدير الافعال العا
مة مطردا فى المستقر عبره النحاة وفسروا المستقر بما كان
عامله محذوفا وعاما والثالث ان يكون المتعلق مقدرا غير مذكور
الا على مذهب ابن جنى فانه يجوز العامل فى المستقر ظاهرا ورده
النحاة بانه لا احتياج اليه على ان هذا يوجب ارتكاب التعسف
فى الفرق وانما سمى المستقر مستقرا لانه استقر فيه معنى عا
مله وفهم منه واللغو لغوا لان هذا الظرف لغو لانه فضلة
يتم الكلام بدونها ابتداء بخلاف المستقر لانه يسد مسد

بالنظر الى ظاهر الكلام مح

العامل وان كان صفة للفضلة وهذا لا يمنع عن كونه جزءاً
من الكلام فى اصله ولانه ملغات من جهة العمل حيث لا يعمل
ظاهراً لا فى المظهر ولا فى المضمر قال شارح اللباب وهو
تسمية خالية عن المناسبة واما انا فلا احب التسمية باللغو لو
قوعه فى التنزيل والحديث ففيه اذن اخلال بالآداب فسميناه
ظرفاً خاصاً لخصوص العامل فيه والمستقر ظرفاً عاماً لان
الملحوظ عموم العامل قال بعض الفضلاء من المتأخرين
ان القوم قالوا للمستقر حظ من الاعراب دون اللغو ولم اجد
فى كلامهم ما يحققه ويبين غرضهم منه حتى لا يرد عليهم الا
شتراك فى الاعراب المحلى حيث قالوا بزيد فى مررت
بزيد فى محل النصب واجازوا فى معطوفه النصب وهو لغو
فاقول متوكلا على الله ومعتمدا ان مرادهم بذالك ان لا محل
له اخر من الاعراب غير هذا المحل لا ان لا محل له من الاعراب
اصلا وللمستقر ذلك الا يرى انك اذا قلت زيد فى الدار له محل
من الاعراب من جهة تعلقه بالخبر الحقيقى ومحل اخر غيره
من حيث انه هو الخبر بعد الحذف ذالك بدليل انتقال الضمير
عنه اليه فيكون له محلان من اعراب على ما لا يخفى على ذوى الالباب
بخلاف ما اذا قلت زيد حاصل فى الدار فان له محلا واحدا اقول
يفهم منه ان الجار والمجرور معا له محل من الاعراب فى اللغو
فعلى هذا يشكل الفرق بين المستقر واللغو لان المستقر واللغو
لا يكون

لا يكون له محل من الاعراب اذا كان صلة كما مر فى المسئلة التى
لا محل لها من الاعراب فالجدير بالقبول ما قاله بعض الفحول
من انك اذا قلت مررت بزيد فالجار والمجرور ظرف
لغو متعلق بمررت لا محل له من الاعراب والمنصوب
على المفعولية هو المجرور فقط وان جعل القوم المجموع له
تساهلا لان الجار كالجزء من الفعل اى اللازم يجرى مجرى المتعدى
الا يرى ان مررت بزيد ~~[illegible]~~ امررت زيداً وجزء
الفعل لا يكون معمولا ولانه لو كان الجار والمجرور فى محل النصب
لامتنع تعلقه بمررت لانه لو تعلق به لكان ظرفا لغوا فلم
يكن له محل من الاعراب ولان القوم اجازوا فى معطوفه
النصب فلو كان مجموع الجار والمجرور منصوب المحل للزم
ان يتعدى الفعل الى المعطوف بنفسه واعلم ايضا ان الفعل
اذا تعدى الى المفعولين والثانى غير صريح يقول النحاة ان
المفعول الثانى مفعول الفعل صريحا الا جاء على اصلهم لكون الفعل
عاملا فى المفعولين صريحا الا ان الواقع صلة فتعين فيه تقدير المستقر
وما اشبه ذلك من الفعل وهذا الاستثناء يجوز ان يكون متصلا
ومنقطعا بمعنى لكن المشددة لان الصلة لا يكون الا جملة اعلم ان
البصريين اختلفوا فى سائر ظرف المستقر ان المقدر هو الفعل او اسم
الفاعل فذهب بعضهم الى الاول قال صاحب التلخيص وهو الاصح
لكون الفعل اصلا فى العمل وذهب بعضهم الى الثانى قال شارح

لان الاصل فى العمل الافعال الاخرى

اى متى وقع الجار والمجرور صلة اتفقوا فى جعل العامل المحذوف الفعل لا شبهه كما فى ج

اللباب وهو الاولى لانه خبر والاصل فى الخبران يكون مفردًا وانما
اسند نا لاختلاف الى البصريين لان الكوفيين لايقولون بتقدير
العامل فعندهم لايتعلق بشيء اصلاً ذكره شيخ الرضى وهو
اختيار ابو العباس من المتاخرين وبعض شراح الكافية ذكر
الاختلاف بين البصريين والكوفيين لكن الاعتماد على الاول
وقد تقدم فيما قبله فى المسئلة الثانية مثال الحال وهو قوله تعالى
فخرج على قومه فى زينته والصفة وهو رايت طايرًا على غصن
ومثال مبتداء مضاف الى الخبر وجملة الحمد لله خبره والجار مع المجرور
وهو لله متعلق بثابت اوثبت خبر مبتداء وهو الحمد ومثال الصلة
قوله تعالى وله من فى السموات والارض فمن موصولة ومبتداء
والظرف المقدم خبره وقيل من مرفوع بالظرف والجار مع المجرور
اعنى فى السموات متعلق باستقر صلة من المسئلة الرابعة يجوز فى
الجار والمجرور فى هذه المواضع الاربعة وهو كونه صفة وحالاً اوصلة
وخبرًا وحيث فى محل الجر عطف على هذه المواضع وقع بعد نفى او استفهام
ان يرفع الفاعل جملة ان يرفع الفاعل فى تاويل المصدر بانه فاعل يجوز
هذا عند اكثر البصريين لان الجار والمجرور والظرف واسم الفاعل و
والمفعول والصفة المشبهة لايعملون الا بالاعتماد على الاشياء الستة
المذكورة هذا اى وجوب الاعتماد فى جميع المذكورات عند المتاخرين
وعند المتقدمين الاعتماد لايجب فى الفاعل والمفعول والظرف بل فى
سائرها واما عند الكوفيين والاخفش فيعمل جميع تلك المذكورات بغير
اعتماد على الاشياء المذكورة فلا تختص فى هذه المواضع تقول مررت
برجل فى الدار ابوه فجملة فى الدار ابوه فى محل الجر على انها صفة لرجل وابوه

بالرفع

مطلب اعتماد اسم الفاعل

بالرفع فاعل الجار والمجرور وهو يعمل فيه بالاعتماد على الموصوف
وبعض النحاة اختلف فيه والمصنف اشار اليه وقال فلك فى ابوه وجهان
احدهما ان تقدره اى ابوه فاعلاً بالجار والمجرور لنيابته اى لنيا
بة الجار والمجرور وتوحيد الضمير اما لكونهما كشيء واحد او على سبيل
البدل او من قبيل الاكتفاء عن استقر محذوفًا هذا صريح بان اختيار
المص فى تقدير المتعلق فى الظرف هو الفعل نعم يجوز ان يكون من قبيل
الاكتفاء لكن الاول اولى قوله محذوفًا حال عن استقر وهذا اى تقدير
ابوه فاعلا بالجار والمجرور هو الراجح عند الحذاق بضم الحاء المهملة
جمع حاذق وهو الماهر والثانى مبتداء وجملة ان تقدره خبره وقدر يتعدى
الى المفعولين لان ثلاثيه متعد بنفسه يقال قدرت الشيء فتعدى الى الثانى
بالتضعيف فمفعوله الاول الضمير الراجع الى ابوه والثانى قوله مبتداءً
محذوفًا مؤخرًا صفة والجار والمجرور خبرًا الواو للعطف ومابعدها
باسرها معطوف على مفعولى تقدره اى تقدر الجار والمجرور وقوله
مقدمًا صفة خبرًا وعلى هذا المنوال اعراب قوله والجملة صفة فعلى هذا
الوجه الجملة التى تقع صفة لرجل يكون جملة اسمية لان ابوه مبتداء
والظرف المقدم خبره وتقول فى الاعتماد على النفى ما فى الدار احد
ما بمعنى ليس ولا عامل هنا لكون خبرها مقدما على اسمها فعند
الحذاق احد مرفوع على انه فاعل الجار والمجرور لاعتماده على النفى واما
عند سايرهم فاحد مبتداء وفى الدار خبره قال الله تعالى افى الله شك هذا
مثال الاعتماد على الاستفهام فشك بالرفع فاعل الجار والمجرور لا

لاعتماده على الاستفهام خلافاً لمن جعله مبتداء والجار والمجرور خبرا
مثال الاعتماد على الموصول جاءنى الذى فى الدار ابوه ومثال الاعتماد
على المبتداء نحو زيدٌ فى الدار ابوه ومثال الاعتماد على المبتداء نحو زيد
فى الدار ابوه ومثال الاعتماد على ذى الحال رايت زيدًا فى الدار ابوه اعلم
انّ اكثر النحويين زادوا فى الاعتماد على الستة الاعتماد على حرف النّداء
نحو يا طالعًا جبلاً لكنّ المحقّقين جعلوه فى حكم الاعتماد على الموصوف
اى كوكبًا طالعًا جبلاً وعند امام المرزوقى يجوز الاعتماد على حرف
الجرّ فقولهم يجب الاعتماد على اشياء السّتة مبنىّ على اكثر الاستعمال

مطلب
الاعتماد على حرف النداء وحرف الجر

تنبيه وسم هذا البحث بالتّنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما فانّ التّنبيه
انّما يستعمل فيما تعلّق به ضرب من العلم اوكان حكمه فى حكم كالبديهيات
جميع مبتداء مضاف الى ما ذكرناه فى الجار والمجرور ثابت خبره فى وقوع
الظرف سواء كان ظرفاً حقيقةً او ماجرى مجريها فلا بدّ من تعلّقه
بفعل مثال الظرف نحو جاؤا اباهم عشاء يبكون قال ابو البقاء فيه
وجهان احدهما هو ظرف متعلق بجاؤا اى جاؤا وقت العشاء ويبكون
حال منه والثانى جمع عاش كقائم وقيام قال الشيخ البيضاوى وقرئ
عُشيًّا وهو تصغير عشىّ وعُشًى بالضمّ والقصر جمع اعشى اى عشوا
من البكاء انتهى قال فى الصّحاح العشىّ والعشيّة من صلوة المغرب الى
العتمة تقول اتيته عشىّ امس وعشيّة امس وتصغير العشىّ عُشَيّان على غير مكبّره كانهم صغّروا عَشيانًا يفهم منه ان لا يكون تصغير عشىّ عشيّا وقوله عشوا اى من البكاء معناه يتعامون عن البكاء يقال عشى بالكسر
اذا كان فى بصره افة وعشى بالفتح اذا تعشّى بلا افة فيكون مشتقا من المفتوح

فعلى يندفع

فعلى يندفع ما قيل فيه بعد وضعف لانّ قدر ما بكوا فى ذلك اليوم
لم يعش به انسان ومثال ماجرى مجرى الظرف نحو اطرحوه
ارضاً فارضا نكرة مبهمة فلذلك نصبه كالظرف المبهمة وليس بمفعول
لاطرحوه لانّه لا يتعدّى الى اثنين وجوّزه ابو البقاء بجعله بمعنى
اتركوه او معنى فعل نحو زيد مكبّر يوم الجمعة فيوم ظرف من الظرف
الزمان المحدود ومتعلق بمعنى الفعل وهو مكبّر او جالس
امام الخطيب فامام من ظروف المكان المبهمة متعلق بجالس
وهو فى معنى الفعل ومثال مبتداء مضاف الى وقوعه والوقوع
مصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير العائد الى الظرف و
وصفة بالنصب مفعوله ونحو خبر مبتدا مضاف الى جملة
مررت بطائر فوق غصن ففوق ظرف مكان مبهم منصوب
لفظا ومجرور محلا لكونه صفة لطائر وانما جعل صفة لكون
طائر نكرة محضة وحال بالنصب عطف على صفة نحو رايت
الهلال بين السحاب فبين ظرف مكان مبهم حال من الهلال
لكونه معرفة لانّ اللام فيه للاشارة الى حصّة معيّنة من نفس
الحقيقة بدلالة وحده الهلال ومحتملا عطف اما على صفة او على حالا
لهما اى للصّفة والحال نحو يعجبنى الثمر فوق الاغصان هذا مثال
لوقوع الظرف بعد معرفة غير محضة فانّ قوله الثمر قريب من
النكرة لانّ اللام فيه للاشارة الى حصّة غير معينة من نفس
الحقيقة فيجوز كون الظرف وهو فوق حالا منه بالنظر الى
ظاهر حرف التعريف وصفة له لكونه كالنكرة فى المعنى ونحو رايت

ثمرة يانعة فوق غصن هذا مثال لوقوع الظرف بعد نكرة
غير محضة فان ثمرة موصوفة بيانعة فيجوز ان يكون فوق صفة
لها لكونها نكرة وحالا منها لكونها مخصّصة فتقرب من المعرفة
ومثال وقوعه خبرا نحو والركب اسفل منكم الركب مبتداء واسفل
منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف تقديره كائن او استقر
ومرفوع المحل على انه خبر مبتداء اى والركب اسفل مكانا منكم
اى اشد تسفلا كذا ذكره ابو البقاء لا يخفى على ذى مسكة ان هذا
الكلام يشعر انه فى الاصل افعل التفضيل ثم استعمل فى الظرف
الركب ركبان الابل وهم العشرة فصاعدا اسم جمع عند سيبويه
وهو الاصح وجمع عند الفراء والاخفش وقد يكون للخيل ذكره
فى القاموس وما وقع فى الصحاح والركب اصحاب الابل فى السفر
دون الدواب وصلة بالنصب عطف على خبرا اى مثال وقوع الظرف
فى صلة ومن عنده لا يستكبرون فمن موصول مبتداء وصلة عنده
وجملة لا يستكبرون خبره ومثال رفع الفاعل زيد عنده مال زيد مبتداء
وعنده ظرف عامل فى المال بالاعتماد على المبتداء وجملة عنده مال خبر
زيد هذا على رأى حذاق النحاة واما على راى سائرهم فزيد مبتداء
ومال مبتداء ثان وعنده خبره والمبتداء مع خبره خبر زيد والمصنف
اشار اليه بقوله ويجوز تقديرهما اى تقدير جملة عنده مال مبتداء
وخبرا وانما جعل عنده خبرا لان الظرف لا يصير مخبرا عنه وقس
على ذلك اعتماد الظرف فى العمل على الموصول والموصوف وذى
الحال والنفى والاستفهام والمصنف لم يذكر مثالا لها اكتفاء بمثال

الاعتماد

الاعتماد على المبتداء وايراد هذا المثال يشعر ظاهرا ان عمل الظرف
لا يكون الا بالاعتماد وهو مذهب المتاخرين كما عرفت قال الجوهرى
فيها ثلث لغات وهى عند وعند بكسر العين وفتحها وضمها وهى
ظرف فى المكان والزمان تقول عند الحائط وعند الليل الا انها ظرف
غير متمكن لا تقول عندك واسع بالرفع وقد ادخلوا من حروف
الجارّة من وحدها كما ادخلوها على لدن قال الله تعالى رحمة من
عندنا وقال من لدنا ولا يقال الى عندك او الى لدنك وقد يغرى بها
تقول عندك زيدا اى خذه انتهى قال شارح الالفية فيكون اسم فعل
على هذا التقدير واعلم ان عند على ما هو المفهوم من الصحاح وهو
والمصرّح فى الرضى وغيره انها ظرف غير منصرف اى لازم للظرفية
وان كانت مجرورة بمن لانها لا يخرجها عن عدم التصرف لكثرة
زيادتها فلم يعتد بدخولها خلافا لابن حاجب حيث قال تدخل
عليها من فلا يلزم الظرفية ذكره فى ايضاحه ومع ظرف غير متصرف
فى الزمان والمكان وهى حرف عند ابى على الفارسى خلافا للجمهور
فان مع عندهم ظرف معرب لازم للنصب وظاهر كلام سيبويه
انها مبنى ويلزم اضافتها ان ذكر احد المصطحبين بعدها نحو
كنت مع زيد وان ذكر قبلها يكون منونا منصوبا على الظر
فية نحو جئنا معا وقيل انتصابه على الحالية اى مجتمعين وقد يدخل
عليها من وهو شاذ كذا فى الصحاح وبين ظرف من المتصرف المتو
سط دخل عليه من ودون ان كان بمعنى القدام يكون من المتصرف
النادر فيدخل عليه من نادرا وان كان بمعنى القريب او الاسفل

الذى يستعار به من معنى التجا وزاو بمعنى القبل يكون منتصرفا
اى غير لازم للظرفية وان كان بمعنى الغير يكون منتصرفا ايضا دخل
عليه من وفى نادرا فليكن هذا الكلام على ذكر منك فانه ينفعك
فى مواضع شتى الباب الثالث فى تفسير اى فى بيان كلمات يحتاج اليها
المعرب بالرفع فاعل يحتاج وهى مبتدا اى راجع الى الكلمات المحتاج
الى تفسيرها وخبره عشرون كلمة بالنصب تمييز عشرون فهى ثما
نية انواع احدها ما جاء على وجه واحد وهو مبتداء عائد الى ما الذى
عبارة عن الكلمة وتذكير الضمير باعتبار ظاهره وخبره اربعة
احدها اى احد الكلمة التى جاءت على وجه واحد قط بتشديد
الطاء وضمها مع فتح القاف فى اللغة الفصيحة قال الكسائى اصلها
قطط بفتح القاف وضم الطاء الاولى وسكون الثانية فلما سكن
الطاء الاول للادغام جعل الاخر متحركا باعرابه ومنهم من يتبع
الضمة ويقول قطّ بضم القاف مثل مدّ ومنهم من يجعل اداة ويبقيه
على اصله بالضم التى فى المشددة ويقول قط بالتخفيف ومنهم من
~~يجعل اداة ويبقيه على اصله بالضم التى فى المشددة ويقول قط~~
بالتخفيف ومنهم من يتبع الضمة فى المخففة ويقول قُطُ بالضمتين
بالضمتين مثل مدّ وهى قليلة هذا اذا كانت بمعنى الدهر واما اذا كا
نت بمعنى حسب وهو الاكتفاء فهى ساكنة الطاء وهى مبنى على الضم
وذكر فى علة بنائه وجوه وقال صاحب التسهيل لتضمنها معنى فى ومن
الاستغراقية على سبيل اللزوم او لشبهها بالحروف فى الافتقار الى الجملة
وقال ابن الحاجب لتضمنها معنى لام التعريف لان معناها استغرا

قدم هذا النوع على سائر الانواع لانه يستعمل
على وجه واحد بخلاف سائرها فانها
تستعمل على اكثر من

مطلب
قط قط قط قط قط

ق

الزمان

الزمان الماضى جميعه وهو قول بعض المتقدمين وقال بعضهم
لتضمنها معنى الحرفين فانك اذا قلت ما رأيته قط فكانك
قلت ما رأيته مذ خلقنى الله حتى هذا الآن واما علة بنائه على
الضم فعند ابن مالك حملا على قبل المنوى اضافته وقال شارح
المفصل بناؤها على الضم للمبالغة فى المعنى وهذا لان زيادة
اللفظ كما هى لزيادة المعنى فكذلك قوة اللفظ لقوة المعنى وهو
ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان يفهم منه ظاهرا ان عمومه
بحسب الوضع لكن لاح لى ان يكون عمومها لوقوعها فى سياق
النفى ويرشدك اليه قول الجوهرى ومعناها الزمان وقول ابن
مالك لتضمنه معنى من الاستغراقية على سبيل اللزوم وما قا
له ابن الحاجب لان معناها استغراق الزمان الماضى جميعه وهو
قول بعض المتقدمين نحو ما فعلته قط وقول العامة لا افعله
قط لحن اى خطاء فى الكلام قال الحريرى فى درته وهو افحش
الخطاء لتعارض معانيه وتناقض الكلام فيه وذلك ان العرب
يستعمل لفظ ابدا فيما يستقبل فيقولون ما كلمته قط ولا اكلمه
ابدا والمعنى فى قولهم ما كلمته قط اى فيما انقطع من عمرى لانه من
قططت الشيء اذا قطعته عرضا انتهى وقال صاحب التسهيل
ملازمته للماضى دائمى ولم اطلع على خلافه وللنفى اكثرى وربما يستعمل
بدونه سواء كان لفظا او معنى نحو كنت اراه قط اى دائما وقد
يستعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رايت الذئب قط هذا هو
الحق لكن المصنفين المحققين استعملوا فى تراكيبهم بالمضارع

مطلب
استعمال قط

مع نهيهم فی مصنفاتهم قال الزمخشری فی تفسیر قوله تعالی ولا
تجعلوا الله اندادا لمن یصلح ان یکون ندا قط وقال الفاضل التفتا
زانی وقط استعمل المص فی المستقبل تجوزا وتسامحا ولکن لم
یقل غلطا او لحنا ومع هذا استعمل فی ترکیبه کثیرا خصوصا
فی المطول قال فی تعریف الفصاحت او لا ینطق قط وفی باب
اسناد الخبری لا یجتمعان قط واعلم ان قط اذا کانت ظرفا فلا
یتصل بها یاء المتکلم واما اذا کانت اسما بمعنی حسب فیتصل
بها ویکون بالنون علی غیر القیاس ویجوز حذفها فیقال
قطی قطنی واما اذا کانت اسم فعل بمعنی انته فعند اتصالها بیان
المتکلم فبالنون هذا علی مذهب البصریین واما عند الکوفیین
اذا کان بمعنی حسب یقال بغیر نون کما یقال حسبی واما من جعلها
اسم فعل قال بالنون کما یفعل فی غیرهما من الاسماء الافعال
تزیینا للفظ وکانه جزاء شرط محذوف والثانی عوض بفتح اوله
وقد یروی بالضم وتثلیث اخره بالحرکات الثلث لکن الفتح افصح
لانه فی الاصل منصوب علی الظرفیة فیبقی بعد ذهاب الاعراب
علی صورة ما کان علیه واما الکسر فلتجریه علی اصل التقاء الساکنین
وجه الضم انه محمول علی قبل وهو ظرف لاستغراق ما
یستقبل من الزمان ویسمی الزمان عوضا لانه الضمیر للشان
کلما ذهبت منه مدة عوضتها مدة اخری فیکون ماخوذا من التعو
یض والفرق بین المدة والزمان والوقت الزمان المفروض منصوص
علیه القاضی فی تفسیر سورة البقرة فعلم منه ان قول المص ویسمی

الزمان

مبحث عوض

مطلب الفرق بین المدة والزمان والوقت

الزمان عوض لیس مقابلا للمدة والوقت بل هو شامل لهما
لا یخفی لمن له معرفة فی اسالیب الکلام تقول لا افعله عوض
بالنفی فی المستقبل وقد یستعمل بالاثبات فی الماضی وهذا
مفهوم من عبارة الرضی فلذلک لم یقل ابن هشام ما فعلته
عوض لحن فی الکلام وقال صاحب العین عوض کلمة یجری
مجری القسم فمعنی اقسم بالدهر لا افعل هذا ای الدهر فحذف
حرف القسم ونصب المقسم به کما فی قولک الله لا افعلن ابدا اعلم
ان النحاة یذکرون ابدا علی عوض فلذلک قال المص وکذلک
ابدا ولم یجعل شیئا مستقلا وهو معرب لدخول لام التعریف
علیه فلو کان متضمنا لها لامتنع دخولها علیه فی نحو لا افعله
ابدا تقول فیها ای فی حق ابدا فی هذا المثال ظرف لا
ستغراق ما یستقبل من الزمان ظاهر هذا الکلام یشعر
ان لا یکون الفرق بین عوض وابدا لکن قال الشیخ الرضی والفرق
بینهما ان عوض للشیوع مطلقا وللنفی کثیرا واما ابدا فلیس
مخصوصا بالشیوع ویستعمل فی النفی والاثبات نحو طال لا
الابدا انتهی والثالث مما جاء علی وجه ولحد اجل بسکون اللام وهو
حرف لتصدیق الخبر سواء کان الخبر مثبتا او منفیا یقال فی المثبت
جاءنی زید وفی المنفی ما جاءنی زید فتقول اجل ای صدقت ذکر
فی بعض النحو اجل لتصدیق الخبر ماضیا او غیره ولا یستعمل فی الا
ستفهام الا عند الاخفش الا انها فی الخبر احسن من نعم ونعم

ای یکون ظرفا لما یستقبل من الزمان فی نحو لا افعله ابدا

مطلب ابدا

مبحث اجل

مبحث بلى

احسن منها في الاستفهام ونقل بعض شراح تلك الرسالة من
الارتشاف اما اجل فهي جواب في تصديق الخبر التحقيق
الطلب وذلك تقول لمن قال قام زيد اجل ولمن قال اضرب
زيدا اجل فلا يكون جوابا للنهي ولا للنفي والرابع بلى وهو حرف ثلاثي
الوضع والالف من نفس الكلمة عند اكثر النحاة لايجاب
النفي قال بعضهم انما اختاروا بلى للرجوع عن النفي والاقرار
بما بعده لان اصلها كان رجوعا محضا عن الجحد اذا قالوا ما قام
زيد بل عمرو فكانت بل كلمة عطف ورجوع لا يصلح الوقوف عليها
فنظيرها لما قوله مجردا بالنصب خبر كان مقدم عليه اى سواء
كان النفي مجردا عن ارادة الاستفهام نحو زعم الذين كفروا
ان لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعثن زعم فعل ماض تارة للعلم
وتارة للظن وتارة للباطل وعن شريح لكل شئ كنية وكنية
الكذب الزعم ومتعد الى مفعولين والموصول مع صلته وهو
الذين كفروا فاعل زعم وان مخففة من الثقيلة واسمها محذوف
وهو ضمير الشان وخبرها لن يبعثوا وان مع اسمها وخبرها
قامت مقام مفعولي زعم وربي قسم اكد به الجواب وهو لتبعثن
او كان النفي مقرونا بالاستفهام سواء اريد الاستفهام عن
حقيقة النفي او اريد التقرير والعرب يجري التقرير مجرى النفي
نحو الست بربكم قالوا بلى انت ربنا فيكون ايجابا عن النفي والمص
النفي بتفسير الثاني من تفسير الاول ولم يعكس مع جوازه لان

تفسير

مطلب بيان زعم

٤٧

تفسير الثاني في السراية الى ما قبله وقد يجئ بلى لتصديق الايجاب
على سبيل الشذوذ كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد النوع
الثاني ما جاء على وجهين وهو الضمير راجع الى ما او الى النوع
اذا من حيث هي هي اعم من ان يكون موضوعة للظرفية واذا
المفاجاة فتارة اى مرة ذكر في مختار الصحاح يقال فعل تارة
اى مرة بعد مرة والجمع تارات وتير كعنب وربما قالوا تارا بعد تار
بحذف التاء انتهى وانتصابه اما على الظرفية او على المصدرية
على قياس ما قيل في قولك ضربت مرة يقال فيها اى في اذا ظرف
مستقبل بكسر الباء ويجوز بالفتح كذا صححه الفاضل التفتازاني
خافض اى جار لشرطه بالاضافة اليه فان اضافته لازمة
الى ما يليه عند الاكثر منصوب بجوابه اى يعمل جوابه فيها
عمل النصب على الظرفية اذا كانت للشرط هذا مذهب اكثر
النحاة فانهم قالوا ان وضعه للوقت المعين وانه لا يتعين
الا بنسبة الى ما يعين به من شرطه فيصير مضافا الى الشرط فاذا
صار مضافا فانعدم عمل المضاف اليه في المضاف لئلا يؤدي الى
ان يكون الشئ عاملا ومعمولا من وجه واحد وهذا لا يجوز
فوجب ان يكون العامل هو الجواب وقال ابن الحاجب والحق ان
اذا ومتى سواء في كون الشرط عاملا وتقدير الاضافة في اذا
لا معنى له وما ذكروه من كونه لوقت معين مسلم لكنه حاصل بذكر

مطلب بيان تارة

[illegible]

الفعل بعده كما يحصل فى قولك زمانا طلعت فيه الشمس
لم يلزم فساد عمل الشرط والذى يدل على ذلك قولك اذا اكرمتنى اليوم
اكرمتك غدا و قال الشيخ الرضى فى هذا انفع لافادته ما لم يفد قول
المعربين لانه يفهم منه كونه للشرط وكونه مضافا ومنصوبا بجوابه
واوجز لما فيه من قلة اللفظ من قول المعربين وهو ظرف لما
يستقبل من الزمان وان دخل على الماضى نحو اذا جاءك المنافقون
وقد يستعمل فى الماضى كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى
اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وقد يستعمل فى
الاستمرار نحو قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا اعلم ان
حتى اذا دخل على اذا التى يقتضى جوابا جاز ان يكون حتى حرف ابتداء
وان يكون جارة لاذا عند الزمخشرى واختاره ابن مالك وقال
ابو البقاء وصاحب البسيط ان اذا فى موضع نصب بحتى وعن
محمد بن مسعود العزنى ومن زعم ان محل اذا جر فزعمه باطل
لان اذا ظرف محض لا ينجر البتة وفيه معنى الشرط غالبا وانما
قال غالبا اذ قد يتجرد عن تضمن معنى المجازات ويستعمل ظرفا
محضا نحو قوله تعالى والليل اذا يغشى وقد يستعمل اسما مجردا
عن معنى الظرفية نحو اذا قام زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيا
م زيد وقت قعود عمرو فاذا هنا مبتداء وخبر نص عليه سيبويه
وتختص اذا هذه بالجملة الفعلية على المختار عند سيبويه والا
خفش فانهما يجوز ان الجملة الاسمية بعدها فعلية وعند
المبرد يجب الفعل بعدها لفظا او تقديرا وتارة يقال فيها حرف

مفاجاة

مفاجاة وكون اذا هذه حرفا مختار المغنى وهو مذهب الكوفيين
وحكاية عن الاخفش واختيار الشلوبين فى احد قوليه وقال الشيخ
الرضى والاقرب كونها حرفا فلا محل له من الاعراب واما عند سائر
النحاة انها باقية على ظرفيتها لكن الاختلاف فى كونها للزمان
او للمكان فذهب الزجاج الى الاول والمبرد الى الثانى وتختص
اذا حال كونها للمفاجاة بالجملة الاسمية لقصد ايقاع المخالفة
بين اذا الشرطية والمفاجاة نحو خرجت فاذا السبع حاضر او واقف
على حذف الخبر والعامل فى اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل
لا يظهر وقد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة
واما الفاء فهى للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج
التى يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها مطول
وما قاله المازنى ليس بشئ وهو كون الفاء زائدة وقال بعض
النحاة الاقرب انها للعطف من جهة المعنى وحاصل المعنى خرجت
ففاجاة زمان وقوع السبع على رأى الزجاج او مكان وقوع
السبع على رأى المبرد غالبا اى اكثريا وفى هذا القيد اشا
رة الى انها قد تدخل على الجملة الفعلية اذا كان الفعل مصحوبا بقد
نقل الاخفش عن بعض فصحاء العرب نحو خرجت فاذا قد قام
زيد وقد اجتمعتا اذا الظرفية والمفاجاة فى قوله تعالى

بحث اختلاف اذا

اذا الظرفيه

ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاذا الاولى
للشرط والثانية للمفاجأة نابت مناب الفاء فى جواب الاولى
النوع الثالث ماجاء على ثلثة اوجه وهو اى ماجاء على ثلثة
اوجه سبعة وقع فى بعض النسخ سبع بغير التاء لعل وجهه كون
اكثر المبحوث عنها حروفا ويجوز تغليب التانيث على التذكير اذا كان
المؤنث كثيرا احدها اى احد السبع اذ من حيث هى هى فتارة يقال فيها ظرف
لما مضى من الزمان سواء دخلت على الماضى او المضارع وقد يستعمل نحو قوله تعالى
فسوف يعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم وتدخل على الجملتين الخبر
يتين اى الفعلية والاسمية لانعدام تضمن معنى الشرط الذى
يقتضى الفعل بعده نحو واذكروا اذ انتم قليل فاذكروا عامل
فى اذ وهو ظرف داخل على الجملة الاسمية وهى انتم قليل والجملة مضاف
اليها اذ اعلم ان اذ هذه يجوز دخولها على الجملة الاسمية سواء كا
نت خبرها مفردا كما فى المثال المذكور او جملة نحو اذ زيد يقوم وقد
استقبحوا اذ زيد قام لان فعل الماضى لا يكون خبرا الا اذا اريد به
الاخبار فيما مضى وهذ الغرض حاصل من نفس اذ ولان مد
لول اذ وقام من الزمان واحد وقد اجتمعا فى كلام فلم يحسن
الفصل واذكروا اذ كنتم قليلا فاذ هنا ظرف مضاف الى الجملة

الفعلية

اختلاف اذ

الفعلية وهى كنتم فكان من الافعال الناقصة اسمها
ضمير الخطاب وخبرها قليلا وتارة حرف مفاجأة فتختص
بالجملة الفعلية التى فعلها ماض غالبا وانما قلنا غالبا لانها قد تد
خل على الاسمية نحو خرجت فاذ زيد قائم اعلم ان كونها للمفا
جأة قليل حتى ان ابن الحاجب لم يذكرها فى مقدمته واعتذر
بعض الشراح من عدم ذكره بالندرة وان الاختلاف فى اذ
هذه كالاختلاف فى اذا فى كونها حرفا وظرفا وبعد كونها ظرفا
هل هى للزمان او المكان وذهب ابو عبيد الى انها زائدة ذكر
فى بعض كتب النحو وان اذ واذا كانتا للمفاجأة فاضافتها على
اختلاف النحاة فذهب ابن الحاجب الى انها مضافتان لعل وجهه
كون العامل فيهما معنى المفاجأة عنده لان المانع من الاضافة
كون شرطها عاملا لها فلما زال المانع لزم الاضافة فعلى هذا
يلزم ان تكونا زمانيتين وذهب بعض النحاة الى انهما لا يكونان
مضافتين فيجوز ان يكون وجهه ما قاله بعض النحاة وهو ان اذ
واذا ان كان مدخولهما اسما يكون مبتداء واذ واذا خبرا مقدما
عليه ويجوز ان يكون كونهما مكانيتين لان ظرف المكان لا يضا
ف الى الجملة الا حيث كقوله اى قول الشاعر فبينما العسر اذ دارت

اذ مفاجاة

واليأس مع

ميا سر جمع موسر كمفطر ومفاطر اول البيت واستقدر الله
خيرا فارضين به فالفاء في بينما يجوز ان يكون للعطف على التعقيب
او للسببية اعلم ان بينا وبينما مشبعة او متصلة بما المزيدة او هي
المصدرية وما قيل انه موصول فبعيد لا تحتاج الى كثرة الحذف
ظرف بمعنى الشرط اجيب تارة باذا وباذ وتارة بالفعل والاصمعي
لما رأى مجئ الفعل من غيرهما مع استقلال المعنى استفصح
طرحهما والجميع جيد كذا قال ابن الحاجب في الايضاح من ظروف
الزمانية وان كان قبل الاشباع والزيادة يستعمل في الزمان
والمكان نص عليه الشيخ الرضي حيث قال بين مستعمل في
الزمان والمكان اما اذا اشبع او كف بما او اضيف فلا يكون
الا للزمان فلا بد لها من جواب فان جرد عن كلمة اذ واذا
فالعامل هو الجواب والا فمعناه المفاجأة هذا على راي بعض
النحاة واما على مذهب المبرد ان اذ واذا ظرف مكان لما
بعدها وبينا وبينما ظرف زمان له فيكون اذ واذا منصوب
المحل على الظرفية وعلى مذهب الزجاج ان اذ واذا ظرفان
مضافان الى الجملة بعدها يخرجان عن الظرفية مبتدان
خبرها بينا وبينما فيكون الصواب مذهبهما فاذا انتقش
ما ذكرنا

مبحث بينا وبينما

ما ذكرنا على صحيفة ذهنك علمت قول صاحب المتوسط
وبين ظرف مكان وما زائدة والمس مبتدا وخبره محذوف
وهو موجود وهو العامل في بين والزمان مضاف الى هذه
الجملة تقديره فبين زمان المس موجود والعامل في اذ
دارت لانه ليس بمضاف الى دارت فيمتنع عمله فيما قبله
ولا يجوز ان يعمل دارت في بين لكون بين واذ ظرفي المكان
وامتنع عمل عامل في ظرف المكان والزمان الا على سبيل البدل
لا يخلوا عن مخالفة واضطراب خصوصا في قوله ان بينما
ظرف مكان لما عرفت انه اذا كف بما يكون ظرف زمان عندهم
وتارة حرف تعليل كقوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم اي
لاجل ظلمكم قال الشيخ الرضي والاولى حرفيتها اذ لا معنى
لتأويلها بالوقت حتى تدخل في حد الاسم اعلم ان المص ذكرها
مما جاء على ثلثة اوجه وقد تستعمل بمعنى ان المصدرية ذكره
الشيخ قاضي البيضاوي في سورة مريم في قوله تعالى واذكر في الكتا
ب مريم اذ انتبذت والمص لم يذكر هذا الوجه اما لكونه على راي
البعض حيث قال في شرح اللب واخرجه بعضهم عن الظرفية
وجعله كان المصدرية او لعدم شهرة الثانية لما قال الكوفيون

مطلب اذ تعليلي

مبحث لما

بحث لمّا وهلّا

اصلها لم زيدت عليها ما وقال سيبويه هى الاصل ليست فيها
زائدة لانّ لمّا يقع فى موضع لا يقع فيها لم يقول الرّجل لصاحبه
اَقَدِمَ فُلَانٌ فيقول لمّا ولا يقع لم مفردة كذا قالوا اقول هذا
الدّليل لا يدلّ على اصالتها اذ يجوز ان يتغيّر حكم الاصل
بزيادة ما كما فى هلّا فانها مركبة من هل ولا وهل لا تدخل
على جملة فعليّة تقدّم مفعولها الا على ان يكون منصوبًا بما بعده
او بمقدّر فلا يقال هل زيدا ضربته بخلاف هلّا فانها يصحّ
ان تقال هلّا زيدا ضربته يقال فيها اى فى لما فى نحو لمّا جاءنى زيد
جاءنى عمرو حرف قوله حرف مبتداء وخبره جملة ظرفيّة متقدّمة
عليه وهى فى نحو لمّا جاءنى زيد جاءنى عمرو مضاف الى وجود واضا
فته بمعنى اللام لوجود الوجود هنا بمعنى الثبوت المقابل للنفى والتنوين
ثبوت مع عوض عن المضاف اليه اى حرف لثبوت الاول هذا مذهب ابن الحروف
ابن حرف فانّ لمّا عنده تدلّ على ربط الجملة باُخرى رَبْطَ السببيّة
الحاجب م فبعض النّحاة عبّر عنها كما عبّر المص وبعضهم بحرف وجوب لوجوب
تبعه وتختصّ بالماضى اى بماضى اللفظ والمعنى وزعم ابو علىّ الفارسىّ ومن
انها ظرف بمعنى حين والظّاهر من لفظ زعم كون قوله مردودا وذكر فى
شرح الفيّة قال ابن مالك لمّا بمعنى اذ بدل بمعنى حين وقيل هذا احسن

لانها

لانها مختصّة بالماضى وبالاضافة كاذ ويقال فيها ظرف لغو
متعلّق بيقال والضمير راجع الى لمّا فى نحو بل لمّا يذوقوا
العذاب حرف مبتداء مضاف الى جزم وقوله فى نحو خبره
مقدّم عليه وقوله لنفى المضارع خبر ثان له وقلبه بالجرّ عطف
عليه وماضيا مفعول قلب فعلى هذا الوجه يكون هذا
القول بيانا لاحوال لمّا لكن علم بالالتزام انها للجزم
ويجوز ان يكون اللام للتعليل لانه لما ذكر اختصاص
لمّا بالنفى والقلب علم بالالتزام انها للجزم فالتعليل
باحد المستلزمين نوع من البلاغة ولمّا هذه تنفى المضا
رع وتصرّف معناه الى الماضى عند المبرّد واكثر المتأخّرين
وعند ابى موسى تصرّف لفظ الماضى الى المضارع وهذا قد
نسب الى سيبويه ذكره شارح الالفيّة متّصلا حال
من المضاف اليه وهو المضارع ونفيه فاعل لمتّصلا وضمير
نفيه راجع الى المضارع وهو متوقّعا يجوز ان يكون حالا
من المضارع فيكون حالان متوادفة وان يكون حالا من نفيه فيكون
من قبيل حال المتداخلة قوله ثبوته فاعل متوقّعا اعلم انّ
لم ولمّا مشتركان فى نفى المضارع وقلبه ماضيا وامّا كونه

متصلا الى زمان النطق ومتوقع الثبوت فيما ينفرد به لما
فلذلك لا يحسن ان يقول لما يقول لما يضرب زيد ثم
ضرب بخلاف لم الايرى يريد المصنف اثبات كونها نفيها
متصلا وثبوتها متوقعا بتنزيل المعقول مرتبة المحسوس
ان المعنى فى الاية الكريمة انهم لم يذوقوه الى هذا الان يعنى
الان الزمان الذى يقع فيه كلام المتكلم وهو اخر ما مضى
من الوقت وهو اول ما يأتى منه وهو مبنى على الفتح
بناء لازما عند جميع النحاة لكن اختلفوا فى علة بنائه قال
سيبويه والاخفش والرمانى والزجاج لمشابهة الا
سم الاشارة لان قولك الان معناه هذا الوقت وقال
السيرا فى لمشابهته الحرف بلزومه فى اصل الوضع على
وتيرة واحدة فانها لا تثنى ولا تجمع ولا تصغر
فتكون فى الاستعمال مع لام التعريف وقال ابو
على الفارسى لتضمنه معنى لام التعريف واما لام الظا
هرة ليست للتعريف اذ شرط لام التعريف ان تدخل
على النكرات فتعرفها والان لم يسمع مجردا عنها
فى هذا الدليل مناقشة ظاهرة ولا يخفى على متامل

وان

مطلب الان

وان ذوقهم بفتح الالف وتشديد النون على عطف
انهم له متوقع اللام لتقوية العمل والضمير للعذاب
ويقال فيها حرف استثناء هذا وجه ثالث للما وتغيير
الاسلوب السابق اما لكثرة الفاصلة بين المبتدا والخبر
او للتفنن فى نحو ان كل نفس لما عليها حافظ فى قراءة التشديد
وحرف التعريف اما مغن عن غناء الاضافة كما هو مذهب
البصريين او عوض عن المضاف اليه كما هو مذهب
والاعتبار انما هو على الاول فانه اصح
الكوفيين اى قراءة تشديد لما الايرى ان المعنى ما كل
نفس الا عليها حافظ فعلم منه ان على هذه القراءة نافية
بمعنى ما قال فى الصحاح لما بمعنى الا فليس يعرف فى اللغة
لكن حكاه الخليل وسيبويه والكسائى والاولى ان يقتصر
على التركيب الذى وقعت فيه كذا قال بعض ارباب
النحو والثالثة نعم وفيها اربع لغات على ما قاله الشيخ
الرضى فتح النون والعين وهى المشهورة والثانية كسر
العين وهى كنانة واختاره الكسائى واحتج عليها بما
روى عن عمر رضى الله تعالى عنه انه سأل قوما فقالوا
نعم فقال اما النعم فالا بل وقال ابو عبيد هذه الرواية

مطلب حرف التعريف اما مغن عن غناء الاضافة م

بحث نعم

عن عمر غير مشهورة والثالثة نعم بكسر النون والعين
والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء
كما قلبت في حتى قيل هي لغة هذيل فيقال فيها اى في نعم حرف
مبتداء مضاف الى تصديق وخبره جملة اذا وقعت بعد
الخبر سواء ان كانت مثبتا نحو قام زيد فتقول نعم اى نعم
قام زيد او منفيا نحو ما قام زيد فتقول نعم اى نعم ما قام
وحرف اعلام اذا وقعت بعد الاستفهام سواء كان سؤالا
عن موجب نحو اقام زيد فتقول نعم اى نعم لم يقم فنعم
بعد الاستفهام ليست للتصديق لان التصديق انما يكون
في الخبر فلذالك قيل فالاولى ان يقال هي بعد الاستفهام لا
ثبات ما بعد اداة الاستفهام منفيا كان او اثباتا ولهذا
الاعتبار ان يقال لها حرف الايجاب اى اثبات ما بعد
حرف الاستفهام لكن الاظهر ان يقال الايجاب والكلام في الايجاب صح
المثبت لا المنفي المستفهم منه وجوز بعض النحاة ايقاعها
موقع بلى اذا جاء بعد همزة داخلة على نفي لفائدة التقدير
فيجوز ان يقال في جواب الست بربكم والم نشرح لك
صدرك نعم لان الهمزة للانكار دخلت على النفي فافادت
الايجاب

[illegible] نعم صح

ولهذا قال ابن عباس لو قالوا في جواب الست بربكم نعم لكان كفرا فيصح صح

٥٢

الايجاب ولهذا اعطف على الم نشرح لك صدرك قوله
ووضعنا فكانه قال شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك
وزرك فيكون نعم في الحقيقة تصديقا للخبر المثبت
المؤول به الاستفهام مع النفي لا تقديرا لما بعد همزة
الاستفهام مع النفي فلا يكون جوابا للاستفهام لان
جوابه يكون بما بعد اداته بل هو كما قيل قام زيد بالا
خبار فتقول نعم مصدقا للخبر المثبت وقد اشتهر
في العرف هذا القول فلو قيل لك اليس عليك دينار
فقلت نعم الزمت بالدينار هذا اليس بمناقض لما
قاله ابن عباس رضي الله عنهما لان قوله مبني على
كون نعم تقريرا لما بعد الاستفهام وبناء هذا القول مبني
على كونه مدلول الهمزة مع حرف النفي وحرف وعد هذه
العبارة موافقة لما يوجد في كتب اللغة حيث قال في الصحا
ح نعم عدة وتصديق واما عبارة اكثر كتب النحو نعم
مقررة لما سبق لعل وجهه ان النحاة لما دروا اختلاف
هذه الوجوه بحسب الاعتبار لعدم خروجها عن
الجوابية عبروا بكلام يعم الجميع فعلى هذا ما قاله المص

لا يخلوا عن المسامحة اذا وقعت بعد الطلب سواء كان
ذلك الطلب طلب الفعل كقولك لمن قال لك نحو احسنى
الى فلانٍ نعم تقول عند وعدك بالاحسان او طلب ترك
الفعل كقولك نعم لمن قال لا تضربنى اى لا اضربك فا
نك وعدت بعدم الضرب اليه وكذا لو قلت نعم فى جواب
التحضيض نحو هلا تزورنا كان المعنى الايجاب اى نعم ازورك
وكذا فى جواب العرض نحو الا تزورنا وزعم بعض ان نعم
يكون حرف تذكير ان وقعت صدرا نحو نعم هذا اطلالًا
لهم وهو ضعيف لامكان جعلها تصديقا لما قبلها وقد
مت او تصديقا لما فى النفس والرابعة إي بكسر الهمزة
وسكون الياء اذا وقع بعدها حرف القسم وان لم
يقع الا لفظة الله جاز ثلثة اوجه حذفها للساكنين
وهما الياء واللام نحو إي الله لافعلن وفتحها تنبيها لحرف
الايجاب وابقاؤها ساكنة والجمع بين ساكنين مبالغة
فى المحافظة على حرف الايجاب بصون آخرها عن التحريك
والحذف وان كان الساكنان فى كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة
واحدة نحو ولا الضالين وهى بمنزلة نعم فى استعمالها

صح إني

على الوجوه

على الوجوه الثلثة وهو قول ابن مالك حيث قال اي بمعنى
نعم وهذا الاطلاق يقتضى ان تقع بعد الخبر والاستفها
م والطلب وجوّزه بعض النحاة لكنه مخالف لما قال النحوهم
وإي اثبات بعد الاستفهام حيث اشترطوا لزوم سبق
الاستفهام وكونها للاثبات الا انها تختص بالقسم وبا
لاستفهام غالبا بخلاف نعم فانها غير مختصة به كما عرفت
ولا يستعمل بعد إي فعل القسم فلا يقال إي اقسمت بربى
ولا يكون المقسم به بعدها الا الرب والله ولعمرى نحو قل
إي وربى انه لحق وربى قسم فعله محذوف مع وجود الاستفها
م فى اول الاية وهو قوله تعالى أحق هو الخامسة حتى فاحد
اوجهها اى احد اوجه حتى والتأنيث باعتبار الكلمة ان تكون
جارة فتدخل الفاء اما للتفسير او لربط الجزاء على الشرط
المحذوف على الاسم الصريح اى الخالص والمراد منه ما
يقابل المأول والمضمر وهو الظاهر بمعنى الى نحو حتى مطلع الفجر
وتفسير القاضى بقوله اى وقت مطلعه اى طلوعه لانها
قال فى حواشيه المطلع بفتح اللام مصدر ميمى فيحتاج الى
مضاف ليكون المعنى صحيحا اذ يمكن تصحيح الكلام بان

صح حتى

يقال يدوم سلام الملائكة الى طلوع الفجر او يقال ليلة القدر
ذات سلامة الى طلوع الفجر بل للاعلام بان المطلع بفتح اللام
مصدر ميمى لا اسم زمان لانه لا يحتاج الى تقدير الوقت
هذا اى تقدير الوقت ومثله فى المصادر عند اكثر النحاة
واما عند ابى على الفارسى ان المصادر تقع فى الازمان فتجعل
لسعة الكلام زمانا لا على طريق حذف المضاف فقول المص
حتى حين لتصحيح كون المطلع مصدرا ميميا لا لمجرد تصحيح المعنى
وعلى لاسم المؤول معطوف على الاسم الصريح وقوله بان متعلق
بالمؤول ومضمرة اما بالجر صفة ان او بالنصب حال عنها
وقوله من الفعل المضارع بيان للاسم المؤول هذا مذهب
سيبويه وجمهور البصريين فان حتى اذا دخل على الاسم
المؤول يكون حرف جر عندهم والنصب بعدها باضمار ان
وعند الكوفيين والكسائى والفراء انها ناصبة بنفسها واجاز وا
اظهار ان بعدها تاكيدا واما اذا دخل على الاسم الصريح فا
لجر باضمار الى عند الكسائى فيجوز اظهارها تاكيدا وعند الفراء
لنيابة حتى منابها وعند الكوفيين هى جارة بنفسها لشبهها
بالى فتكون تارة بمعنى الى نحو حتى يرجع الينا موسى الاصل حتى ان

يرجع

يرجع على مذهب سيبويه كما عرفت قبيل هذا اى الى رجوعه
فعلم منه ان يرجع مع ان مأول بالمصدر اى زمن رجوعه
قدر المضاف كما هو مذهب اكثر النحاة لان المصدر لابد
له من زمان ليكون حصوله فيه لكن دلالة المصدر على الزمان
بالالتزام وتارة اى مرة بمعنى كى اذا كان ما قبل حتى سببا لما
بعدها نحو اسلم حتى ادخل الجنة اى كى ادخل الجنة ولم يفسر المصنف
بناء على ظهور معنى السببية فيه وقد يحتملهما اى يحتمل حتى
ان يكون بمعنى الى وكى كقوله تعالى فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء
اى الى ان تفىء او كى تفىء اى الا ان يرجع وكى ان يرجع اعلم ان
علامة كونها بمعنى الى وكى اذا وضعهما موضع حتى يكون المعنى
صحيحا وزعم ابن هشام وابن مالك انها اى ان حتى قد
يكون بمعنى الا كقوله اى قول الشاعر ليس العطاء من
الفضول اللام فى من الفضول اما معنى من المضاف اليه او عوض
عنه اى ليس الاحسان من زيادة المال الفضل والفضيلة
خلاف النقص والنقيصة يقال فضل منه الشىء وفضل منه الشىء بفتح
العين يفضل بالضم مثل دخل يدخل وفيه لغة اخرى ثالثة مركبة
منهما يقال فضل يفضل بالكسر فى الماضى والضم فى المستقبل لكن

وفيه لغة ثانية من باب فهم ولغة ثالثة مركبة منهما فضل يفضل وهو شاذ لا نظير له
مختار صحاح

هذا شاذ لا نظير له ويؤيده ما قاله سيبويه هذا عند
اصحابنا يجئ على لغتين ذكره في الصحاح سماحة بالنصب
خبر ليس السماحة العود حتى تجود ما لديك قليل فما موصولة
ولديك ظرف مكان صلة ما والموصول مع صلته مبتداء وقليل
خبره وفي بعض النسخ الا قليل فما بمعنى ليس ولا يعمل لانتقاض عمله
بالا فما بعده مبتداء وخبر ويجوز كونها موصولة والاستثناء
من لديك بتأويل النفي لان الاستثناء من المثبت يكون على
مقتضى التأمل اذا لم يتعذر نحو قرأت الايام كذا او بتقدير
النفي اذا تعذر وههنا متعذر فيجب تقديره ولا يكون نفي
لديك الا قليل اي الا ان تجود وهو استثناء منقطع وعنوان
هذا القول بالزعم الذي كنية الكذب اشارة الى ان الاستدلال
بهذا البيت ضعيف لجواز ان يكون حتى في هذه الغاية
بمعنى الى حيث قال في البسيط تفسير قولهم لا اقوم حتى
تقوم بالا ان تقوم وقولهم لا افعل الا ان تفعل بحتى تفعل
ليس بنص لكونها حتى بمعنى الا لان قولهم ذلك تفسير معنى
واعلم ان المص ذكرها في النوع الثالث مع ان معناها اكثر
من الثلثة لان ما وجد من المعنى الذي غير ما ذكره المص

فراجع

فراجع الى كونها جارة والثاني ان تكون حرف عطف تفيد الجمع
المطلق كالواو وهذه العبارة مشعر ظاهرا ان حتى كالواو في
الجمع لا ترتيب فيها كما زعم بعض النحاة لكن الحق ان يكون
فيها جمع وترتيب ومهلة متوسط بين الفاء وثم لكن
المعتبرة فيها بحسب الذهن فان المناسب في مات الناس
حتى الانبياء بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير
الانبياء ويتعلق بالانبياء بعد التعلق بهم وان كان موت
الانبياء في اثناء سائر الناس بحسب الخارج نحو جاءني
زيد ثم عمرو الا ان المعطوف بها اي بحتى مشروط بامرين
هذا فرق بين الواو وحتى العاطفة بعد اشتراكهما في الجمع
اي يفرق بين حتى والواو من وجهين احدهما ان يكون المعطوف
بعضا اي جزء من المعطوف عليه في الحقيقة هذا هو المختار
وان قال بعضهم او بالتاويل نحو ضرب بني التاردت حتى عبيد
هم فان العبيد صاروا كالجزء منهم بالمجاورة والاختلاط بهم
والثاني ان يكون غاية له في شئ وزاد صاحب التسهيل قيدا اخر
وهو مفيدا احترازا عن نحو صمت الايام حتى يوما لكن سائر
النحاة لم يذكره بناء على ان مثل هذا لا يتصف بكونه غاية فيخرج

مطلب الفرق بين العاطفة والواو

من لفظ الغاية نحو مات الناس حتى الانبياء فان الانبياء عليهم
السلام غاية للناس بالنسبة الى كمالات نوعهم في شرف المقدار
وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف قدره واضافة الشرف اليه بمعنى
من ويجوز ان يكون بمعنى اللام وعكسه بالجر عطف على شرف
اي عكس الشرف وهو الخساسة نحو زارني الناس حتى
الحجامون فانهم غاية الناس في خساسة المقدار اعلم ان
الغاية قد يكون في القوة والضعف واشار اليه المص بقوله
وقول الشاعر عطف على مات الناس قهرناكم حتى الكماة
فانتم والكمي بفتح الكاف وهو الشجاع وجمعه الكماة بضم
الكاف كانهم جمعوا كام مثل قاض وقضاة كذا في الصحاح
تهابوننا حتى بنينا الاصاغر الهيبة والمهابة هي الاجلال
والمخافة فالمعنى انتم تهابوننا بغاية المهابة وانما قلنا هكذا
لان المفاعلة والمتفاعلة اذا كانتا من جانب واحد يكونان
للمبالغة وهنا كذلك ولما كان مصرع هذا البيت جامعين
للغايتين اشار اليه بقوله فالكماة الفاء اما للتفسيرية اولر
بط الجزاء للشرط المحذوف غاية في القوة والبنون
الاصاغر غاية في الضعف والثالث ان يكون حتى حرف ابتداء
وانما

مقدار

وانما سمي به لانه يبتدأ بها لا لانه داخل على المبتدأ كما
توهم البعض لانه قد يدخل على الفعل والفعل لا يكون مبتدأ
ويرشدك اليه قول المص فتدخل على ثلثة اشياء جمع شيء
وفيها مذاهب وانه غير منصرف بالاتفاق قال الكسائي
اشياء على وزن افعال مثل فرخ وافراخ وانما ترك صرفها
لكثرة استعمالهم لها ولانها شبهت بفعلاء كذا قالوا
لكن هذا لا يوجب عدم انصرافها كما في ابناء واسماء
ولهذا قال شارح الديباجة فعلى هذا القول منصرف وقال
الخليل اصلها شيئاء على وزن فعلاء جمع على غير واحده ثم
استثقلوا الهمزتين في اخره فقلبوا الاولى الى الصدر فصار
اشياء على وزن لفعاء يدل على صحة ذلك انها لا تصرف
وانها تصغر على اشياء وقال الاخفش والفراء اصلها اشيئاء
على وزن افعلاء حذفت الهمزة التي بين الياء والالف للتخفيف
فصار اشياء لكن الاخفش جمع على غير واحده لان الفعل لا
يجمع على افعلاء وهذا القول مرجوح لانه لما جمع كثر عنده على
غير واحده وهو من ابنية الجمع فانه يرد في تصغيره الى واحده
فيما لا يعقل بالالف والتاء فيجب ان يقول في تصغيره شييات

مطلب اشياء

ت مع انه لم يسمع وهذا القول لا يلزم الخليل لان فعلاء ليس
من ابنية الجمع وعند الفراء اصل شيئ شيّئ بالتشديد كهيّن على
وزن فيعل بالفتح والسكون ثم خفف فقيل شيئ كما قالوا هين
فلذا جمع على اشياء فحذفت الهمزة الاولى للتخفيف ومن
ههنا اى لاجل كون اصل اشياء اشيئاء عند الاخفش والفراء
قال ابو الحسن الجاربردى فيها مذاهب ثلثة مع كون
الاقوال فيها اربعة الفعل الماضى بالرفع خبر مبتداء محذوف
فقوله والمضارع المرفوع والجملة الاسمية معطوفان عليه
بتقدير الثانى والثالث وبالنصب بتقدير الفعل وبالجر
بدل من ثلثة اشياء فقوله والمضارع المرفوع والجملة الا
سمية معطوفان عليه بلا تقدير فلما تعدد المتبوع معنى اجرى
الاعراب على كل واحد منها فعلم من هذا ان احد البدلين
يجوز ان يعطف على الاخر ويكون المجموع بدلا من اشياء فبا
لنظر الى كل واحد بدل البعض والى المجموع بدل الكل ذكره
الكرمانى شارح البخارى واعلم ايضا ان احد الحالين اعنى
الحال عن الفاعل والحال المفعول يجوز عطف احدهما على
الاخر كقولك لقيت زيدا راكبا وما شياء نحو حتى عفوا فان

حتى هنا

مطلب جواب عطف احد البدلين على الاخر

حتى هنا ابتدائية وان غير مضمرة هذا هو الحق لكن
فسر ابو البقاء بالى ان عفوا وقال شارح الالفية فزيد ع
فى الماضى بان حتى قبله ابتدائية وان غير مضمرة فعلم
من قولهما جواز كونها جارة فى الماضى وقال ابن مالك
هو وهم والمضارع المرفوع احترز عن المنصوب بان
لان حتى فيه لا يكون الا جارة نحو حتى يقول الرسول فى قرا
ءة من رفع وهو نافع فعلى هذا يكون الاية حكاية عن
الحال الماضية لان حتى الابتدائية لا تدخل على المضارع
الا لتحقيق الحال او بحكاية حال الماضى فلا تدخل على
المقدر فيه ان لانها علم الاستقبال فمن نصب بتقدير
ان يجعل حتى جارة والجملة الاسمية كقوله اى قول الشا
عر حتى ماء دجلة اشكل سبق اعرابه فى الباب الاول
فى المسئلة الثالثة فلينظر اليه اعلم ان حتى الابتدائية
تدخل على الجملة الاسمية فيكون ما قبلها سببا لما بعدها مع
كون ما بعدها من جنس ما قبلها سواء كان حقيقة او
حكما بان يكون بينهما ملابسة يقال ضربت القوم حتى
زيد غضبان لان بين الضرب والغضب ملابسة فكانه

مطلب حتى الابتدائية والجارة تدخل على الجملة الاسمية

كان من جنس الضرب وخبر تلك الجملة تارة تكون موجو
دًا كما فى المثال المذكور وتارة تكون مقدرًا كما فى اكلت السمكة
حتى رأسها بالرفع لان تقديره حتى الراس ماكول وتدخل
ايضًا على الفعل سواء كان ماضيًا او مضارعًا فلا يلزم كون ما
بعدها من جنس ما قبلها بل يكفى سببًا لما بعدها كما فى المثا
لين اللذين ذكره المص وحتى جارة تدخل على الاسم فيكون
مدخولها اما بعضًا مما قبلها كقولك اكلت السمكة حتى رأسها
بالجر او مجاورًا كما فى نمت البارحة حتى الصباح وتدخل ايضًا على
الفعل المضارع باضمار ان المصدرية ولا تدخل على الماضى
فى الاصح وان جوزه ابو البقاء وكذا لا تدخل على المضمر خلافًا للمبرد
فانه يجوزه مستدلًا بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل
الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسًا وحتى
العاطفة تدخل على الاسم المفرد كما فى اكلت السمكة حتى رأسها
على تقدير النصب ويكون مدخولها بعضًا مما قبلها فبعض النحاة
عمم البعضية بكونه بعضًا فى الحقيقة او شبيهًا بالبعض بالمجاورة
لكن التعميم ليس ببعيد لان اصل حتى ان يكون جارة لكثرة
استعمالها فيكون العاطفة محمولة عند هم على الجارة واذا كا

نت

فانه جوز دخولها على المضمر مستدلا بمثل قوله فلا والله لا يلقى اناس فتى حتى ك يا ابن ابى زيد و هو شاذ عن الاخفش متوسط على الكافية

فانه يجوز دخول حتى على المضمر ... [illegible]

مطلب دخول حتى العاطفة

نت محمولة عليها لم يستعملوها فى معنيها جميعًا ليبق
للاصل مزية على الفرع وانما استعملوا فى اظهر معنييها جميعًا
وهو كون مدخولها جزءًا لان اتحاد الاجزاء فى تعلق الحكم
اعرف فى العقل واكثر فى الوجود من اتحاد المجاورين هكذا
فى بعض الشروح واختلفوا فى دخولها على الجملة الاسمية
فلذلك لم يذكر المص مثالًا لها وكذا فى دخولها على الفعل سواء
كان ماضيًا او مضارعًا فقيل فى الافعال تكون ابتدائية لان
حتى لا تعطف الجملة ابدًا كذا فى شرح الرضى وشرح الالفية
وهذا مذهب الجمهور واما عند البعض يجوز ان يكون
حتى عاطفة فى الفعل نحو نظرت او انظر حتى ابصرت وابصر
فان ابصرت او ابصر معطوف بحتى على نظرت او انظر لوجود
الشرط المذكور وهو كون المعطوف فى مثل قولك جاءنى
زيد حتى عمرو ليس بجزء العطف لفقدان الشرط المذكور
فيها بل هى حرف ابتدائية ذكره ابن يعيش والسادسة
مبتداء خبره كلا فيقال فيها حرف بالرفع نائب عن فاعل
يقال الى مضاف الى ردع وزجر بالواو العاطفة تفسير للردع
فان عطف التفسير جائز بالواو والفاء وان كان قليلا نص

جزءًا من المعطوف عليه فاذا عرفت ما نقلنا عليك علمت ان حتى فى

مطلب عطف التفسير جائز بالواو والفاء

عليه الشريف فى شرحه للمفتاح هذا اى كون الردع مفسرا
بالزجر عند سيبويه وقال الزجاج حرف ردع وتنبيه وشرطه
ان يتقدم ما يرد بها فى غرض المتكلم سواء كان المردود من
كلام المتكلم على سبيل الحكاية والانكار ومن كلام الغير فى نحو
فيقول ربى اهانن كلا اى لما تقل او ليس الامر كذلك فعلم
منه ان متمم كلا محذوف لعدم استقلال الحرف ويشعره قو
ل المص اى انته عن هذه المقالة هذا تحقيق لمعنى الردع
والزجر وحرف تصديق قال عبد الله ابن محمد الباهلى ان كلا
يكون على وجهين احدهما ان يكون رد الكلام قبلها فيجوز
الوقف عليها وبعدها استيناف والاخر ان يكون صلة
الكلام فيكون بمعنى اى فى نحو كلا والقمر المعنى اى والقمر
وعن ابى بكر الانبارى سمعت ابا العباس احمد بن يحيى
يقول لا يوقف على كلا فى جميع القران لانها بمعنى انته الا
فى موضع وهو قوله تعالى كلا والقمر وهذه الرواية تشعر
ايضا ان كلا فيها ليس للردع لكن المفسرين لم يذكر
وا هذا المعنى اصلا بل قالوا للردع وما ذكره المص فقليل
نادر وبمعنى حقا هذا مذهب الكسائى انما قال بمعنى حقا

ولم يقل

ولم يقل حرف بمعنى حقا اشارة الى جواز كونها اسما اذا
كانت بمعنى حقا كما ذكر فى بعض شروح الكافية وعلى تقدير
اسميتها يكون مبنيا لمشابهتها بالحرف لفظا ومعنى
او بمعنى الا للاستفتاح هذا مذهب ابى حاتم حيث قال
يكون للاستفتاح و بمعنى حقا ووافقه الزجاج على خلاف فى
ذلك اى كاينة على خلاف فى كونها لمجرد الاستفتاح وقال
ابن مالك فى التسهيل ولا يكون كلا لمجرد الاستفتاح
خلافا لبعض النحاة نحو كلا لا تطعه هذا يجوز ان يكون مثا
لا لكونها بمعنى حقا اى حقا لا تطعه او لكونها بمعنى
الاستفتاح يبتداء الكلام بها من غير ردع وكونها بمعنى
حقا قال ابن الحاجب فى الامالى اطلاق الاستفتاح عليها
ليس باولى لانه ليس من دلالتها عليها انتهى فعلى هذا ذكرها
مما جاء على ثلثة اوجه يكون على الوجه الاولى ووقع فى بعض النسخ
والصواب الثانى وهو كونها لمجرد الاستفتاح لا بمعنى حقا
لكثرة الهمزة نحو كلا ان الانسان هذا هو الدليل الادعائى فى
كونها للاستفتاح حاصله لو كان بمعنى حقا لما كسر ان وهذا الا
استدلال فى غاية الضعف يرشدك اليه قوله صاحب

التمييز ناقلاً عن ابن دهان وهو الذى عليه اكثر العلماء
ان كلا يحسن الوقف عليها اذا كان ردا للاول بمعنى ليس
الامر كذلك ويكون ما بعدها مستانفا ويحسن الا
بتداء بها اذا كانت بمعنى الا وحقا كقوله عز وجل كلا
انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون والسابعة لا اى لفظة
لا تكون نافية وناهية وزائدة اطلاق النافى والناهى عليها
مجاز لانها لا تنفى ولا تنهى بل النافى والناهى هو المتكلم
بها ذكره التفتازانى فى بعض تصانيفه فالنافية تعمل فى
النكرات عند البصريين لان لا لنفى قيد شمول وذلك
لا يحصل الا اذا دخلت على النكرة بخلاف ما فانها لمجرد
النفى فلذلك تدخل على النكرة والمعرفة واما عند الكو
فيين يجوز ان تعمل فى المعرفة فى بعض المواضع نحو لا ابا حسن
ولا ابا محمد ولا انت لك ونحو ذلك فاجاب البصريون
بتقدير التنكير او يكون هذا الكلام مشبها بالشذوذ فعمل ان
كثيرا لان لا التى لنفى الجنس نقيض ان من حيث انها للاثبات
ولا للنفى ومن شان النقيض ان يستويا فى الاحكام فكان
كل منهما منصوب ومرفوع لكن مرفوعها لا يتقدم على اسمها

ولوكان

مطلب اطلاق النافى على الاعجاز

مطلب اعمال لا النافية

قوله كثيرا منصوب بانه صفة لمصدر محذوف اى وتعمل لا عمل ان عملا كثيرا ... اى من المواضع ...

ولوكان ظرفا لانها محمول على ان فى العمل فانحط مرتبتها
عن مرتبة اصلها وقوله كثيرا يجوز ان يكون وصفا لمصدر
محذوف تقديره عملا كثيرا هذا مذهب سيبويه وفى مثل
هذا الموضع يجوز ان يكون حالا كذا ذكره فى شرح الا
لفية ويجوز ان يكون تمييزا اعلم ان النحاة تارة قالوا
صفة لمصدر محذوف وتارة منصوب على المصدرية فهما
فى معنى واحد وان كان لفظهما متغايرين واما اذا قيل مصدر
منصوب بفعل مضمر يكون المراد منه هو المصدر لا غير نحو لا اله
الا الله فاله اسم لا لكن اختلف فى حركته قال الاخفش والمازنى
والمبرد وابو على الفارسى هى حركة بنائية والاسم المبنى فى محل النصب
لكونه معمولا للا وقال الكوفيون والجرمى والزجاج انها حركة اعرابية
ونسب هذا القول الى سيبويه وخبرها محذوف وهو موجود لان
خبر لا التى لنفى الجنس يحذف كثيرا اذا كان الخبر عاما وبنو تميم
لا يلفظونه الا ان يكون ظرفا وعلى تقدير وجوده يحملونه على الصفة
كذا قالوا وقال الاندلسى والحق ان بنى تميم يحذفونه وجوبا ان كان
جوابا او دل عليه قرينة والا فلا يحذف راسا والا الله مرفوع على انه
بدل من محل اله وهو الرفع بالابتداء على القاعدة الممهدة وهى اذا تعذر

مطلب اذا تعذر البدل

المبدل عن لفظ المستثنى منه ابدل عن الموضع وذكر فى بعض شروح ذلك المتن وذهب قوم الى ان لا لا يعمل فى الرفع وهو وحده فى محل الرفع فيجوز ان يكون بدلا من محل القريب فى عمل ليس بمشابهتها فى النفى والدخول على المبتداء والخبر قليلا اغراب كاعراب كثيرا وعبارة الكافية واللب وعمل لا شاذ فيلزم اما توجيه القليل بالشاذ او بالعكس لان الشاذ ما يكون على خلاف القياس وان كان استعماله كثيرا والقليل ما لا يكون على خلاف القياس وان كان استعماله قليلا كذا فى الجابردى وما وقع فى بعض كتب العربية شاذ نادر يوهم انهما متحدان وليس كذلك بل المراد انه شاذ نادر مع قلته لان الشاذ والنادر واحد هذا اى عمل لا على مذهب الحجازيين واما عند تميم لا يعمل ما ولا اللذين بمعنى ليس وزعم بعض النحويين ان لا اجريت مجرى ليس فى رفع الاسم خاصة وقال بعضهم لم يسمع النصب فى خبر لا لا ملفوظا ولا مقدرا واستدل المصنف على رفع اسمها ونصب خبرها بقول الشاعر وقال كقوله تعز فلا شيء على الارض باقيا قوله تعز امر من تعزى انتهى وانتسب بنسبك والفاء فى فلا للتعقيب مع التربط لشرط محذوف وشيء فى محل الرفع بلا وباقيا بالنصب

خبر لا وعلى

صح ليس وقليلا

مطلب الشاذ النادر

خبر لا وعلى الارض متعلق به اذ يجوز تقديم المعمول على العامل فى اسم الفاعل والمفعول كما فى الفعل دون الصفة المشبهة والمصدر اذا لم يكونا نائبين عن الفعل وافعل التفضيل على الخلاف ولا يجوز تقديم معمول اسماء الافعال خلافا للكسائى فانه اجاز فيه ما يجوز فى الفعل من التقديم والتاخير ونقل بعض النحاة هذا الخلاف عن الكوفيين والناهية بالرفع عطف على النافية هذا احد وجهها ولو قال والطلبية كما وقع فى الارتشاف لكان احسن ليشمل لا النافية والتى للدعاء تجزم المضارع زعم صاحب التسهيل ان لا التى تجزم المضارع هى لا التى لنفى الجنس والجزم فى الفعل بلام الامر مضمرة قبلها فحذفت لكراهة اجتماعهما فى اللفظ وزعم بعض النحاة ان اصلها لام الامر زيدت عليها الف فانفتحت لاجلها والحق انها اصلية والجزم فى الفعل بها اعلم ان الفصل بينها وبين معمولها لا يجوز الا بفصل نحو لا اليوم تاكل طعاما وقيل لا يجوز مطلقا الا بالضرورة ويجوز حذف الفعل بعد لا الطلبية اذا دل عليه دليل كقولك اضرب زيدا

مطلب تقديم المعمول على العامل

مطلب اصل لا

ان اساء والا فلا اى فلا تضرب لكن يحتاج ذلك اضرب الى السماع
وانما قال تجزم المضارع ليشمل نهى المخاطب نحو لا تمتن تستكثر
اى لا تمتن بعبادتك مستكثرا بها والغائب نحو فلا يسرف
فى القتل والزائدة وهى التى دخولها فى الكلام كخروجها بالنسبة
الى النفى لانه لا فائدة فيها اصلا لانها تفيد توكيدا والا تعد عبثا
ولا يجوز ذلك فى مثل الكلام الفصيح لا سيما كلام البارى سبحانه
فتزاد قليلا قبل اقسم ومع واو العاطفة بعد النفى لفظا نحو ما جاءنى
زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وبعد
ان المصدرية نحو ما منعك ان لا تسجد اى ان تسجد كما اى كما
جاء ان تسجد بدون لا فى موضع اخر من القران وشذت زيادتها
فى موضع المضاف وبعد من والباء واللام ويجئ لا ايضا للعطف لكن المصنف
لم يذكرها اما بناء على انها داخلة فى النافية او لقلة استعمالها والنوع
والنوع الرابع ما يأتى على اربعة اوجه وهو اربعة الضمير عائد الى ما
فتذكيره بحسب الظاهر احدها اى ما جاء على اربعة اوجه فتأ
نيث الضمير باعتبار كون ما عبارة عن كلمة لولا اعلم ان لولا مركب
من لو ولا ولو قبل التركيب يمتنع بها الشئ لامتناع غيره ولا للنفى والا
متناع نفى فى المعنى والنفى اذا دخل على النفى صار ايجابا فمن هنا صار

معنى

مطلب لا الزائدة

فان قلت انما يجوز وقوع لا بعد الواو العاطفة فى سياق النفى للتأكيد والتصريح بتعلق النفى بكل من المعطوف والمعطوف عليه لئلا يتوهم ان المنفى هو المجموع وههنا لا نفى فى المعطوف عليه قلت كلمة غير متضمنة معنى النفى فيجوز وقوع لا فى سياقها ويؤيده كما فى الى غير المغضوب عليهم ولا الضالين سبنا فى شرح فقه اكبر

معنى لولا هذه يمتنع بها الشئ لوجود غيره كما فى لو
لا على لهلك عمر وليست هذه هى التى للتحضيض
لاختلاف معنى البابين لانها اذا كانت للتحضيض
يكون لارتباط الجملتين بمعنى ان الثانية امتنع مضمو
نها لحصول مضمون الاول فيقال فيها فى اى فى لولا تارة
حرف تقتضى الجملة الفعلية صفة حرف امتناع جوابه
لوجود شرطه الضميران راجعان الى الحرف من غير
تأويل هذا موافق لما وجد فى اكثر كتب النحو واما ذكر
فى التسهيل امتناع جوابه لوجوب شرطه فيكون منا
فيا للولا الامتناعية بخلاف الاول فانه يعم وتختص
لولا هذه بالجملة الاسمية المحذوفة الخبر هذا الا
ختصاص وكونها محذوف الخبر على رأى من يقول
ان الاسم الواقع بعد لولا مرفوع بالابتداء كما هو مذ
هب البصريين واما على قول من قال انه مرفوع
بنفس لولا وهو مذهب الفراء او فاعل فعل محذوف
كما قال الكسائى فليس الامر كما ذكرنا لانها على كلا القولين
لا تدخل على المبتدأ غالبا اى اكثريا هذا قيد لكونها محذوفة

الخبر لا لتخصيصها بالجملة الاسمية لانّ دخولها على الجملة
واجب عند جميع البصريين وظاهر هذا القول يدل على
انّ مختار المص مذهب الرّمانى والشجرى والشلوبين
لانّ عندهم لم يجب حذف الخبر مطلقا بل يجوز اظهارها
اذا كان الخبر خاصا لانّ سبب امتناع الثانى ان كان وجود
الاوّل فحسب فالحذف لازم وان كان امرا خاصا صفة للاول
زائدة على وجوده فلا بدّ من اثبات الخبر نحو لولا زيد يدفع
عدوّه لاهلكه بخلاف سائر النحاة موضعه ولو ظهر ليأوّل
بان يجعل الامر الخاص حالا وعامله الخبر المحذوف اى لولا زيد
موجود دافعا عدوّه لاهلكه والحقّ ان النظر الاول ادقّ لانّ
هذا التقدير زائد على قدر الضرورة وبمجئ ما يعيّن ان يكون خبرا
بعد لولا كقوله عليه السلام لولا قومك حديث عهدهم بالاسلام
البيت على قواعد ابراهيم وقال ابو البقاء وهذا اى كون الخبر محذوفا اذا
لم تقع بعدها انّ وان وقعت اظهر الخبر للبس كما قوله تعالى فلولا
انه كان من المسبحين نعم لو قيل مراد المص من قوله غالبا ان يقال
عند الاكثر كما مذهبه مذهب الجمهور وكان غالبا تقييد الاكثر لكن لا يكون
حق العبارة هكذا فليتأمل نحو لولا زيد لاكرمتك يعنى وجود زيد

فانّ خبر لولا عندهم يحذف مطلقا لدلالة لولا على الخبر مع قيام جوابها مقامه صح

يمنع

يمنع اكرامى منك فلولا هذه تحتاج الى الجواب باللّام
ولا يجوز حذفها من جوابها لكن قد تحذف مع الجواب
وانّما لزم دخولها فى جوابها لانّها غير عاما بمنزلة
لو فدخلت تأكيدا للربط وتارة حرف تحضيض اى
تحريض حضّه اى حرّضه كذا فى الصّحاح الجوهرى
وعرض هذا احد وجوه الاربعة وانّما لم يقل تارة كما
فى السابق واللّاحق امّا لاشتراكهما فى الاختصاص
بالمستقبل والاشعار الى قلة كونها العرض اى طلب
بازعاج اى بعنف او طلب برفق وهو ضد العنف يقال
رفق بضم العين يرفق بفتحها وحكى ابو زيد رفقته
وارفقته بمعنى كذا فى الصّحاح قوله اى طلب بازعاج
تفسير للولا التحضيضية وقوله او برفق تفسير للولا التى
للعرض فاذا علمت ما تلونا عليك عرفت انّ قوله وعرض
ليس بعطف تفسير للتحضيض بل بيان احد وجهيها
كما قلنا فلولا هذه اذا دخلت على المستقبل تكون للتحضيض
واذا دخلت على الماضى ولا يكون للتنديم والتوبيخ يكون للعرض
فيكون الماضى فى حكم الاستقبال نص عليه الشيخ الرضى وقال

مطلب لزوم اللام فى جواب لولا

تحضيض حا

تحضيض بالحاء المهملة والضادين المعجمتين وعرض بفتح العين وسكون الراء قوله اى طلب بازعاج او برفق لف ونشر على ترتيب اللولا الفرق بين التحضيض والعرض ان التحضيض طلب الشئ من احد بحث وازعاج والعرض طلب بلين وتأدب حل معا قد عليه رحمة الواحد

بعض النحاة انا لم يكن فى الماضى للتوبيخ يكون للاستفهام وللتحضيض
او للعرض لكن الاكثر على ما قاله الشيخ فتختص يقال خصه با
لشئ خصوصا وخصوصية بفتح الخاء المعجمة والفتح لكن
الاول افصح اى تختص لولا التى للتحضيض بالمضارع او ما
هو فى تأويل المضارع اذا كانت للعرض نحو لولا تستغفرون
الله مثال للتحضيض ولولا اخرتنى الى اجل قريب مثال للعرض
فتم اللف والنشر على الترتيب الذى وجهناه فلو لم يكن مراد المص
على ما قلنا لكان مخالفا لجمهور النحاة واهل المعانى وشوش
الامر فى عدها مما جاء على اربعة اوجه وجوز بعض النحاة دخول
لولا هذه على الجملة الاسمية نحو لولا زيد قائم وتارة حرف تو
بيخ اى تهديد فتختص بالماضى لفظا ومعنى نحو فلولا نصرهم الذين
اتخذوا من دون الله قربانا آلهة اى فهلا منعتهم من الهلاك
آلهتهم الذين يتقربون بهم الى الله حيث قالوا شفعاؤنا عند الله
وقيل تارة الابهام لتحقير المقول ويوشك اليه قوله فى صدد الرد
قال الهروى قد يكون للاستفهام نحو لولا اخرتنى الى اجل قريب اى
هلا اخرتنى الى اجل قريب ولولا انزل اليه ملك اى هل انزل اليه ملك كما
هو رأى اكثر المفسرين قال الهروى بفتح الهاء والراء المهملة والظاهر

أى حرف توبيخ اى ... ما

الواو اما زائدة لتأكيد الصدق بين القول او ابتدائية مفعول له صح
انها فى الاول اى فى لولا اخرتنى الى اجل قريب للعرض وفى
الثانى اى لولا انزل اليه ملك للتحضيض فلولا لا تم
يكون للاستفهام عنده وزاد الهروى معنى اخر وهو ان يكون
نافية بمعنى لم هذا التعبير موافق لما وقع فى التسهيل حيث
قال وقد يلى الفعل لولا غير مفهمة تحضيضا فيأول بلو لم انتهى
وما وقع فى الارتشاف وقد يكون لولا نافية بمعنى ما قال شارح
الالفية فلولا هذه ليست بمركبة بل هو على حالها ولا نافية للما
ضى وجعل الهروى منه اى من كونها نافية فلولا كانت قرية
آمنت تفسير لكونها بمعنى النفى وقوله والظاهر ان المراد
فهلا رد لما قال الهروى وهو اى كونها بمعنى هلا قول الا
خفش والكسائى والفراء ويؤيده اى كونها فى هذه
الاية بمعنى هلا قراءة ابى وعبد الله لان القراءة يستدل
ببعضها على بعض كالسور وايات فهلا فى محل النصب
على انه مفعول للقراءة ويلزم من ذلك اى من كونها بمعنى
هلا معنى النفى الذى ذكره الهروى فيكون على بابها من
التوبيخ لا خارجة عنها واستدل على صحة مدعاه بقوله

وجملة فلولا كانت قرية مفعول جعل وقوله اى لم يكن قرية آمنت صح

لان اقتران التوبيخ بالفعل الماضي يشعر بانتفاء وقوعه اي وقو
ع الفعل فلا يكون النفي معنى موضوعا لها بل لازما للتوبيخ قوله
الثانية مبتداء وان في محل الرفع خبره والمكسورة بالرفع
صفتها والمخففة صفة بعد صفة لها فيقال فيها شرطية
للاستقبال سواء دخل على الماضي نحو ان اكرمتني اكرمتك يعني
ان وقع اكرامي منك في الاستقبال وقع مني اكرامك فيه
فلهذا قال اكثر النحاة ان اردت ابقاء معنى الماضي جعلت فعل
الشرط لفظة كان او على المستقبل نحو وان تخفوا ما في صدور
كم او تبدوه يعلمه الله بالجزم جزاء الشرط وحكمها ان تجزم
الفعلين فعل الشرط والجواب وهذا القول يشعر الى تمهيد
المقدمتين احدها ان حق الشرط والجزاء ان يكونا فعلا
وان جاز الرفع اذا كان الجزاء مضارعا عند كون الشرط
ماضيا اعلم ان الجزاء اذا كان مضارعا او في تاويله لا تدخل
عليه الفاء واما اذا كان امرا او نهيا او ماضيا صحيحا او مبتداء
وخبرا فلا بد من الفاء وقد يحذف في الشعر وذوان ان هذه
تستعمل في مشكوك الكون ولذلك قبح ان احمر البسر اما اذا كان
محقق الوقوع غير معلوم الوقت فيحسن استعمالها نحو ان

مات

مطلب ان الشرطية

ود ذكر كثير من النحاة انه اذا اريد ابقاء
معنى الماضي مع جعل الشرط لفظة
كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد
علمته وان كان قميصه قد من قبل
الذي بعد لوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد
منه الا الزمان الماضي مطلقا في بحث التمنان

بخ وان جاز كون الجزاء مبتداء وخبرا
والثاني ان يكونا مجزومين صح

مطلب ان النافية

ان مات فلان كذا او نافية بالرفع عطف على شرطية
فتدخل على الجملة الاسمية نحو ان زيد قائم و الفعلية سواء
كان الفعل مضارعا نحو ان يقم زيد او ماضيا نحو قوله تعالى
ان اردنا الا الحسنى وقول من قال لا يكون ان نافية الا ان
يكون بعدها الا فمردود يدل عليه مقول المص نحو ان عندكم
من سلطان بهذا اي ما عندكم فان دخل على الجملة الفعلية عند
من قدر الفعل في الظروف وعلى الجملة الاسمية عند من
قدر المفرد واهل العالية يعملونها عمل ليس قال في المفصل
ان النافية لا يعمل عمل ليس عند سيبويه واجازه المبرد ونقل
التسهيل عكس ذلك نحو قول بعضهم ان احد خيرا من احد الا
بالعافية فاحد بالرفع اسم ان وخيرا بالنصب خبرها هذا عند
البعض واما عند اكثر النحاة احد مرفوع بالابتداء وخير بالرفع
خبره وان داخل على الجملة الاسمية قد اجتمعتا اي الشرطية
والنافية في قوله تعالى ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده
فان في ولئن للشرط واللام لتوطئة القسم ولام توطئة القسم
هي التي تدخل على الشرط بعد تقدم القسم لفظا او تقديرا ليكون
ان الجواب للقسم لا للشرط وليست جواب القسم وانما الجواب

ما يأتى بعد الشرط فان فى قوله تعالى وان امسكهما
للنفى والجملة المنفية تسد مسد الجوابين اعنى جواب الشرط
وجواب القسم لكن حكم القسم غالب على الشرط فيكون
جواب القسم لفظا ومعنى وجواب الشرط معنى كذا فى شرح
المفصل ومن فى من احد زائدة فى غير الموجب واحد فاعل
امسك ومخففة من الثقيلة فى نحو وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ
اللام الاولى لتوطئة القسم والثانية للتاكيد او بالعكس
وما مزيدة بينهما للفصل على قراءة من خفف النون لما فى
قراءة من خفف النون فى ان وهو ابن كثير ونافع ولم يتعرض المص
الى تخفيف لما فى هذه الاية لان كلا منصوب فعلم منه ان إِنْ مخففة
من الثقيلة فعلى كلتا القراءتين لا يحتاج الى الاستدلال باللام
بالفاصلة ويقل اعمالها اعمال ان المشددة اى كاعمال ان المثقلة
فى نصب الاسم ورفع الخبر كهذه القراءة اى قراءة التخفيف مع
اعمالها ومنعه الكوفيون لكنه مسموع من العرب حكاه سيبويه
والاخفش ومن اهمالها نحو ان كل نفس لما عليها حافظ على
على قراءة من خفف لما فان لفظ كل بالضم فيحتاج الى الفارق فعلى
قراءة التخفيف يكون اللام فاصلة وما مزيدة واما من شدد لما فهى
اى ان عنده اى عند من شدد وهو ابن عامر وحمزة وعاصم

نافية

نافية لان لما المشددة التى بمعنى الا تكون بعد النفى اعلم
ان ان المخففة تفرق من غيرها بدخول اللام فى خبرها
ويلزم تلك اللام عند ابن الحاجب مع الاهمال للفرق
ومع الاعمال للطرد وعند ابن مالك مع الالتباس حيث
لم يظهر الاعراب فى اسمها لكونها مبنيا او معربا باعراب
تقديرى وان ان الشرطية لا يحتاج الى اللام نحو ان زيد
لقائم هذا عند البصريين وبعض الكوفيين يقولون ان
ان فى مثل هذا المثال نافية واللام بعدها بمعنى الا فمعنى ان
زيد لقائم ما زيد الا قائم وان ان النافية تفرق بالا التى
للاستثناء او بلما المشددة التى بمعنى الا فان لم توجد هذه
الشروط تفرق بقرينة المقام وزائدة بعد ما المصدرية
نحو اجلس ما ان جلس القاضى وبعد لما نحو لما ان قام زيد
قمت قليلا والا الاستفهامية وما الكافية كثيرا فى نحو ما ان زيد
قائم فما نافية وان زائدة لتاكيد النفى وكافة لما الحجازية عن
العمل وذهب بعض الكوفيين الى جواز النصب وحكى يعقوب
ذلك ولما كانت ما زائدة فى بعض المواضع وان كذلك اراد ان يبين
فائدة ليعلم انهما اذا اجتمعتا ايهما زائدة فقال وحيث اجتمعت

ماوان فان تقدمت ما على ان فهى اى ما المكفوفة نافية فان
زائدة وكافة هذا عند اكثر النحاة واما على راى الاخفش
ان تاكيد لفظى ترادف لما النافية تحاميا عن شايبة التكرار
نص عليه فى بعض حواشى تفسير القاضى ونقل العلامة هذا
القول عن الفراء وان تقدمت ان على ما فهى شرطية اى ان شر
طية وما زائدة مؤكدة نحو اِمَّا تخافنّ مِن قومٍ خيانةً اصله
ان ما فان حرف شرط وما زائدة للتاكيد ادغمت النون فى
الميم بعد قلبها ميما ثم فتحت لدفع الالتباس باما العاطفة
لان العاطفة مكسورة فى المشهور وان حكى عن قطرب فتح همز
تها فصار اما وكذا عدت زائدة فى مثل انما زيد قائم لكن الاولى
ان لا يحكم بزيادتها وتزاد ايضا بعد اذ ومتى وانى واين وكيف واذ
ما الا على قول من قال باسميتها وبعد بعض حروف الجارة وهى الباء
ومن وعن وكاف ويجوز زيادتها بعد لام التعليل ولام الفاصلة
وبين غير ومثل مضافهما بالندرة وقد يزاد لتاكيد النكرة فى شياعها
كقولك جئت لامر ما الثالثة ان المفتوحة المخففة وهى بفتح الهمزة
وسكون النون ثنائى الوضع فيقال فيها حرف مصدرى يأول مطلب ان المصدرية
مع مدخولها بالمصدر فلهذا وقعت مبتداء وخبرا نصب المضارع

وتخلصه

وتخلصه للاستقبال مثلا اذا قلت اَنْ تأتينى خير لكم لم
تقصد الا اتيانا يقع فى زمان الاستقبال نص عليه شيخ
عبد القاهر الجرجانى فى شرح المائة فى نحو يريد الله ان يخفف
عنكم وبعض العرب يرفع الفعل بعدها فلهذا روى عن
مجاهد رح برفع يتم فى قوله تعالى ان يتم الرضاعة اعلم ان ان المصدرية تدخل
الجملة الفعلية فتجعلها فى تأويل المصدر سواء كان الفعل
مضارعا او ماضيا فلذلك ذكر المص مثالين وقال فى نحو عجبنى
ان صمت اى صيامك وزائدة فى نحو فلما ان جاء البشير قال
الجوهرى ان هنا مفسرة وكذا حيث وقع بعد لما فانها
تحذف كثيرا بعد لما وبين لو والقسم نحو والله ان لو قال زيد
قمت وقليلا مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناظر السلم
على تقدير رواية الجر فى ظبية وان هذه لا تعمل عند الجمهور
خلافا للاخفش واستدل بالسماع كقوله تعالى ما لنا ان لا نقا
تل فى سبيل الله وبالقياس على حرف الجر ولا حجة فى ذلك لكو
نها فى الاية مصدرية ولكون الفرق بينهما وبين الحرف الجر
بان اختصاصه باق مع الزيادة بخلاف ان فانها قد وليها
الاسم ومفسرة فى نحو واوحينا اليه ان اصنع الفلك مجملة

ان اصنع الفلك تفسير الوحي وكذا حيث وقعت بعد جملة
فيها معنى القول دون حرفه اى غير حرف القول فان ان
المفسرة لا تقع بعد القول الا اذا كان مؤولا دان يدون
دونا بالضم صار خسيسا وبالفتح مجتمع الصحف
والكتاب الذى يكتب فيها اهل الجيش والجمع دواوين
والدون بالضم نقيض فوق فيكون ظرفا وبمعنى اما
مروراء والفوق ضد تحت وبمعنى غير وتدخل على دون
من والباء قليلا كذا فى القاموس قال مولانا سعد الدين
فى شرح التلخيص دون فى الاصل ادنى مكانا من الشئ يقال
هذا دون ذلك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفا
وت فى الاحوال والمراتب مثل زيد دون عمرو فى الشرف
ثم اتسع فيه فاستعمل فى كل تجاوز حد الى حد وتخطى حكم
الى حكم وقوله فى الاصل ناظر الى كونها نقيض فوق ولم
يقتصر على وقعت بخافض وانما قيد به لانها
اذا قرنت خرجت عن كونها مفسرة ستعرف وليس
منها اى وليس ان من ان التفسير ية فى قوله تعالى واخر دعو
هم ان الحمد لله رب العالمين لان المتقدم عليها اى على ان
غير جملة لانه مبتدأ لا خبر معه فيكون ان مخففة من الثقيلة

بحث
دون

واسمها

واسمها محذوف وهو ضمير الشان اذ لا يجوز ان
يكون مصدرية لانها لا تدخل على الجملة الاسمية قال ابو
سعيد السيرافى ان ان التى تكون مفسرة تحتاج الى
ثلثة اشياء اولها ان يكون الفعل الذى تفسره معنى
القول وليس بقول والثانى انه لا يتصل بشئ من صلة
الفعل صار من جملة ولم يكن تفسيرا له والثالث ان يكون
ما قبلها كلاما تاما وما بعدها جملة تفسر جملة قبلها فلا
نحو كتبت اليه بان افعل كذا اى لا يكون ان مفسرة فان اما مخففة
من ان واسمها محذوف وهو ضمير الشان او مصدرية
وعلى تقديرين يكون الباء متعلقا بكتبت فيكون مدخوله
مفعولا غير صريح له وقول بعض العلماء فى ما قلت
لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله فقوله مبتداء ومقوله جملة
انها مفسرة اى ان فى ان اعبدوا الله مفسرة وخبره ان حمل على
انها مفسرة لامرتنى دون قلت منع مبنى للمفعول جزاء
الشرط منه الضمير راجع الى مصدر فعل الشرط اى من هذه
الحمل لانه لا يصح تعليل المنع ان يكون اعبدوا الله ربى وربكم
مقولا خبركان لله تعالى لان الامر مسند الى الله تعالى فلا يصح ان

مطلب
ان المصدرية لا يدخل على الجملة
الاسمية

الذى تفسره
لانه ان اتصل بشئ
من صلة الفعل صح

لدخول الخافض عليه فيكون
من جملة صلة الفعل فلا يكون
تفسيرا له صح

اى يقول اعبدوا الله ربّى وربّكم وهو ظاهر او على انها مفسّرة
لقلت اى وان حمل على انّها مفسّرة لقلت نحرف القول جزاء
الشّرط وانّما دخل عليه الفاء لكونه جملة اسميّة تأباه
لما عرفت انّ ان لا يكون مفسّرة بعد القول على انّه
يجوز ان يحكى القول من غير ان يتوسّط بينهما حرف
التّفسير بان يقول ما قلت لهم الّا ما امرتنى به انْ اعبدوا الله
ربّى وربّكم وانّما قال تأباه اشارة الى انّه يجوز لتأويل وجوّ
زه اى جوّز كونها مفسّرة الزمخشرىّ انْ أوّل قلت بامرت
فكان المعنى ما امرت لهم الّا ما امرتنى به اعبدوا الله فيكون
ان مفسّرة لعدم وقوعها فى الحقيقة بعد القول وجوّز
مصدريّتها اى جوّز الزمخشرىّ فى هذه الاية كونها حرفا
مصدريّا على انّ المصدريّة وهى العبادة التى هى حاصل ان اعبدوا
عطف بيان للهاء فى به لا بدل منه لانّ تقدير اسقاط الضّمير يجعله
مبدلا منه يخلّى الصّلة وهى جملة امرتنى من ضمير لانّ المبدل منه
فى حكم السّقوط لكونه غير مقصود وذلك لا يجوز والصّواب العكس
اى عكس ما قال الزمخشرىّ وهو تصويب البدليّة وتضعيف
البيانيّة لانّ البيان كالصّفة ولا يتبع الضّمير هذا اختيار ابن

مالك

مالك لكن الحقّ انّ ضمير الغائب غير ضمير الشّان
يعطف عليه بيان نصّ عليه شارح اللبّ والعائد هو
المقدّر حذفه هذا جواب عمّا قاله الزمخشرىّ وهى اخلاء
الصّلة عن الضّمير موجود لا معدوم فلا يلزم بقاء
الصّلة بلا ضمير ولهذا جوّز البيضاوىّ الوجهين حيث
قال ان اعبدوا الله عطف بيان للضّمير فى به او بدل منه انتهى
وفى تعبير المصنّف قصور لا يخفى على ذى مسكة لان النّحاة فسّروا
المحذوف بقولهم هو الّذى يقدّر وجوده بل الوجه ان يقال
ليس المراد من كون المبدل منه غير مقصود اهداره واخرا
جه بالكلّيّة بل ايذان منهم باستقلال البدل بنفسه فلا يكون
فى حكم السّقوط حتّى يلزم اخلاء الصّلة عن الضّمير ولا يصحّ
ان يبدل ان مع ما يتّصل به اذا كانت مصدريّة من ما فى ما امرتنى
لانّ العبادات التى هى حاصل ان اعبدوا الله لا يعمل فيها
فعل القول لانّ معمول القول لا يكون الّا جملة واضافة
الفعل الى القول بيانيّة يدلّ عليه قوله وهو قلت هذا على رأ
ى من قال انّ العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه لا غير
واما على رأى من جوّز فى عامل البدل كونه من جنس عامل المبدل

منه فلا يجوز لجواز ان يكون العامل في العبارة هو الامر الذي من
جنس القول نعم اعلام المقدر وتصديق لما في النفس وهو
هل يجوز كونها بدلا فصدقه وقال نعم يجوز ان اول قلت
بامرت لزوال المحذور وهو ان العبارة لا تصلح ان يكون
معمولا للقول ولا يمتنع في واوحى ربك الى النحل ان اتخذي
ان يكون مفسرة وجملة ان يكون مفسرة فاعل يمنع مثلها
اي مثل هذه الاية ان تكون ان مفسرة فمثل مبتداء وخبره فاو
حينا اليه ان اصنع الفلك وانما اوردها مع ان الكلام تقدم
فيها اعلاما على ان المانع يمنع كونها مفسرة في هذه ايضا فقال
خلافا لمن منع ذلك اي كونها مفسرة والمانع هو الرازي حيث قال
الوحي هنا الالهام بالاتفاق وليس في الالهام معنى القول وانما
هي مصدرية وذكر ابو البقاء انها مصدرية في الايتين وتعليل
مدعاه وهو ان يكون ان مفسرة في الايتين بقوله لان الالهام
في معنى القول اشعار بان انكاره في مثابة انكار البديهي لان
المشاجرة بين الخصمين لا يكون الا في كون الالهام بمعنى القول
ومخففة من الثقيلة اعلم ان ان تعمل في ضمير شان مقدر على سبيل
الوجوب وشذ في غيره وان حكى بعض اهل اللغة في الضمير صحة

مطلقا

مطلقا وجوز بعض شيوخ المغاربة اعمالها في المظهر مطلقا
من غير ضعف وبعضهم في الشعر على ضعف ضرورة وعند سيبويه
يجوز ان يكون ملغاة لفظا وتقديرا فيكون حرفا مصدريا
لا تعمل بشيء نحو علم ان سيكون فان ههنا مخففة واسمها ضمير الشان
محذوفا وانما قلنا مخففة لانها ان للتحقيق فناسب العلم
بخلاف ان المصدرية فانها للطمع والرجاء ومن هذا يعلم ان
ان كل ما وقع بعد العلم يكون مخففة وبعد الظن يحتمل الوجهين
ولهذا قيد وحسبوا ان لا يكون فتنة بقوله في قراءة الرفع لان الحسبان
يجوز ان يكون بمعنى العلم فيكون مخففة وبمعنى الشك والظن فيكون
ان مصدرية وكذا اي يكون ان مخففة كما في علم ان سيكون حيث
وقعت بعد علم او ظن نزل منزلة العلم فالحاصل ان ان اذا وقعت
بعد ظن في معنى العلم تكون مخففة جزما واذا وقعت بعد ظن يستعمل
في معناه الحقيقي يجوز الوجهان لان الظن باعتبار رجحان الفعل
شابه العلم وباعتبار احتماله النقيض كان مخالفا للعلم فالحق بسائر
الافعال التي تقع ان بعدها مصدرية اعلم ان ان المخففة يدخل
على الجملة الاسمية نحو ان هالك كل من يحتفي وعلى الجملة الفعلية
الشرطية كقوله تعالى وان لو استقاموا وعلى الفعل غير المتصرف

نحو ان ليس للانسان الا ما سعى ولا يحتاج الى الفارق
لان ان المصدرية لا تدخل عليها و تدخل على الفعل المتصرف
فيلزمها التمييز نحو علم ان سيكون او سوف كقول الشاعر
واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا او قد
نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه
الامور الثلثة للفرق بين المخففة و المصدرية ويكون
عوضا من النون المحذوفة او حرف النفي نحو اولا يرون
ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي الا ليكون عوضا
عن النون فانه لا يجيء لمجرد الفرق لانه يجتمع مع كل
منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان
عنى به بالاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية
واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي
المصدرية والا فهي المخففة كذا ذكره في بعض شروح
الكافية لكن الحق عندي ان يكون الفرق بمعونة المقام
لان ما ذكره من الفرق المعنوي ليس بفرق لما عرفت فيما
سبق ان ان المصدرية اذا دخلت على المضارع يخلص
للاستقبال وكذا الفرق اللفظي لان الاعجام متروك

اكثريا

اكثريا والسماع غير ممكن في الجميع الرابع من فتكون شرطية
تجزم الفعلين نحو من يعمل سوء يجز به من حرف شرط ويعمل
فعل شرط ويجز به جزاء الشرط وهما مجزومان بمن اعلم
ان من في المجازات لا يكون الا غير واقع عليها العامل الا ان يكون
العامل حرف جر في صلة حرف الشرط او اسما مضافا فيعمل في
حرف الشرط او مبتداء مضافا فان وقع عليها العامل قبلها
من غير ما ذكرنا بطلت المجازات وصارت بمعنى الذي
ويكون موصولة وهي اسم بالاتفاق وتختص باولى العلم غالبا
وقد يستعمل في غيره كما في قوله تعالى ومنهم من يمشي على بطنه فيكون
بلفظ واحد في المفرد والمثنى والمذكر والمؤنث والمعظم مذكر صح
ولحمل عليه كثير وقد يحتمل
على المعنى في نحو ومن الناس من يقول فمن موصولة والجملة الفعلية
وهي يقول صلته والعائد الضمير المستتر وتكون استفهامية
فبطلت بها العارض المشخص لذي العلم هذا هو المشهور
وقال صاحب المفتاح فللسؤال عن الجنس من ذوي العلم في نحو
من بعثنا من مرقدنا ومن هنا استفهامية على تقدير قراءة
بعثنا فعلا واما اذا قراء مصدرا فتكون من جارة ونكرة موصوفة
بصفة تليها في نحو مررت بمن معجب لك فمن موصوفة

و معجب بالكسر صفتها ويجوز رفعه على تقدير هو معجب والجملة
صفة من ولك متعلق بمعجب اى بانسان تفسير بمن الذى كنى
عن الانسان ولما كانت من نكرة فسره بالنكرة واجاز ابو على الفارسى
والوانى ان تقع نكرة تامة اى لا يحتاج الى صلة قيد بكونها نكرة
لان من التامة عند ابى على الفارسى واما عند سيبويه ان ما التامة نكرة
مة معرفة الا فى فعل التعجب فانها نكرة فيه واما من التامة فمعرفة
وحمل ابو على عليه اى على نكرة تامة قوله اى قول الشاعر نعم من
هو فى سر واعلان فمن فاعل لنعم وهو مخصوص له اى نعم شخصا
هو هذا التفسير على رأى ابو على واما عند سيبويه تقديره نعم شخص
شخصا هو وانما فسرنا بذلك لان فاعل نعم اما معرف بلام
العهد او الجنس على اختلاف القولين او مضاف الى المعرف
او المضاف اليه فهلم جرا او مضمر مميز بنكرة منصوبة فلما كانت
من نكرة لا تصلح للفاعل كان مميزا له وهو الشخص والمص
لم يتعرض الى قول ابى على بالرد وهو دليل قبول فتشوش عدها
مما جاء على اربعة اوجه اللهم جعل كونها نكرة اعم من كونها تامة
كما هو عند ابى على الفارسى او موصوفة كما هو عند الكل وان كانت
استعمالها مغايرة النوع الخامس ما يأتى على خمسة اوجه وهو

الضمير

الضمير اما عائد الى ما او الى النوع شيئان احدهما اى احد
الشيئين اى وهو مستعمل لذوى العقول وغيره فتقع الفا
تفسير او لربط الجزاء كما مر غير مرة شرطية بالنصب (مطلب اى)
مفعول تقع نحو ايما الاجلين قضيت فلا عدوان على
فاى اسم شرط منصوب بقضيت وما مزيدة مؤكدة
وقيل نكرة والاجلين بدل منها فلا عدوان جوابها واستفهامية
عطف على شرطية اى فتقع استفهامية نحو ايكم زادته
هذه ايمانا فاى مبتداء مضاف الى الضمير وزادته خبره
ويجوز ان تكون بالنصب على شريطة التفسير وزاد قد (مطلب زاد)
يجيء لازما يقال زاد الشيء وقد يتعدى الى المفعولين
كما فى هذه الاية فالضمير المتصل مفعوله الاول وهذه
فاعله وايمانا مفعوله الثانى وموصولة خلافا لثعلب
فان فى زعمه لا يكون موصولة وقال بعض النحاة وهو احمد بن
يحيى انها لا تستعمل الا شرطا واستفهاما وهما محجوج عليهما
لثبوتها فى لسان العرب نحو ثم لننزعن من كل شيعة ايهم
اشد فاى موصولة مبنى على الضم لكون صدر صلتها محذوفا
والمص اشار اليه وفسر بقوله الذى هو اشد وقراءة طلحة

بن مصرف ومعاذ بن مسلم الهراء وهو استاذ الفراء بالنقب
قاله سيبويه اى قال سيبويه كونها موصولة ومبنية على
الضم ومن تابعه من النحويين وقال عطف على قاله من راى
ان الموصول لايبنى وهو الخليل والكوفيون اىُّ اى فههنا
استفهامية مبتداء واشد خبره فيكون عندهم حركتها
اعرابية فقالوا ان ايا فى الاية استفهامية مبتداء وخبره
اشد ومن كل شيعة مفعول لننزعن والجملة محكية على
انها صفة شيعة على اضمار القول اى كل شيعة مقول
فى حقهم ايهم اشد وضعفه سيبويه حيث قال لوجاز
اضرب ايهم افضل على الحكاية باضمار القول كما اجازه
الخليل لجاز اضرب الفاسق الخبيث وعلى معنى اضرب
الذى يقال له الفاسق الخبيث ودالة عطف على شرطية
او على معطوفها على اختلاف القولين على معنى الكمال وهى
من جملة وجوهها فتقع الفاء لربط الجزاء الى الشرط المحذوف
تقديره اذا وقعت دالة فتقع صفة للنكرة المذكورة غالبا
نحو هذا رجل اى رجل فرجل نكرة موصوفة باى اعلم ان اى
ان اضيف الى مشتق من صفة يمكن المدح بها كانت بالوصف

الذى

مطلب اى مضاف الى مشتق

الذى اشتق منه الاسم الذى اضيفت اليه كما اذا قلت
مررت بعالم اى عالم فقد اثنيت عليه بالعالمية
وان اضيفت الى غير المشتق فهى للثناء عليه بكل وصف
يمكن ان يثنى عليه به ففى مثال المص اثنيت عليه ثناء عاما
بكل ما يمدح الرجل به اى هذا رجل كامل فى صفات الرجال وحالا
عطف على صفة لمعرفة لان صاحب الحال لا يكون الا
معرفة ولهذا تعين ان يكون فى الاول صفة وفى الثانى
حالا كمررت بعبد الله اى رجل اى حال كونه كاملا فى صفات
الرجال وهذا ليس قسما مستقلا بل عائد الى معنى
الكمال والمص لم يفسره كما فسر فيما قبله اكتفاء به والا
لشوش كلام المص فى عدها مما جاء على خمسة اوجه ورد
النحاة لم يذكر كونها دالة على معنى الكمال بل قصروا على الاوجه
الاربعة بناء على انه مندرج فى الاستفهام ووصلة بالنصب
عطف على قوله دالة او شرطية على اختلاف القولين الى نداء
ما فيه ال وظاهر هذا التفسير يشعر ان مذهبه كمذهب
الخليل فى حرف التعريف وهو انه ثنائى وهمزة الله قطع ووصلت
لكثرة الاستعمال قال شارح الالفية ولا يحسن على هذا المذ

هب الا التعبير بال نحو يا ايها الانسان فاى اسم مفرد مبهم
معرفة بالنداء مبنى على الضم وها حرف تنبيه عوض عما
كانت اى يضاف اليه والانسان بالرفع صفة اى فعبارة
المص توذن ان ايا لا يكون موصوفة الا فى حالة النداء كما ذكر
اكثر النحويين وللاخفش فيه خلاف فانه اجاز كونها نكرة موصو
فة مطلقا كما مررت باى معجب لك نص عليه فى شرح
الرضى واعلم ان ايا لازمة الاضافة فاذا كانت موصولة تضاف
الى المعرفة وان جوز بعضهم اضافتها الى النكرة وان كانت
دالة على الكمال تضاف الى النكرة وان كانت شرطية او استفها
مية جاز اضافتها الى المعرفة والنكرة كذا فى شرح الالفية واعلم
ايضا ان ايا معربة فى الاستفهام والجزاء ومبنية فى الصفة
ومنقسمة فى الصلة فان كانت صلتها تامة فالاعراب وان كانت محذوفة
الصدر فالبناء افصح وقد مر بعض البحث المتعلق باى فى المسئلة
الثانية فى قوله تعالى لنعلم اى الحزبين احصى فليعد اليه ثانيا الثانية
لو اثر التذكير فى الاول والتانيث فى الثانى مع جواز التذكير والتانيث
فى الحرف اشعار الى اسمية الاول وحرفية الثانى واحدا وجهها ان يكون

مطلب لو شرطية

حرف شرط فى الماضى سواء دخلا على الماضى او المضارع وهو اغلب اقسامها

على راى

على رأى البعض وانما قلنا هذا لان بعض النحويين لا يطلقون
عليها حرف الشرط ويقولون الشرط انما يكون فى المستقبل
وذهب الشلوبين الى انها لمجرد الربط وقال بعضهم انها كما
تاتى للربط تاتى للقطع فيقال فيها اى فى لو اذا كانت للشرط
حرف يقتضى امتناع ما يليه وهو فعل الشرط واستلزامه اى
فعل الشرط لتاليه وهو فعل الجزاء وهذا التعريف ماخوذ من
ابن مالك حيث قال فى شرح الكافية انه يقتضى امتناع فعل
الشرط واستلزام ثبوته لثبوت الجواب وانما عرف بهذا
ولم يعرف بامتناع لامتناع بناء على ان هذا لا يجرى فى بعض
الصور على ما سياتى فى نحو لو لم يخف الله لم يعصه فاراد
التعريف على وجه يعم الجميع نحو لو شئنا لرفعناه بها فلو هنا شرطية
دالة على امرين احدهما ان مشية الله لرفع هذا المنسلخ بكسر اللام
اى المعرض الكذوب عن ايات الله تعالى منتفية ويلزم من
هذا اى من دلالة لو على انتفاء المشية لرفعه ان يكون رفعه
منتفيا لان انتفاء الرفع لازم وانتفاء المشية ملزوم اذ لا سبب
لرفعه الا المشية وقد انتفت والسببية منحصرة لها فيلزم من
انتفائها انتفاء المسبب وهو الرفع وهذا اى المذكور وهو

لو شئنا لو فمعناه كائن بخلاف نعم العبد صهيب لو لم يخف الله
لم يعصه فانه لا يلزم من انتفاء لم يخف الذى هو الشرط انتفاء
لم يعص الذى هو الجواب حتى يكون معنى الكلام ان صهيبا قد خاف
وعصى على ان حمل الحديث على هذا المعنى غير مستقيم لانه منوط
للمدح وذلك اى بيان انه لا يلزم من انتفاء لم يخف انتفاء
لم يعص لان انتفاء العصيان له سببان احدهما خوف
العقاب فعلى هذا التقدير يكون رفع خوف العقاب بالخبرية
ويجوز رفعه على البدلية من سببان وهو اى عدم العصيان
من خوف العقاب طريق العوام لان طاعتهم وعدم عصيا
نهم للخوف والاجلال اما بالرفع عطف على خوف او بالجر عطف
على العقاب والاعظام عطف على الاجلال وهو اى عدم العصيان
من خوف الاجلال والاعظام طريق الخواص لان طاعتهم
وعدم عصيانهم لاجل الاجلال والرغبة فالمراد ان صهيبا من
هذا القسم اى من هذا الخواص وانه لو قدر خلوه من الخوف لم يقع
منه معصية فكيف تقع المعصية والخوف حاصل له والضمائر البارزات
راجع الى صهيب ولم يذكر المص كون هذا القول فى حق صهيب
حديثا كما قال الفاضل التفتازانى فى باب المسند اليه وابن الحاجب

فى الايضاح

فى الايضاح او قول عمر كما قال العلامة الزمخشرى فى تفسير سو
رة اتى امر الله بنا على ما ذكر قاضى بهاء الدين انه لم يقف على انه
حديث او قول عمر رض ومن هنا اى لاجل كون جواب لو لا يكون
منتفيا الا اذا كان له سبب واحد تبين فساد قول المعربين ان
لو حرف امتناع لامتناع التنوين عوض عن المضاف اليه اى
لامتناع الثانى لامتناع الاول وهو المعنى المشهور عند النحويين
والصواب الاحسن ان يقال ولا ولى لان تعريفهم بامتناع
الثانى لامتناع الاول مبنى على اكثر استعمالها انها لا تعرض
لها الى امتناع الجواب ولا الى ثبوته اى لا تعرض للو الى
نفى الجواب ولا الى وجوده قال ابن مالك ليس فيها تعرض
لوقوع الجواب وعدمه وانما حصل لها تعرض لامتناع الشرط
اى لنفيه فان لم يكن للجواب اى الجزاء سبب سوى ذلك الشرط
الذى دخلت عليه لو لزم من انتفائه انتفائه بالرفع فاعل
لزم من انتفاء الشرط انتفاء الجواب نحو لو كانت الشمس طا
لعة فالنهار موجود فان سبب وجود النهار لا يكون الا طلوع
الشمس فيلزم من انتفائها انتفاء النهار وان كان له اى
للجواب سبب اخر غير ما جعل شرطا لها لم يلزم من انتفائه

اى من انتفاء الشرط انتفاء الجواب ولا ثبوته نحو لو كانت
الشمس طالعة كان الضوء موجودا فلا يلزم من انتفاء طلو
ع الشمس انتفاء الضوء لان الضوء كما يحصل منها يحصل
من غيرها من النار والكواكب ومنه اى مما كثرت اسبابه و
ولو لم يخف الله لم يعصه كما عرفت فيما تقدم ثم اعلم ان لو اذا
كانت للشرط لها استعمال ثلثة احدها لامتناع الثانى
لامتناع الاول وهو المشهور والثانى ان يكون للدلالة على
لزوم وجود الجزاء دائما فى قصد المتكلم حين كون الشرط
مستبعدا الاستلزامه لذلك الجزاء وكون نقيض ذلك
الشرط انسب باستلزامه ذلك الجزاء فيستمر وجود الجزاء
سواء وجد الشرط او فقد وسواء كانا مثبتين نحو لو تشتمنى
لا تثنيت عليك ومن هذا القبيل قول ابى بكر رضه لو كشف الغطاء
عنى ما ازددت يقينا ذكره فى شرح المفتاح او منفيين كما
فى لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو انما فى الارض
من شجرة اقلام ويستعمل فى هذا المعنى لولا نحو لولا اكرمتنى
لا شتمتك والثالث فى مقام الاستدلال للدلالة على ان
العلم بانتفاء الثانى علة للعلم بانتفاء الاول من غير نظر الى ان

انتفاء
علة الثانى

علة انتفاء الثانى
فى الخارج ما هى كما فى قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
ومن هذا عرف ابن الحاجب بامتناع الاول لامتناع الثانى
وخطأ عكسه المشهور ولم يدر ان هذا معنى يقصد اليه فى مقام
الاستدلال كذا قالوا الامر الثانى مما دلت عليه لو فى المثال المذ
كور وهو قوله تعالى ولو شئنا لرفعناه ان ثبوت المشية لو
لرفعه مستلزم لثبوت الرفع فثبوت المشية ملزوم وثبوت الرفع
لازم والملازمة من السببية والمص اشار اليه بقوله ضرورة ان
المشية لرفعه سبب والرفع مسبب وهذان المعنيان المستفا
دان من الدلالة الثبوتية والسلبية قد تضمنهما العبارة اى المذكورة ع
اشتملت العبارة المذكورة عليهما وهى قوله حرف يقتضى امتنا ع
ما يليه واستلزامه لتاليه الثانى من وجوه استعمال لو ان يكون
حرف شرط فى المستقبل وهو مذهب الفراء فيقال فيها حرف شرط
مرادف لان فى هذا الوجه الا انها لا تجزم الا فى ضرورة الشعر او فى
بعض اللغة فيكون للاستقبال سواء دخل على الماضى كقوله تعالى
وليخش الذين لو تركوا اى ان تركوا او على المضارع نحو قوله ولو
تلتقى اصداؤنا بعد موتنا الاصداء جمع صدا الذى يجيبك بمثل
صوتك فى الجبال وغيرها اى ان تلتقى اصواتنا بعد موتنا لكان

كذا اعلم ان النحاة قالوا ان لو هذه لا يليها الا فعل او معمول
فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم وقال ابن عصفور
لا يليها فعل مضمر الا في الضرورة او نادر كلام والظا
هر انها ليس كذلك لوقوعه في افصح الكلام كقوله
تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي الثا
لث ان يكون لو حرفا مصدريا مرادفا لان المصدرية مطلب لو المصدرية
وهو مذهب الفراء وابي علي الفارسي وابي البقاء التبريزي
وتبعهم ابن مالك والمص فان لو عندهم قد يكون مصدرية
فلا يحتاج الى الجواب كما عرفت الا انها لا تنصب كما ان
مرادف ان لا تجزم ولم يجئ هنا خلافا كالجاري في جزمها
والاكثر وقوع لو اذا كانت مصدرية بعد ود نحو ودوا لو
تدهن فلو هنا مصدرية تقديرها ودوا ان تدهن اي
الادهان او يود نحو يود احدهم لو يعمر اي التعمير وعلا
متها ان يصلح في موضعها ان كذا في شرح الالفية والمص اورد
مثالين اشعارا الى وقوعها بعد ماض ومضارع وقيد
بالاكثر اشعارا بجواز وقوعها في غيره قليلا كما سيجيء في فلو ان لنا
كرة واكثر النحاة لا يثبت هذا القسم ويخرج الاية ونحوها مما يدل
ظاهرا

ظاهرا على انها حرف مصدري على حذف مفعول الفعل الذي
هو ود المذكور قبلها والجواب بعدها اي حذف الجواب بعد
لو والمص فسر تقدير الكلام بقوله اي يود احدهم التعمير
لو يعمر لسر ذلك اي التعمير الرابع من وجوه استعمالها
مبحث لو التمني ان يكون للتمني عند اكثر النحاة ومنهم الزمخشري وهو مذهب
سيبويه ووافقه اهل التحقيق من صناعة المعاني لكن هل هي قسم
برأسه او راجعة الى قسم اخر فذهب ابن الصائغ وابن هشام
بجواب صح الخضراوي الى انه قسم برأسه فلا يجاب الامتناعية وغيرهما
الى انها امتناعية اشربت معنى التمني قيل هو الصحيح وقد جاء جوا
بها باللام بعد جوابها بالفاء كذا ذكره الالفية وذهب ابن مالك
الى انها مصدرية اغنت عن التمني حيث قال في التسهيل بعد ذكر
لو المصدرية وتغني عن التمني لكونها لا تقع غالبا الا بعد مفهم
تمن فينصب بعدها الفعل مقرونا بالفاء نحو فلو ان لنا كرة اي ليت
لنا كرة قال القاضي في تفسيره تمني الرجعة وشرط حذف جوابه
وذهب ابن مالك الى انها مصدرية واعتذر عن الجمع بان المصدرية
بوجهين احدهما ان يقدر الفعل بينهما والثاني ان يكون من باب
التأكيد قيل في اثبات كونها للتمني وذكر القيل اشعارا من اول الامر

الى ضعف الدليل ولهذا انتصب كلمة فتكون في جوابهما انتصب
كلمة فافوز في جواب ليت في قوله تعالى يا ليتني كنت معهم فافوز وحاصل
الاستدلال ان يقال ان اضمار ان بعد الفاء لا يكون الا بعد احد الا
شياء الستة فلو لم يحمل عليه لم يكن لنصب وجه والمناسب فيها ان
يكون للتمني فاذا عرفت ما تلونا عليك علمت ان رد المص بقوله
ولا دليل فيها ليس كما ينبغي لانهم لم يقولوا انها منحصرة للتمني
حتى يردون بقوله لجواز ان يكون النصب في فافوز ومثله بالنصب خبر
ان يكون في قوله ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف
فلبس مبتداء مضاف الى عباءة وتقر منصوب لفظا بتقدير
ان المصدرية ومرفوع محلا على انه معطوف على لبس واحب
خبره قال في الصحاح شف يشف شفوفا الشف بالفتح ستر رقيق
وقوله تعالى بالجر عطف على قوله في قوله ولبس عباءة واخره لكونه
حجة قاطعة او يرسل رسولا فيرسل منصوب بان مقدرة معطو
ف على ان يكلمه وكذا افوز لجواز ان يكون منصوبا بان مقدرة معطوفا
على الضمير المتصل بكان لوجود الفصل فلا يلزم من نصبه ان يكون
جوابا للتمني وقس عليه نصب فتكون الخامس ان يكون للعرض نحو لو تنزل
بضم اللام فتصيب راحة فانها اذا لم تحمل على العرض لم يكن لنصب تصيب وجه

ذكره

قال ابو نصر ... رقيق ... من صوف يشتق ماده ...

وهو بفتح العين وسكون الواو طلب الشيء بلين ...

مطلب لو للعرض

ذكره ابن مالك في التسهيل اسم كتاب من مؤلفاته
في النحو وذكر ابن هشام اللخمي اللخم حي من اليمن و
الياء بسبب معنى اخر زائدا مما ذكر وهو ان يكون للتقليل
اي تعطي في مدخولها معنى القلة نحو قوله عليه السلام تصد
قوا ولو بظلف شاة محرق قال في الصحاح الظلف للبقر والشاة
والظبي واستعارة عمرو بن معدي كرب للافراس فقال وخيل
تطاكم باظلافها واتقوا النار ولو بشق تمرة بهذا مثال اخر
فلو هنا مستفاد منها معنى التقليل فمعناهما لا تستقلوا الصدقة
ولو كان شيئا قليلا ذكره في بعض شروح ذلك المتن ان لو هذه
شرطية عندي والجواب محذوف وبعد لو فعل مقدر دل عليه
كلام السابق انتهى فالحق في ظني ان يجعل الجملة الشرطية حالا
فينسلخ معنى الشرط ولا يحتاج الى الجواب اعلم ان جواب لولا
الا يكون فعلا ماضيا مثبتا او منفيا بما او مضارعا مجزوما بلم والاكثر
في الماضي المثبت اقترانه باللام وقد يحذف كقوله تعالى ولو نشاء جعلناه
اجاجا واما حذف اللام مع الجواب فكثير في كلام العرب النوع السا
دس ما يأتي على سبعة اوجه وهو قد فقط ها احد وجوهها ان يكون
اسما بمعنى حسب فيقال فيها قدي بالاضافة الى ياء المتكلم بغير نون

مطلب قد تحقيقية

الوقاية

الوقاية كما يقال حسبى ظاهر هذا الكلام يشعر اختيار الملحق مذهب
الكوفيين حيث يقولون ان قد اذا كان اسماً بمعنى حسب يضاف الى
ياء المتكلم ولا يلحقها نون الوقاية لانها تزاد فى الافعال فتكون معربة
واما عند البصريين يلحقها نون الوقاية على غير القياس ويجوز
حذفها فيقال قدى وقدنى فعندهم يكون مبنية كذا ذكر فى التسهيل
وشرح الالفية الثانى من اوجهها ان يكون اسم فعل بمعنى يكفى فالياء
المتصل بها فى النصب فيلزمها قبلها نون الوقاية فيقال قدنى بالنون علا
فعلى هذا تكون مبنيا على السكون بالاتفاق والثالث من اوجهها
ان تكون حرف تحقيق تقتضى تحقق مدخولها فتدخل على الماضى
من غير اختلاف فيه لكن هل هى للتحقيق المحض وهو مذهب المنصود
او للتحقيق مع التوقع كما هو مذهب الخليل حيث قال فى الصحاح
زعم الخليل ان هذا لمن ينتظر الخبر تقول قد مات فلان ولو اخبره
وهو لا ينتظر لم يقل قد مات ولكن يقول مات انتهى والعنوان
بالزعم يدل على رد مذهبه لانها يجىء للتحقيق المحض فى الماضى كما
علم من موارد الاستعمال نحو قد افلح من زكيها فقد هنا تدخل
على الماضى لتحقق الفلاح وعلى المضارع عند البعض قال ابن مالك
فى التسهيل وقد التى للتحقيق تدخل عليها نحو قد يعلم ما انتم عليه
وقال

علا كما يقال يكفينى وقد يلحق بها كاف الخطاب فيكون فى محل النصب فيقال قدك صح

وقال بعض النحاة ان قد التحقيقية اذا دخلت على المضارع ولم يمكن
التوقع فيه كان المضارع بمعنى الماضى والرابع من اوجهها ان تكون حرف
توقع اى انتظار يقال توقعت اى انتظرت فتدخل عليهما
اى الماضى والمضارع ايضا اى كما تدخل عليهما اذا كانت للتحقيق
تقول قد يخرج زيد فتدل قد على ان الخروج منتظر متوقع ولما
لم يذكر هنا مثالا للماضى لكون الاختلاف فى دخول حرف التوقع
عليه فذكره بعد اثباته بالدليل ظاهر هذا الكلام يشعر ان
يكون التوقع مقابلا للتحقيق فى الحقيقة وليس كذلك
يدل عليه عبارة الكافية حرف التوقع قد وشرحها الشيخ
الرضى فانه عامه الى التحقيق والتقريب الى الحال مع التوقع
بدون التوقع وقد يكون للتحقيق المحض فاذن له ثلثة معا
ن انتهى وزعم بعضهم انها لا يكون للتوقع مع الماضى لان
التوقع انتظار الوقوع والحال ان الماضى قد وقع فان جوز
دخولها يلزمه الجمع بين المتنافيين وقال الذين اثبتوه
اى التوقع مع الماضى انها تدل على انه اى قد تدل على ان الفعل كان
منتظرا قبل وقوعه لا انه متوقع بعد وقوع الفعل فلزوم اجتما
ع المتنافيين مدفوع بالحمل على اختلاف الزمانين تقول قد ركب

وقد يكون للتحقيق مع التقريب بدون التوقع صح

الامير لقومه ينتظرون هذا الخبر واعا قيتى به لانه اذا قلت هذا
الخبر لقوم لا ينتظرون يكون للتحقيق مع التقريب من غير تو
قع ويتوقعون الفعل حاصله ما ذكر فى شرح اللب انه قد كان
يتوقع ثم صار ماضيا نحو قد قامت الصلوة لقوم قاموا خلف
الامام ينتظرون قول المؤذن قد قامت الصلوة فعلى هذا
قد لانتظار الاخبار بخبر يعتقد المتكلم به يتوقع منه المخاطب
انتهى فيكون التوقع فى الاصل للفعل الذى لا يوجد بالفعل
فينتظر اى وقوع الفعل فيقع ويخبر بعد ذلك ولو كان
مراد الزاعم انها لا يكون للتوقع فى الماضى الذى هو الخالص
للماضوية من غير نظر الى زمان الاستقبال يكون كلامه حقا
ولكن النحاة قالوا قد للتوقع بمعنى المذكور الخامس تقريب
الماضى من الحال ولهذا اى لاجل كونها للتقريب تلزم قد مع الماضى
المثبت اذا لم يكن واقعا بعد الا الواقع حالا عند البصريين بخلاف
مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبونها قد ظاهرة ولا مقدرة
ووافقهم ابن مالك حيث قال هذه دعوى مجردة لا تقوم
عليها حجة اما ظاهرة نحو وقد فصل لكم ما حرم عليكم واما مقد
رة نحو هذه بضاعتنا ردت الينا اى قد ردت الينا ونحو قوله تعالى

اوجاؤ

اوجاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت صدورهم وذلك
لاستقباحهم فى الظاهر الجمع بين الحال والماضى وان حالية
الماضى بالنسبة الى زمان عامله وهو زمان التكلم ولفظة قد
تقرب الماضى من ذلك الزمان فيكون المقاربة بمنزلة المقا
رنة هذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف
قد وسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوم اما
حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف
محذوف وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وقال ابن
عصفور اذا اجيب القسم بماض مثبت متصرف قيد بالمثبت
والمتصرف تحرزا عن المنفى وغير المتصرف لما عرفت ان المنفى
لم يشترط بذلك واما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى وليس
فلا تدخل قد عليها لانها ليست بمعنى الماضى حتى تقرب الى الحال
بل يدخل اللام فقط نحو لنعم السيد كذا فى شرح الرضى فان كان الفعل
قريبا من الحال جئت بجواب مقرون باللام وقد نحو بالله لقد
قام زيد فقد هنا دالة على التقريب فعلومية القرب بالنسبة
الى المتكلم والدلالة بالنسبة الى المخاطب وان كان زمان الفعل
بعيدا جئت باللام فقط اسم فعل بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء

تنوينا لا لقطه كانه جزاء شرط محذوف والحال في دخول ياء
المتكلم عليها ونون الوقاية وكاف الخطاب كالحال في قد اذا كان
اسم فعل كقوله اى قول الشاعر حلفت لها بالله حلفة فاجر اى اقسمت
بالله لاطمئنان المرأة المعشوقة حلفت كاذب او عاهر اى زان
يقال فجر فجورا اى فسق وفجر اى كذب اصله الميل والفاجر المائل
كذا في الصحاح لنا موا فما ان من حديث ولا صال واللام في لنا
مو جواب القسم واكتفى بها استعدادا للنفي طبتة بان زمان نومهم
بعيد اى نام الرقباء ولا ينظرون الى صالنا والفاء في فما تفسيرية
وما نافية وان زائدة مؤكدة للنفي ويبطل عمل ما بزيادة ان بعدها عند
البصريين فمن زائدة للاستغراق فيكون المعنى نفي هذا الجنس من
واحد الى ما يتناهى الحديث الخبر تأتى على القليل والكثير ويجمع على
احاديث على غير القياس اى فما ان من ذى حديث ويجوز ان
يكون الحديث بمعنى المحادث ولا في قوله ولا صال زائدة يقال صال
البعير اذا حمل اى ذى صال وحاصل المعنى انهم تخاف من الرقباء
فانو منها من مراقبتهم كذا في الاقليد وزعم الزمخشري وفيه اشارة
الى رد صاحب الكشاف عند ما تكلم على قوله تعالى لقد ارسلنا
نوحا في سورة الاعراف ان قد للتوقع وجملة ان قد للتوقع في محل النصب

زمخشر كشتر جل قرية بنواحي خوارزم اجتاز بها اعرابي فسأل عن اسمها واسم كبيرها فقيل له زمخشر والرداد فقال لا خير في شر ورد ولم يلمم بها منها جار الله ابو القاسم محمود بن عمر [illegible] وفيه يقول امير مكة علي ابن عيسى بن وهاس ابيات جميع قرى الدنيا سوى القرية التي تبوأها دارا فداء زمخشرا وحرى بان تزهى زمخشر بامرئ [illegible]

على انه

١٧

على انه مفعول زعم لان التاسع تقليل من حايب الزمخشري اى لان
التاسع ذلك الجواب المصدر وقد يتوقع الخبر عند سماع المقسم
وهو لفظة الله وامثاله مما يقسم به اعلم ان عبارة الزمخشري
في تعليل الجمع بين اللام وقد هكذا لان الجملة القسمية لا تساق الا
تاكيدا للجملة المقسم عليها التي هو جوابها فكانت مظنة بمعنى التوقع
الذى هو معنى قد عند سماع المخاطب كلمة القسم فمن تأويل كلامه
علم ان تعبير المص لا يخلو عن الفتور وان يحملون كلامه بالزعم مبنى
على القصور السادس التقليل وهو ضربان تقليل بالرفع بدل عن
الضربان مضاف الى وقوع الفعل الذى هو مدخولها نحو قد يصدق
الكذوب وقد يجود البخيل فقد في المثالين يدل على قلة وقوع الصدق
من الكذوب وقلة وقوع الجود من البخيل والثاني تقليل متعلقه الفعل
اى تقليل متعلق الفعل من غير نظر الى قلة وقوع الفعل
وكثرته نحو قد يعلم ما انتم عليه فان قد هنا تحقيقية باعتبا
ر وقوع الفعل وتقليلية باعتبار متعلقه اى ان ما انتم عليه
هو اقل معلوماته في هذا التفسير اشارة الى ان ما موصولة مبتدأ
صلته انتم عليه وخبره محذوف وهو اقل معلوماته قال الشيخ
الرضى ان المادح قد يستقل الشيء الكثير من المدايح لان الكثير منها

كانه قليل بالنسبة الى الممدوح وذلك ابلغ فى المدح وعن هذا القبيل
قوله تعالى قد يعلم لان قد يعلم لتقليل المضارع فى الاصل وزعم
بعضهم وجه العنوان بالزعم انكاره كونها للتقليل والا كيف
ذكر المص هذا فيما قبل مثلا للتحقيق انتهى فى ذلك اى فى قد يعلم
للتحقيق لما تقدم فى القسم الثالث لا لتقليل وان التقليل فى
المثالين الاولين وان كان متحققا لكنه لم يستفد من قد بل من قو
لك البخيل يجود والكذوب يصدق مع قطع النظر عنها
فانه الفاء بمعنى لام التعليل اى لان كلام الكلام ان لم يحمل
على ان صدور ذلك اى الجود والصدق فمن البخيل والكذوب
قليل بالرفع خبر ان كان ذلك جزاء الشرط اى كان الكلام
كذبا مناقضا لان اخر الكلام وهو البخيل والكذوب يد
فع اوله وهو يصدق ويجود لان البخيل والكذوب صيغة
المبالغة فيدل على كثرة البخل والكذب فلو لم يحمل يصدق
ويكذب على القلة للزم التدافع ولك ان تمنع هذا الكلام
بعد تسليم لزوم التدافع فى المثالين على ان انكار كونها للتقليل
غير مقبول لانه كثير الاستعمال التابع التكثير قاله اى كونها
للتكثير سيبويه فى قوله قد اترك القرن مصفرا انامله واخ
البيت

اقول ان قد فى قوله وقد اترك للتكثير عند سيبويه واترك فعل مضارع فاعله مستتر فيه وهو انا القرن مفعوله مصفرا حال من القرن انامله قائم مقام فاعل مصفرا تقديره اترك القرن حال كونه مصفرا انامله حاج بابا رحمة الله تعالى

البيت كأن اثوابه مجت بفرصاد اى اترك كثيرا مماثلى فى الحرب حال
كونه ان انامله ملونا بالصفرة قال الجوهرى وقد يكون بمعنى ربما
وانشد هذا البيت ولا يظن انه مخالف لما قاله المص حيث قال
الزمخشرى فى اخر سورة النور ان قد اذا دخلت على المضارع
كانت بمعنى ربما فوافقت ربما فى خروجها الى معنى التكثير وذكر
صاحب التسهيل ان ربما ليست للتقليل بل هى حرف تكثير والتقليل
بها نادر ووقع فى بعض شروح الكافية وهذا الذى ذكر من التقليل
كالمجاز المحتاج الى القرينة وقاله اى اختار الزمخشرى كونها للتكثير
فى قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك فى السماء فالكثرة فى الاية باعتبار
متعلق الفعل وهو تقلب وجه الرسول عليه السلام لا فى وقوع الفعل
وهو الرؤية وفى البيت فى وقوع الفعل مع قطع النظر عن متعلقه والمص
لم يذكر كون التكثير متنوعا اعتمادا على ذكر المثالين واكتفاء بما سبق
اعلم ان قد التى للتحقيق والتكثير والتوقع قد يجتمع وقد يستعمل كل
واحد منها مجردة عن الاخرى والتقليلية تجتمع مع التحقيقية
لكن لا تجتمع مع التكثيرية هكذا فهم من الرضى النوع السابع ما يأتى
على ثمانية اوجه وهو الواو وذلك اى بيان الانحصار بالاستقراء ان لنا
واوين ترتفع ما بعدهما سواء كان اسما او فعلا فما موصولة وبعد

ربما ليست للتقليل

... اصلها ثم تستعمل فى بعض معنى التكثير كالحقيقة وفى التقليل صح

مبحث الواوين

مطلب جهات ست

منصوب على الظرفية بفعل مقدر وهو حصل مضاف الى هما والموصول
مع صلته فى محل الرفع على انه فاعل يرتفع اى يكون ما بعد الواو بين
مرفوعا اعلم ان الجهات الست المضافة ان لم يقتض العامل غير النصب
يكون مع بامنصوبا على الظرفية نحو السماء فوقنا والارض تحتنا
وما بعده وما قبله وامثال ذلك فانها يقتضى الفعل المقدر النصب
مثلا اذا قلت امامك فوق السطح فالامام بالا الرفع لانه
مبتداء فوق وان كان خبرا لكن لا يقتضى الرفع لفظا بل يقدر الفعل
فينصب به ويكون الجملة فى محل الرفع بالخبرية وكذا امثالها
فاحفظ على هذا وهما واو بالنصب بدل عن واوين ويجوز
الرفع على انه خبر مبتداء محذوف اى احدها الاستيناف نحو
لنبين لكم ونقر فى الارحام ما نشاء فانها اى الواو ولو كان
ت واو العطف انتصب الفعل وهو نقر عطفا على نبين
المنصوب بان مضمرة وباضمار كى عند كيسان والسيرافى
او باللام اصالة عند الكوفيين او نيابة عن ان عند ثعلب
وحاصله ان هذه الواو لا تصلح الا ان يكون للعطف او للا
ستيناف وان قرئ بالرفع تعين الاستيناف لان اعراب مدخول
واو العطف يكون على حسب ما قبلها وواو الحال اما بالنصب على

البدلية

بحث واوين ينصب

البدلية او بالرفع على تقدير الثانى ويسمى واو الابتداء ايضا
كما تسمى واو الحال وانما سمى بها لصلاحية ان يليها المبتداء
نحو جاءنى زيد والشمس طالعة فى محل النصب على الحالية هذا
اى كون هذا الواو للحال على مذهب الجمهور وعند البعض البصريين
انها عاطفة وقال صاحب التخمير وعندى انه يجوز ان يكون
هذا الواو واو الظرف الا ترى انك لو قلت جيئتك والشمس
طالعة فمعناه جيئت وقت طلوع طلوع الشمس والذى عثر
النحويون منه انهم وجدوا قولهم جئتك والشمس طالعة
يرجع معناه الى معنى قولك جئتك حال طلوع الشمس فسموا
واو الحال وقد غفلوا ان قولك جئتك حال طلوع الشمس ظرف
لا حال واذا كان له واو الظرف فلا علينا ان يكون معها واو الظرف
انتهى كسيبويه يقدر بإذ نقله فى الارتشاف حيث قال وقدره
باذ ليفيد معنى الظرفية وهى الحين والمجاءة وواوين ينتصب
ما بعدهما اعرابه كاعراب ما سبق وهما واو المفعول معه فان ما بعد
تلك الواو لا يكون الا منصوبا اعلم ان مذهب جمهور البصريين
ان العامل فيه هو الفعل او معناه بتوسط الواو بمعنى مع فى بعض
المواضع لكونه اخصر لفظا واصل هذا الواو العطف الذى فيه

وانما وضعوا الواو موضع مع صح

[illegible]

معنى الجمع فيناسب المعية وانهم قالوا لا يتقدم المفعول معه
على ما عمل في مصاحبه فلا يقال والخشبة استوى الماء كما يتقدم
سائر المفاعيل وجوز ابو الفتح تقدمه على مصاحبه والاولى المنع
رعاية لاصل الواو وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف
فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظرف خبر المبتداء الاولى اصا
لة العامل اللفظي ما لم يضطر الى المعنوي وقال الزجاج هو منصوب
باضمار فعل بعد الواو وكانك قلت جاء البرد ولابس الطيالسة
وكذا في غيره والاضمار خلاف الاصل وقال عبد القاهر هو
منصوب بنفس الواو والاولى رعاية اصل الواو في كونها
غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل رجل
وضيعته وقال الاخفش نصبه نصب الظرف وذلك لان الواو
لما اقيمت مقام المنصوب بالظرفية والواو ظرف في الاصل
فلم تحتمل النصب فاعطي النصب ما بعدها رعاية لا
صلها كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير
ولو كان كما قال لجاز النصب في كل موضع بمعنى مع مطردا نحو كل
رجل وضيعته هذه عبارة الرضي طويتها على غيرها نحو سرت
والنيل اي مع النيل وتمييز بتقدير مع مكانها وقال صاحب التمهيد

النحويون

النحويون سموا في واوين احدهما واو الحال والثانية واو المنصوب
بمعنى مع وذلك ان المنصوب بمعنى مع في محل النصب على الحال
الا ترى انك لو قلت جاء البرد والطيالسة فمعناه مقترنا بالطيا
لسة فلما لم يكن اعراب الواو اعرابها نقل اعرابها الى ما بعدها
كما في الا اذا وقعت صفة نقل اعرابها الى المستثنى وعكسها
غير قالوا وههنا في الحقيقة للحال بل للمفعول معه كما ان الواو
في قولك جئت والشمس طالعة للمفعول فيه لا للحال انتهى
وواو الجمع وانما سمي بها لاجتماع مضمون طرفيها في زمان
واحد الداخلة على المضارع المسبوق بنفي محض او طلب محض
اي بفعل اصيل وهو يعم الامر والنهي والاستفهام والدعاء بلفظ الخبر على
على مذهب الكسائي والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني
لان المضارع ينتصب بتقدير ان بعد الواو واذا كانت بعد
احد الاشياء الستة كما هو المشهور وقال ابو حيان لا احفظ النصب
جاء بعد الواو في الدعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجاء
ولا ينبغي لاحد ان يقدم على ذلك الا بالسماع انتهى ذكره شارح
اللب والنصب بعد هذه الواو بتقدير ان على مذهب البصريين
وهو الصحيح وبنفس الواو عند بعض الكوفيين نحو ولما يعلم الله

الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين هذا مثال للمسبوق
بالنفي وان يعلم الصابرين و قول اى ونحو قول ابي الاسود لاتَنهَ
عن الخلق وتاتي مثله واخر البيت عار عليك اذا فعلت
عظيم الخلق بضمتين السجية والطبيعة والمروة والدين
كذا في القاموس هذا مثال للنهي معناه لا يكن منك نهي عن الخلق
وان تاتي مثله اى اتيان بمثله والكوفيون يسمون هذه واو
الصرف ايضا لانها صرفت الفعل المضارع من الجزم الى
الرفع ليكون الصرف عن اعراب ما قبلها مرشدا من اول الامر
بانها ليست للعطف وانها للجمعية من حيث الاستعمال وواو
وين ينجر ما بعدهما وهما واو القسم كما مر غير مرة نحو
والتين والزيتون فهذه الواو تجر بنفسها وتدخل على مظهر يحسن
الحلف به وهي مبدلة عن باء الالصاقية في اقسمت بالله لما بينهما
في المناسبة لفظا ومعنى عند حذف الفعل فلا تجتمع مع الفعل
لكونها عوضا عنه خلافا لابن كيسان هذا على ما صرح في كتب
النحو وذكر في بعض شروح تلك الرسالة انها اصل وليست ببدل
من الباء في القسم خلافا للزاعمي ذلك وواو رب وهي تقع
في اول الكلام وتدخل على المظهر المنكر كقوله اى قول الشاعر وبلدة
ليس بها

ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس اى رب بلدة وانما
فسرناه به لان هذا الواو للعطف عند البصريين وليست
جارة بنفسها فان لم تكن في اول الكلام فكونها للعطف
ظاهر وان كانت بتقدير معطوف عليه قال شارح الالفية
وهو الصحيح واما عند المبرد والكوفيين انها جارة
بنفسها وبلدة مجرور بها وهي حرف عطف لكن لما صارت
قائمة مقام رب وكائنة بمعناها كانت جارة بنفسها
لتصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون المعطوف عليه
في نحو وقاتم الاعماق لان ذلك تعسف واختاره ابن
الحاجب وواو ان يكون ما بعدها في الاعراب على حسب ما
قبلها غالبا وانما قال اذ يجوز المخالفة اذا عرف المراد نحو مررت
بزيد وعمرو بالرفع اى عمرو كذلك ذكره الرضي وهي واو
العطف وهي الاصل بالنسبة الى الجمع لكن كونها للعطف
في الحال قول مرجح فعلم من هذا القيد ان تغاير اقسامها
ليس بحسب الحقيقة والغالب في الاستعمال والمطلق
الجمع من غير ان يكون المبتداء به داخلا في الحكم قبل الاخر ولا ان
يجتمعان في وقت واحد بل الامران جائزان وجائز عكسها

ووادا دخولها في الكلام كغى وجها بالنسبة الى اصل المعنى لكنها
تفيد التأكيد وهى الواو الزائدة نحو حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها
فالواو ها هنا زائدة ومؤكدة بدليل الاية الاخرى وهى قوله تعالى
حتى اذا جاؤها فتحت ابوابها وقيل بعض النصص التكثير للتعظيم
حيث قال ابو البقاء الواو زائدة عند قوم وليست بزائدة عند
المحققين انها عاطفة فالجواب للشرط وهو اذا محذوف لان
وفتحت على هذا الوجه معطوف على الشرط فلو لم يقدر الجزاء
لزم بقاء الشرط بدون تقدير والتقدير كان كيت كيت هما
كنايتان عن الحديث تخفف من كية وهى اصل كيت مخففة
الياء المشددة وعوضت عنها التاء فصارت كيت كما في بنت
واخت فوجب اسقاط التأنيث لئلا يجمع علامتان فبقي كيت
ويوقف فيه بالتاء كما يوقف في بنت وقد جاء فيه فتح التاء والكسر
والضم وكذا حال ذيت هذا اى كون الواو للعطف مختار الز
مخشرى وهو الصواب لموافقة للاصل وجعلها بعض بمعنى
مع ذكره العلامة ايضا حيث قال وقيل حتى اذا جاؤها وفتحت
ابوابها اى مع فتح ابوابها وقيل انها للحال وهو ايضا مذكور في الكشاف
حيث ذكر فيه قيل ابواب جهنم لا تفتح الا عند دخول اهلها فيها
وابواب

كيت كيت

و ابواب الجنة مفتقدمة فتحها بدليل قوله تعالى جنات عدن
مفتحة لهم الابواب ولذلك جئ بالواو وكانه قيل حتى اذا جاؤها
وقد فتحت ابوابها وقول مبتداء مضاف الى جماعة وجملة انها
واو الثمانية وان سنها وثامنهم كلبهم مقول القول وجملة لا يرضا
النحوى خبره والياء النسبية للمبالغة اى النحوى الكامل وانهم هذه المقا
لة يستحقون ان تسلب عنهم نسبتهم الى النحو لما لا يتعلق به
حكم اعرابى ولا سر معنوى والواو الثمانية هى التى ان العدد قد تم
بالسابع من حيث ان السبعة هو العدد التام والثامن ابتداء تعداد
اخر معطوف عليه ذكره شيخ الرضى في اواخر سورة البراءة وقال
بعض الفضلاء هذا ليس بشئ بدليل قوله هو الله الذى لا اله الا
هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر
في محل التعداد نعت ثامن مع انه لم يذكر بالواو وفيه مناقشة ظاهرة
لا يخفى على المتامل والقول به اى بكون الواو والثمانية في اية الزمر وهى قوله
وفتحت ابوابها ابعد منه اى من القول بكون الواو والثمانية في والناهون
عن المنكر لان الواو في هذه الاية وقعت في الصفة الثامنة في التعداد واما
في اية الزمر فليس فيها تعداد بل هى للجنة الثمانية والاخرقا وجه البعد
في والناهون عما لا يتعلق به حكم اعرابى ولا سر معنوى والقول به في شباهة

واو الثمانية
اعلم ان واو ثمانية ذكرها جماعة
من الادباء كالحريرى ومن النحويين
الضعفاء كابن خالويه ومن المفسرين
كالثعلبى رحمهم الله تعالى وزعموا ان العرب
اذا عدوا قالوا ستة سبعة وثمانية بالواو
ايذانا بان السبعة عدد تام وان ما بعده
عدد مستأنف نقل صاحب فن

فان المتكبر صح

اوابكارا ظاهر الفساد لانه فى واو الثمانية يجوز اجتماع الاوصاف المذكورة
فى موصوف واحد بخلاف هذه الواو للتنافى بين طرفيها اذا لبكارة والثيا
بة لا يجتمعان فى موصوف واحد وقيل الواو الثمانية لا يخل المقصود بالحذف
بخلاف هذه الواو لان التوسيط بها للتنافى بين طرفيها النوع الثامن
ما يأتى على اثنى عشر وجها وهو ما وقع فى بعض النسخ هى فالتأنيث
باعتبار الكلمة فانها اى الما على ضربين اسمية التأنيث باعتبار
ذى الضرب وهى كلمة ما واوجهها اى ما وجوهها الاسمية سبعة
اثر التذكير لكون الجمع مؤنثا غير حقيقى فان اعتبرت التأنيث
فيه فالتذكير لعدم وجوب المطابقة او للاكتفاء بظاهر التأ
نيث معرفة بالرفع اما على البدلية من سبعة او على انها خبر
مبتداء محذوف ويجوز النصب بتقدير اعنى وتامة صفتها والمراد
بها ما لا يحتاج الى الصلة والعائد والصفة نحو فنعما هى اى نعم الشيء
ابداؤها هذا عند سيبويه والكسائى نحو فما فاعل نعم فعله لكونه
بمعنى ذى اللام وهى مخصوصة بالمدح وكناية عن الابداء الذى دل
عليه فعله وهو مبتدء وعند ابى على الفارسى والفراء فالتقدير
نعم شيئا هى لان ما نكرة تامة بمعنى الذى فاعل نعم فيكون الصلة بعضها
باجمعها محذوفة لان هى مخصوصة اى الذى فعله هى الصدقات كلها

فى من

فى من هوست واعلان وذكر فى بعض شروح تلك المتن ان ما مركب
مع الفعل لا موضع لها من الاعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل
ومعرفة ناقصة اى محتاجة الى الصلة والعائد والصفة وهى المو
صولة اخرها من التامة مع ان جميع الكتب عكس ذلك اما بناء
على ان مفهومها عدمى والاعدام مقدم على الملكات وانها اقدم
مرتبة من الناقصة ومن جعل عكس ذلك يعتبر كون مفهوم
الناقصة وجوديا واستعمالها اكثريا ولكل وجهة هو موليها
نحو قل ما عند الله اى الذى عند الله خير من اللهو ومن التجارة وما
هذه تستعمل لما لا يعقل غالبا وقد تستعمل فى ذوى العلم كما فى قوله تعالى
والسماء وما بناها وشرطية نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله
اى ان تفعلوا فما شرطية نحو جازمة لتفعلوا من خير منصبة
به على المفعولية وجواب الشرط يعلمه الله ومن خير فى موضع نصب
على التميز لما المميز ما والتقدير اى شيء تفعلوا من خير ويجوز ان يكون
من زائدة وخير حالا والتقدير اى شيء تفعلوا قليلا او كثيرا او
ويجوز ان يكون فى موضع نصب بكونه صفة لمصدر محذوف تقديره
ما تفعلوا خيرا فعلا من خير وقيل يجوز ان يكون ما مصدرية ومن خير
مفعولا به والتقدير اى فعلهم من خير يعلمه الله واستفهامية

وهي لا تختص بما لا يعقل عند الابهام تقول للشيخ رفع لك من
بعيد ماذاك نحو وما تلك بيمينك فما استفهامية ويمينك حال
من معنى الاشارة وقيل صلة لتلك ويجب حذف الفها الا اجود
قال الشيخ الرضي ويحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب اذا
كانت مجرورة بحرف الجر نحو عم يتساءلون فما مجرورة بعن
والفها محذوفة فوجهه ان الاستفهام لما كان لها صدر الكلام
لكونها استفهاما ولم يمكن تاخير الجار عنها قدم عليها وركب معها
كلكلمة واحدة موضوعة للاستفهام لئلا يسقط الاستفهام
عن مرتبة الصدر وحذف الفها ليكون دليلا لتركيبها مع الجارة
وانما لم يحذف نون من الاستفهامية اذا كانت مجرورة لكونها حرفا
صحيحا كذا ذكره الشيخ الرضي ونحو قوله تعالى وناظرة بم يرجع المر
سلون جميع النسخ التي صادفناها بغير العاطفة والظاهر انه
سهو من قلم الناسخ لان النحاة قالوا ان حذف المعطوف عليه كثير وحذف
المعطوف مع حرف العطف قليل نحو راكب البعير طليحان اى راكب
البعير طليحان واما حذف حرف العطف مع ذكر المعطوف فشاذ
نادر ولهذا اى ولاجل وجوب حذف الف ما الاستفهامية المركبة بحرف
الجر رد الكسائي على المفسرين قولهم بالنصب مفعول رد في بما غفر لي ربي

فى انها

في انها استفهامية مقول القول حاصله لما كان حذف الف ما الا
ستفهامية واجبا عند دخول حرف الجر عليها ثبت ان ما في بما غفر لي
ليست استفهامية لوجود الالف فيها قال العلامة في الكشاف فان
قلت ما في قوله بما غفر لي ربي اى الماآت هي قلت هي المصدرية والموصو
لة اى بالذي غفر لي من الذنوب ويحتمل ان يكون استفهامية يعني
باى شيء غفر لي ربي فطرح الالف اجود وان كان اثباتها جائزا انتهى
فاذا علمت ما تلونا عليك من كلام الرضي والعلامة الزمخشري
عرفت ان رد الكسائي مردود لان الحذف اكثري لا دائمي وانما جاز
نحو لماذا فعلت هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره لما اجيب
سقوط الف ما الاستفهام بدخول حرف الجر على الاجود فلو
فلم يحذف في مثل لماذا فعلت مع انه مركب باللام فاجاب بقوله
لان الفها صارت حشوا اى وسطا بالتركيب مع ذا فيكون الالف
في وسط الكلمة والحذف في الوسط قليل لتحصنه من الحوادث
فاشبهت ما الاستفهامية بالموصولة في اثبات الالف لان ذا لما
لم يثبت زيادته ولا كونه موصولا الا مع الاستفهامية لم تحذف الفها
كالف ما الموصول ويجوز ان يكون معنى حشوا اى زائدا غير منظور
بالحذف والاثبات لتركيب ما مع ذا الذي يكون موصولا بالتركيب

فاشبهت الموصولة فكما انها اذا كانت موصولة لا تحذف الفها كذلك
هنا وتعجبية نحو ما احسن زيدا فهذه اما نكرة تامة بمعنى شيء عند
سيبويه وموصولة عند الاخفش واستفهامية عند الفراء وابن
درستويه قال الشيخ الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه
كان جهل سببه فاستفهم عنه وضعف شارح المفصل هذا الوجه بان
قالوا ان صيغ الاستفهام لم يثبت فيها نقل الى انشاء اخر بخلاف صيغ
الافعال فانها تنتقل الى انشاء كثيرا وقالوا الوجه ما صار اليه سيبويه
لان التعجب من مواضع الابهام والبعد عن الوضوح والبيان
والموصول معرفة بمعنى الذي والموصوفة قريبة الى المعرفة فلا يليقان
بهذا الموضع وقيل ايضا في تضعيف كونها موصولة ان ما اذا كانت
بمعنى الذي واحسن صلتها لاحتياجت الى تقدير الخبر لان الموصول
مع صلته مبتداء ونحن نقطع كلامنا من غير نظر الى المحذوف فما
مبتداء على مذهب سيبويه والفراء وما بعدها خبرها واما عند الاخفش
هي مع صلتها مبتداء وخبرها محذوف وقال ابن الحاجب في الايضا
ح في باب المنادى ما احسن زيدا اصله اما خبر واما استفهام ثم نقل
الى التعجب فعلم منه ان كونها قسما مستقلا مبني على الظاهر ونكرة
موصوفة نحو مررت بما معجب لك فما نكرة في محل الجر بالباء موصوفة
بمعجب ولك

بمعجب ولك متعلق به اي شيء معجب لك ومنه اي من كون ما نكرة
موصوفة في قوله اي في قول بعض النحاة وهو الاخفش والزجاج نعم ما
صنعت فما على هذا نكرة منصوبة لانها مميزة وصنعت صفتها
والمخصوص بالمدح محذوف اي شيئا صنعته لعل وجه ايراد المثا
لين اشعار الى جواز كونها موصوفة بمفرد وجملة ونكرة موصو
فة بها اي تكون ما صفة للنكرة وانما قال نكرة موصوفة ولم يقل موصوفة
بها كما قال سائر النحاة ايذانا في اول الامر بان موصوفة فيها لا يكون الا
نكرة لان النكرة لا يكون وصفا للمعرفة نحو مثلا ما فما ابهامية
يزيد النكرة ابهاما ومثلا في هذه المواضع يجوز ان يكون حالا بمعنى
ممثلا وان يكون تمييزا وان يكون منصوبا على المصدرية اي امثله مثلا
ويذكر ان قصد التعميم والزيادة وقولهم اي ونحو قول العرب لامر ما
جدع قصير انفه قوله امر مجرور باللام وما في محل الجر لكونها
صفة للمجرور والجدع بالدال المهملة قطع الانف والاذن واليد
وقصير اسم رجل وانفه بدل اشتمال منه اي مثلا بالغا في الحقارة
ولامر عظيم بهذا تفسير على وجه اللف والنشر على الترتيب قال بعض
النحاة ان ما اذا وقعت صفة يكون على ثلث اقسام قسم يراد به
التحقير وقسم يراد به التعظيم وقسم يراد به التنويع نحو ضربته ضربا

فهما على التقديرين اسم وقيل ان هذه حرف لا موضع لها ذكره شارح الالفية ناقلا
عن ابن مالك ان ما فى هذه المواقع حرف زائد مبنية عن وصف لائق بالمحل
وهو اولى لان زيادتها عوضا عن محذوف ثابت فى كلامهم من ذلك حيث
ما تكن اكن وليس فى كلامهم نكرة موصوفة بها جامدة بجمود ما الاوّ
وهى مرادفة بمكيمل كقولهم مررت برجل اى رجل انتهى وحرفية بالرفع
عطف على اسمية واوجهها اى اوجه ما الحرفية خمسة نافية بالرفع اما
بدل عن خمسة او خبر مبتداء محذوف فتعمل فى ظرف فى الجملة الاسمية قيد
بالاسمية احترازا عن الجملة الفعلية عمل ليس وهو رفع الاسم ونصب
الخبر فى لغة الحجازيين وانما قال فى لغة الحجازيين لان ما ولا المشبهتين
بليس لا تعملان عند بنى تميم اصلا لدخولها على الاسم والفعل كما مرّ
تفصيل غير مرة وان اردت الاطلاع عليه فلتعد اليه نحو ما هذا بشرا هذا
فى محل الرفع اسم ما الحجازية وبشرا بالنصب خبره ومصدرية غير
ظرفية نحو قوله تعالى بما نسوا يوم الحساب فما موصولة الحرفية وو
صلتها فى محل الجر بالباء اى بنسيانهم اياه فلا يحتاج الى عائد هذا
مذهب سيبويه وذهب الاخفش وابن السراج الى ان ما المصدرية
اسم يحتاج الى عائد وهو المذهب المرجوح ذكره شارح الالفية
فعلم منه ان عد المص من الحرفى على المذهب المنصوب ومصدرية

ظرفية

ظرفية فتكون بمعنى المدة نحو ما دمت حيا اى مدة دوامى حيا وكافة
عن العمل هذا وجه رابع من وجوه ما الحرفية لكن قال فى القا
موس ويكون ما زائدة وهى نوعان كافة وغير كافة فعلم
من هذا ان ما الكافة قسم من الزائدة لا قسم لها لعل وجه
عده مقابلا للزائد مبنى على ان لها تاثيرا قويا وهو منع العامل
عن العمل فكانها ليست بزائدة وان كانت قسما منها فهى ثلثة
اقسام كافة عن العمل كقوله اى قول الشاعر صددت فاطولت
الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم الصدود الاعراض
يقال صد عنه ويصد صدودا اى اعرض كذا فى الصحاح فقل فعل
ماض وما المتصل بقل كافة من طلب الفاعل النحوى لا عن طلب
الفاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل قال الشريف
فى شرح المفتاح فى حاشية المعلمة بمنه حيث قال وقد طال
ما جال فى صدرى اعلم انه يجوز ان يكون ما كافة كما فى انما فا
نها تكف ان عن العمل كما تكف الفعل عن العمل فى الفاعل
بحسب الظاهر لان المنع عن الفاعل حقيقة غير ممكن
لامتناع صدور الفعل لا عن الفاعل والفعل ههنا يتعلق
بحسب المعنى الى مصدر جال ودار اى طال الجولان والدوران

مطلب ما الكافة

ويجوز ان يكون ما مصدرية والمصدر فاعل طال وعلى التقدير الاول
يكتب موصولة لانها من تتمة الفعل وعلى الثاني مفصولة وذكر في موضع
اخر اى لا يطلب له فاعل في التركيب وان فهم منه القليل والطويل
انتهى فعلم من كلامه ان الفعل المكفوف يجوز ان يتعلق الى مصدر
الفعل الذى تدخل عليه ذلك الفعل المكفوف ويجوز ان يتعلق الى
مصدر نفسه وهو القليل والطويل وعلم ايضا ان تكتب مفصولة
له اذا كانت مصدرية ومصدر موصولة اذا كانت كافة لكونها من تتمة
الفعل وانما قال كافة عن طلب الفاعل مع ان مدعاه كونها كافة عن
عمل الرفع لان اعراب الفاعل مستقر للرفع ووصال فاعل لفعل
محذوف يفسره الفعل المذكور وهو يدوم ولا يكون وصال مبتداء
ويدوم خبره وعلى طول متعلق بيدوم لان الفعل المكفوف بما الكافة
لا يدخل الا على الجملة الفعلية لانه جرى مجرى حرف النفي فقولك قلما
يضرب زيد بمعنى ما يضرب زيد كذا قالوا وهذا الكلام رد سيبويه حيث
قال الشيخ الرضى عند سيبويه كافة هو هنا ووصال مبتدا لكن ذكر في شرح
الالفية قال بعض النحاة ان قل اذا كف بما يدل على ندارة الشيء لا
على نفيه وقال اكثرهم يراد منه النفي في الاشهر فعلى هذا لم لا يجوز دخو
لها على الجملة الاسمية غاية ما في الباب انه مخالف الاشهر فعلى هذا

على ان

على ان قول سيبويه بمنزلة النص في هذا الفن وقال بعضهم
ان ما مصدرية هي وصلتها وهي فعل المحذوف فاعل فعل
المكفوف اى قل دوام الوصال وقال بعضهم ما زائدة ووصا
ل فاعل قل ذكره شارح الكافية فمعنى البيت يختلف على هذه
الاختلافات فتفكر في وجوهها ولم يكف من الافعال بما الكافة
الا قل وطال وكثر وكافة عن عمل النصب والرفع معا وجه التقديم
على الثاني ظاهر واما وجه التاخير عن الاول كون الاول كافة
عن طلب الفاعل وذلك في ان واخواتها وهو سائر حروف
المشبهة بالفعل فيكون ما بعدها مبتداء وخبرا اعلم ان
الحروف المشبهة بالفعل تنصب الاسم وترفع الخبر خلافا للكوفيين
في قولهم ان الخبر باق على رفعه وبعض العرب ينصب بهذه
الاحرف الجزئين معا وحكى قوم منهم ابن السيد ان ذلك
لغة ذكره شارح الالفية فعلى هذا قول المص وكافة عن عمل
النصب والرفع يكون على الاشهر وان هذه الحروف تلحقها
ما الكافة وتمنع عن العمل في الاصح وقد يجوز اعمالها فذهب
الزمخشري الى جواز اعمال كلها والزجاج في ليت ولعل وكان
دون البقية لقوة قرب هذه الثلثة من معنى الفعل من حيث ان

ان كان بمعنى شبهت وليت بمعنى تمنيت ولعل بمعنى ترجيت مع
تغيرها معنى الكلام وتاثيرها في مضمونه بخلاف ان وان ولكن فان
معناها غير زائدة على معنى الابتداء سوى الا التاكيد وذهب بعضهم
الى جواز النصب الا في ليتما بليت ولعل وقال سيبويه والاخفش
والفراء لا يجوز النصب الا في ليتما وصححه اكثر المغاربة كذا ذكره ابن ام
قاسم فهذه الحروف اذا كفت بما يجوز دخولها على الجملة الاسمية نحو
انما الله اله واحد وعلى الفعلية نحو انما ينهاكم الله وكافة عن عمل
الجر وذلك في رب وكاف التشبيه وفي الباء عند البعض وقال صاحب
التسهيل ان ما قد تكف عن العمل وتحدث معنى التقليل كقوله ربما
قد نوى وانتخطب فرب اذا اتصل بها ما الكافة تدخل على
الجملة الاسمية نحو ربما زيد قائم وعلى الفعلية لكونها ح في النفي
الداخلة على الفعل لكن يجب ان يكون فعلها ماضيا لفظا نحو
ربما قام زيد او معنى نحو ربما يود الذين كفروا فان المستقبل
هنا كالماضي لان اخبار الله تعالى في المستقبل يجري في التحقيق مجرى
الماضي وكقوله اي قول الشاعر هذا مثال لكون ما كافة للكاف عن
العمل اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد المجد الكرم وقد مجد الرجل
بضم فهو مجيد وماجد والمشهد محضر الناس والمراد هنا الحرب

كما سيف

كما سيف بالضم مبتدا لان ما تمنع الكاف عن العمل ومضاف
الى عمرو ولم يخنه خبره وفاعله ضمير مستتر راجع الى السيف
ومفعوله راجع ضمير بارز راجع الى عمرو ومضاربه بالنصب
مفعول فيه بتقدير في وقد يستعمل تلك الكاف للقران في
الوقوع نحو كما حضر زيد قام عمرو اي قارن القيام والحضور
في الوقوع وقيل انها للتاكيد الوجود كما في قوله تعالى وقل رب
ارحمهما كما ربياني صغيرا اي اوجد رحمتهما ايجادا متحققا
كما اوجدا تربيتهما ايجادا محققا في زمان الماضي فزائدة
هذا قسم خامس من ما الحرفية وتسمى هي وغيره اي تسمى
ما وغيرها حال كونها من الحروف الزائدة وثمانية احرف
هي ان وان وما ولا ومن والباء واللام والكاف بالندرة
تفصيل كل واحد منها في مواضعه صلة وتاكيدا لانها يتوصل
بها الى زيادة فصاحة واستقامة وزن وحسن سجع او
تزيين لفظ وغير ذلك نحو فبما رحمة من الله لنت لهم وعن قليل
ليصبحن نادمين فما في الايتين صلة ومؤكدة ورحمة وقليل
مخفوض بالباء اي فبرحمة وعن قليل الاول تفسير للاولى والثا
ني للثانية الباب الرابع في الاشارات اي الايماآت قال الجوهري اشار

اليه بالبيان اي اوضح وفي لفظ الاشارة اشعار الى ان ذلك التفصيل
ايماء بالنسبة الى ما يستحقه هذا المقام من البسط الى عبارات
يقال عبرت الرؤيا اذا فسرتها وانما سميت الالفاظ الدالة
عبارة لانها تفسر ما في الضمير اي تعريفات محررة تحرير
الكتاب تقديمه والمراد هنا كونها مهذبة اي مطهرة من الزوا
يد بحيث لا دخل فيها ولا اعتراض عليها مستوفات اي استوفى
في حقه وتوفاه بمعنى كذا في الصحاح موجزة يقال اوجزت الكلام
قصرته وفي الاصطلاح اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف
اي الى عبارة يعطي حقها بحيث لم يكن فيه طول كالتعريف المعهود
ولم يخل بشيء من المقصود مع وضوح الحد من المحدود ينبغي
ان تقول لما فرغ عن القواعد والاصول اراد ان يبين كيفية
اجرائها على ما يناسبها واعراضها عما لا يناسبها فقدم ما
يناسبها مع ان ذكر الاعراض عما لا يناسبها فقدم مع ان ذكر
الاعراض عما لا يناسبها اهم من ذكر ما يناسبها قصدا الى عدم
الفصل بين القواعد والاجزاء في نحو ضرب اي في الفعل الماضي المجهول
من ضرب زيد من جارة داخلة على الفعل على سبيل الحكاية وانما
قال هكذا ليكون توطئة لقوله وان تقول في نحو زيد نائب عن الفاعل

انه

انه فعل ماضي مجهول مبني لم يسم فاعله ولا يقال مبني لما لم يسم فاعله
لما فيه اي لشيء حصل في هذا التعريف من التطويل وجه الخفاء ان
ما في قوله الاول والخفاء عطف على التطويل بيان لما هو زيادة حرفا
من التعريف الاول والخفاء عطف على التطويل وجه الخفاء ان ما في قوله
لما عبارة عن المفعول وضمير فاعله راجع اليه فلا بد ان يوجه
بان يقال اضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اي
فاعل فعل الواقع عليه وان تقول في نحو زيد من ضرب زيد نائب عن
الفاعل لاختصاره وعدم صدقه على نحو درهما لكن يرد عليه انه
يصدق على المضاف اليه الذي يقوم مقام الفاعل المضاف المحذوف
كالحساب في قوله تعالى يوم يقوم الحساب على تقدير ان يكون الا
سناد مجازيا ولا تقول مفعول ما لم يسم فاعله لخفائه وهو ان
الغرض منه اعلام كونه نائبا عن الفاعل ومعربا باعرابه ولم يفهم
منه وطوله من قوله نائب عن الفاعل وصدقه على نحو درهما
كالثاني من اعطى زيد درهما مع ان التعريف لازم ان يكون ما
نعا من اغياره ويمكن ان يجاب بان يقال ان من قال مفعول ما لم يسم فا
عله قال كل مفعول حذف فاعله واقيم مقامه فلا يصدق عليه نعم انما
قطع النظر عنه يصدق عليه لكنه مقرر عند ارباب هذا الفن

وليس باجنبي عن اصطلاحاتهم وبهذا يندفع ما قال التفتازانى فى شرحه للعربى التصريف ينتقض بالمبنى للفاعل عند من جوّز حذف الفاعل وان تقول فى قد حرف لتقليل زمن الماضى اى تقريبه ولا يخفى حسن هذه العبارة لمن له ادنى مسكة فى هذا الفن وحدث المضارع اى وقوعه يقال حدث امر اذا وقع كذا فى الصحاح او لتحقيق حدثيهما اى لتحقيق وقوع الماضى والمضارع وهذا التحقيق غير الذى حصل من صيغته للماضى وينبغى ان تقول فى لن وهى حرف براسه عند سيبويه وهو الصحيح لان الاصل فى الحروف ان لا يحكم عليها بخلاف ظاهرها لانها بعيدة عن التصرف والتمسك بالاصل اولى واحق وعند الخليل مركبة اصلها لا ان حذفت الهمزة تخفيفا وسقطت الالف لالتقاء الساكنين ورده سيبويه بجواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن يضرب اجيب بانه يجوز ان يحدث بعد التركيب ما لم يكن قبله على انه منع الاخفش الصغير ذلك التقديم وعند الفراء نونها مبدلة من الف لا كما ابدلت الالف من النون وهو ضعيف حرف نصب ينصب المضارع وحكى بعضهم ان الجزم بلم لغة بعض العرب وان الجزم والرفع جائز عند البعض ذكره شارح الالفية ومغنى ا ستقبال زكريا شرح

ان لن حرف نفى ينصب المضارع ويخلصه للاستقبال ولا يلزم ان يكون مؤكدا خلافا للزمخشرى ذكر ذلك فى انموذجه وقال فى غيره ان لن لتاكيد ما تعطيه لا من نفى المستقبل قال ابن عصفور وما ذهب اليه دعوى لا دليل عليها بل قد يكون المنفى بلا اقوى اذ المنفى بلا اكد من المنفى بلن لان المنفى بلا يكون جوابا للقسم والمنفى بلن لا يكون ونفى الفعل اذا اقسم عليه اكد وقال صاحب الاقليد والمراد بالتاكيد هو التعميم وابرام العزيمة على خبره من سلب وايجاب عما هو بصدده وليس كما زعم بعضهم انها للتاكيد بيد ان التابيد مناف للتحديد وقد جاء التحديد معها فى قوله لن ابرح الارض حتى ياذن لى ابى وحتى للانتهاء الغاية انتهى وذهب قوم منهم ابن السراج الى انه يجوز ان يكون الفعل بعدها دعاء واختاره ابن عصفور وجعلوا منه قوله تعالى فلن اكون ظهيرا للمجرمين والصحيح انه لم يستعمل من حروف النفى فى الدعاء الا لا خاصة ولم حرف جزم يدخل المضارع وتجزمه وقد تلغى فلا يجزم بها قال فى شرح التسهيل حملا على لا وفى شرح الكافية حملا على ما ورد الماضى كثير الخلاف لا وانشد الاخفش على اهمالها لولا فوارس من نعل واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار قال بعض

ما قال شارح الالفية وهو احسن دون ما ينبغى بها م

النحويين انه ضرورة وقال بعضهم انه شاذ في التسهيل وقد يجزم
بها فلم يخصه بالضرورة وذكر في شرحه ان الرفع بها لغة قوم
لا يجوز الفصل بينهما وبين الفعل وحذفه بعدها الا في الضرورة
لنفي المضارع فيجوز ان يكون ذلك النفي منقطعا عن الحال نحو قوله
تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا
ومتصلا بها نحو ولم اكن بدعائك رب شقيا وقلبه
ماضيا هذا صريح بانها تدخل على المضارع وتصرف معناه
الى الماضي وهو اكثر مذهب اكثر المتأخرين وذهب ابو موسى
ومن وافقه وقد نسب هذا القول الى سيبويه الى انها تدخل
على الماضي وتصرف لفظه الى المضارع وقال ابن الحاجب
وان لم يكن بين هذين العبارتين خلاف في المعنى لكن
العبارة الثانية ليست بجيدة لان قولهم مما يوهم صحة
دخول لم على الماضي وليس كذلك ويوهم ايضا بقاء المضا
رع على معناه لانهم لم يقولوا الا انها تقلب لفظ الماضي
الى لفظ المضارع ولم يتعرضوا الى كون معنى الماضي مرادا
فكان الاول اولى وفي اما المفتوحة المشددة حرف شرط قال
محشي الضوء ان النحاة اختلفوا بعد اتفاقهم على انها حرف
في انها

في انها موضوعة لشرط لوقا بجملة مقام ما وضع للشرط فذهب
ابن الحاجب الى الاول حيث قال في الكافية وحروف الشرط
ان ولو واما وصاحب الكشاف الى الثاني حيث قال في مفصله
ومن اصناف الحروف حرفا الشرط وهما ان ولو ثم ذكر بعد
عدة فصول اما كلمة فيها معنى الشرط والخلاف انها حرف
او اسم ليس بمشهور انتهى ولا يلزم من تعبير صاحب
الكشاف واما كلمة فيها معنى الشرط كونها اسما لان اطلاق
الكلمة على الحرف جائز وانما عبر بالكلمة اشعارا الى خفاء
حرفيتها من حيث انها عملت في الظروف النصب وتضمنت
معنى منها وبعض الفضلاء تكلف في التوفيق بين ما قال
ابن الحاجب والزمخشري بان يقال يجوز ان يكون مراد
ابن الحاجب اما المركبة التي اصلها ان ما ومراد الزمخشري
اما المفردة المتضمنة للشرط لان جميع شراح الكافية فسرو
ها بهما يكن فلو كان مراد ابن الحاجب اما المركبة لما جاز
التفسير به والحق ان النزاع اما المفردة وان التوفيق ما قاله
جلال الدين الجدواني وهو ان صاحب الكشاف اعتبر ما كان
خالصا للشرط وابن الحاجب ما فيه معنى الشرط وادرج ما له
معنى الشرط من حرف الشرط فيكون جمعا بين الحقيقة والمجاز
او من هذا قال اطلاق حرف الشرط على اما التفصيلية مجاز كذا
قالوا ولهذا فسر بعض شراح تلك الرسالة قوله حرف شرط اي
حرف مؤول باسم شرط وتفصيل وذلك التفصيل قد يكون بمجمل ويفصل وذلك

سابق كقولك انا او[...]د اقلى اما من اقدّه فالعالم واما من اقلاه فا
لجاهل وقد يكون لتفصيل ما اجمله فى الذهن ويكون معلوما للمخاطب
بواسطة سبق ما يدل على المتعدد بوجه كقوله تعالى ان الله لا
يستحيى ان يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها فاما الذين امنوا
فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا
اراد الله بهذا مثلا وقد يجيء للاستيناف من غير ان يتقدمها
ما يدل على المتعدد كاما الواقعة فى اوايل الكلام المنقطع عما
قبله ومنه ما ياتى فى اوايل الكتب والوسائل ومتى كان لتفصيل
المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون
المذكور ضد غير المذكور لدلالة احد الضدين على الاخر كقوله
تعالى فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما
يقال اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعنى فاما الذين فى
قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات وتوكيد لان تفصيل المجمل يدل
على زيادة الاعتناء بشان المذكور وفى ان المفتوحة المخففة حرف
مصدرى ينصب المضارع مر تفصيله فى الباب الثالث وفى الفاء التى
بعد الشرط انما قال بعد الشرط ولم يقل قبل الجواب مع انها بعد
الفضلات المتعلقة بالشرط اكتفاء بقوله رابطة لجواب الشرط
لانه يعلم منه دخولها على الجواب ولا تقل جواب الشرط كما يقولون
بعض المعربين لان الجواب الجملة باسرها هذا الكلام ظاهر فى ان
الفاء داخل فى الجواب وهو مذهب اكثر النحاة وقال بعضهم ان
الفاء خارج عن الجواب لانها رابطة والرابطة غير المربوط

لالفاء

لالفاء وحدها وارتكاب المجاز فى مثل هذا المقام ليس مما ينبغى وفى
نحو زيد من قولك جلست امام زيد مخفوض بالاضافة او بالمضا
ف قال الشيخ الرضى اعلم ان بينهم خلافا فى العامل فى المضاف
اليه هو اللام المقدر او المضاف فمن قال الحرف المقدر نظر الى
انها ان معناه فى الاصل المقدم هو الموقع للاضافة بين الفعل
والمضاف اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد ومن قال
ان عامل الجر هو المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر شريعة
منسوخة والمضاف مفيد معناه وقال بعضهم العامل معنى
الاضافة فليس بشيء انتهى فعلم من هذا ان قوله مخفوض
بالاضافة ليس بصحيح ولا تقل مخفوض بالظرف وهو امام فى
هذا المثال لان المقتضى للخفض فى المضاف اليه هو الاضافة على راى
او المضاف من حيث هو مضاف مع قطع النظر عن الحيثيات
على راى لا المضاف من حيث هو ظرف بدليل غلام زيد واكرام
زيد فان المضاف فى هذين المثالين ليس بظرف مع ان
المضاف اليه مخفوض به فلو قلت مخفوض بالظرف ليفهم
مدخلية الظرف فى الخفض ليس كذلك واعلم ان قول المص
لان المقتضى للخفض مساهلة لانه يفهم منه كون العامل نفس
المقتضى وليس كذلك واعلم لان العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى
للاعراب على ما صرح به ابن الحاجب فى مقدمته اللهم الا ان يقدر
ويقال لان ما يتقوم به المقتضى وان تقول فى الفاء من نحو فصل
لربك وانحر فاء السببية ولا تقل فاء العطف لانه لا يجوز عند بعض

النحويين او لا يحسن عند اكثر النحويين و منهم سيبويه حيث قال ان
كانت الجملتان مرتبطتين من حيث المعنى يجوز عطف الطلب عطف
الطلب على الخبر ولا العكس اى لا يجوز او لا يحسن عطف الخبر
على الطلب على اختلاف الرائيين لما بينهما من التنافى فى المعنى وان تقول
وجه تغيير اسلوب السابق بذكر ان تقول اما طول العهد بين
المعطوفات او اشعار الى ان ما ذكره بعده ليس من جنس ماذ
كر قبله فى الواو العاطفة حرف عطف لمجرد الجمع من غير ان يكون
المبتدا داخلا فى الحكم قبل الاخر ولا ان يجتمعان فى وقت واحد بل
الامران جائزان وجائز عكسهما هذا هو المختار عند فحول هذ
الفن وان ذهب بعضهم الى النوم المعيشة وبعضهم الى دخول الاول
فى الحكم قبل الثانى وفى حتى التى للعطف حرف عطف للجمع و الغاية وانما
لم يقل لمطلق الجمع كما قاله فى النوع الثالث من الباب الثانى اشعار
الى ما قاله بعض النحاة وهو ان يكون فيها جمع وترتيب ومهلة متو
سطة بين الفاء وثم وفى ثم حرف عطف للترتيب والمهلة قال فى القا
موس ثم حرف يقتضى ثلثة امور التشريك فى الامر وقد تخلف بان
تقع زائدة كما فى ان لا ملجا من الله الا اليه ثم تاب عليهم والثانى
المهلة وقد تخلف كقولك اعجبنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت
امس ولان ثم فيه لترتيب الاخبار ولا تراخى بين الاخبار بين
انتهى وفى الجوهرى وربما ادخلوا عليها التاء كما قال ولقد امر على
اللئيم يسبنى فمضيت ثمت قلت لا يعنينى وفى الفاء حرف عطف للتر
تيب والتعقيب اعلم ان الفاء اذا كانت من حروف العطف يعطف

بها وتفيد الترتيب وهو نوعان معنوى كقام زيد وعمرو وذكرى
وهو عطف مفصل على مجمل نحو فازلهما الشيطان عنها فاخرجهما
مما كانا فيه والتعقيب مع الاشتراك عنها تقول نحو ضربت زيد
فعمرو او التعقيب بدون الاشتراك فيكون ما قبلها علة لما
بعدها نحو ضربت فبكى والتعقيب فى كل شيء بحسبه نحو تزوج فو
لد مع ان بينهما مدة الحمل هذا اذا اطلقت فى التعبير عن الا
دوات وان اختصرت فيقفن اى تعبير تلك ادوات فقل عاطف
ومعطوف اى قل فى حروف العطف مع المعطوف كما تقول عند
الاختصار فى الحروف الجر مع مجرورها جار ومجرور هذا التعبير
شايع فى ارباب هذا الفن فلذلك جعله مشبها به لانه من
باب التشابه لا من التشبيه وكذلك اى كما تقول عند الاختصا
ر فى حروف العطف والجر تقول اذا اختصرت فى نحو لن نبرح
وان تفعل ناصب و منصوب هذا المختار لما عرفت ان
الرافع بهما والجزم بهن جائز عند البعض وان تقول
فى ان المكسورة المشددة حرف توكيد لانها يجاب بها القسم
كما يجاب باللام وعن الفراء ان ان مقررة لقسم محذوف استغنى
بها عنه والتقدير والله ان زيد القائم تنصب الاسم وترفع الخبر
عند البصريين واما عند الكوفيين وتبعهم التسهيل الى ان
الخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلذلك
جوز العطف على ان المكسورة بالرفع قبل مضى الخبر وتزيده فى
ان المفتوحة فتقول حرف توكيد مصدرى تنصب الاسم وتر فع

النحو وانما قيل حرف مصدرى لانها تعامل معاملة المصدر حيث
تأول مع معمولها بالمصدر وتقع فاعلا نحو بلغنى ان زيدا منطلق
فانه متأول ببلغنى انطلاق زيد ومفعولا نحو سمعت ان عمرا عالم
وهو متأول بسمعت علم عمرو ومضاف اليه نحو عجبت من ان بكرا
قوى وهو ايضا متأول بعجبت من قوى بكر ولهذا اى لاجل وقوعها
معمولها موقع المفرد لم يجز العطف على اسمها بالرفع سواء
قبل مضى الخبر او بعده واعلم انه الضمير للشان يعاب يقال عاب
المتاع اذا صار ذا عيب وعبته انا متعد كذا فى الجوهرى على الناشى
هذا القيد ليس للاحتراز لكونه عيبا على النحل ايضا وانما قال
ترغيبا للطالب يدل عليه قوله والصواب لانه يستعمل فى مقابلة
الخطاء وقع فى بعض النسخ على الناشى فح لا يحتاج الى الاعتذار
حينئذ فقوله على الناشى اى الشاب ماخوذ من نشأ الغلام
اذا ارتفع وبلغ فى صناعة الاعراب عبر بالصناعة اشعارا بلزوم
المجالة والمزاولة وكونها آلة لسائر العلوم فقوله يعاب فعل مضا
رع لم يسم فاعله وجملة ان يذكر فعلا نائبا عن الفاعل اى يعيب
المعربون على الناشى ذكر الفعل ولا يحسن عبا عن فاعله عطف
على ان يذكر او عن ان يذكر مبتدأ ولا يستخلص عن خبره
ظرفا او مجرورا بحرف جر ولا ينبه على متعلقه والضمير راجع
الى ظرف ومجرور على سبيل البدل او جملة ولا يذكر لها محل
اسما او موصولا ولا يبين صلته سواء كان اسميا او حرفيا وعائده
اذا كان الموصول اسميا لما عرفت ان الحرفية لا يحتاج الى العائد

اعلم ان ذكر البحث فى الفاعل واتخصص فى الخبر والتبيين فى المتعلق
والذكر فى المحل والتبيين فى الموصول لا يخفى وجهه على طبع وقا
د وذهن نقاد وان يقتصر عطف على ان يذكر فى اعراب الاسم مو
صولة من نحو قام ذا او نحو قام الذى على ان يقول اسم اشارة فى ذا
او اسم موصول فى الذى فان ذلك اى كون ذلك الاسم اشارة
والذى اسم موصول لا يقتضى اعرابا حتى يعلم كونها فى محل الرفع
على الفاعلية والمراد من الموصول ما يوجد مع الصلة والا لا يكون
له محل ولا اقتضاء والصواب فى التعبير ان يقال فاعل وهو اسم
اشارة او فاعل وهو اسم موصول فان قلت لا فائدة فى ذا انه اسم
اشارة لان الغرض منه اعلام فاعلية والاقتصار على فاعل كاف
فيه مع انه لا فائدة فى التطويل بخلاف قوله فى الذى انه اسم مو
صول فان فيه فى ذكر اسم موصول تنبيها على ما يفتقر اليه
الموصول من الصلة بيان لما فالعائد عطف على الصلة ليطلب
بهما اى الصلة والعائد المعرب وليعلم عطف على ليطلب اى
لاجل ان يطلب ويعلم المعرب ان اجملة الصلة لا محل لها من
الاعراب لان الموصول لا يتم الا بالصلة فيكون كشئ واحد
قلت بلى فيه اى فى ذكر اسم اشارة فائدة وهى التنبيه على الاشارة
وانما فتر نابه لتمديته الى ان ما يلحقه من الكاف بيان لما وجلة
ما يلحقه فى محل النصب على انها اسم ان حرف بالرفع خبرها مضا
ف الى خطاب لا اسم مضاف اليه لان اسم الاشارة معرفة فلا
يضاف الى شئ ولا اسم مرفوع لانه لا رافع هنا ولا اسم منصوب

لانه لا ناصب فتعين ان يكون حرفًا ولا يرد عليه مالا يجوز ان يكون فى الا
سماء الاشارة معنى الفعل وهو اشير فيعمل عمل النصب كمافى هذا زيد
قائمًا لان هذا التقدير لا يكون الا باقتضاء المقام ولا اقتضا هنا
وقد يستدل بحرفية هذه الكاف بامتناع وقوع الضمير موقعها ولو كان
اسما لما يمتنع وقوعها الافى ضربتك وبك وذكره الرضى ولى ان
الاسم بعد ذا لطف تعيين المعنى بالحوق فى الاول وبالبعدية فى
الثانى ظاهر على المتوكل فى نحو قولك جاءنى هذا الرجل نعتا على ان يكون
اللام اشارة الى خصة معينة او عطف بيان على ان يكون اللام اشا
رة الى خصة معينة كما حققه ابن عصفور على الخلاف بين النحا
ة فى المعرف بال اى بحرف التعريف الواقع بعد اسم الاشارة وبعد
ايها فى ايها الرجل فان ذلك اللام للعهد الذى هى عند البعض وجد
التنبيه انحصار كون المعرف بعدها صفة او عطف بيان كما جعله
اكثر النحاة وعند البعض ان يكونا بدلا ذكره فى شروح الكافية فلا
يكون التنبيه تامًّا وفيما لا يتبين عليه اعراب عطف على قوله فى اعراب
الاسم يعنى يعاب على الناشى ان يقتصر فيما لا يتبين عليه اعراب
وقوله ان يقول عطف على ان يقول بعاطف واحد مضاف فان المضا
ف ليس له اعراب مستقر كالفاعل ونحوه اى كاعراب مستقر
للفاعل وفروعه والمفعول وفروعه والمضاف اليه وفروعه
وانما اعرابه بحسب ما يدخل عليه اى على المضاف فيكون اعرابه
على ما يقتضيه العامل فالصواب ان يقال فى التعبير عن المضا
فاعل ومفعول ونحو ذلك من المعمول الذى يستقر اعرابه والمض

لم يقل

لم يقل هو فاعل ومضاف مع انه يتعلق بذلك فايدة وهى
كونها جارًا للمضاف اليه والفرق بين هذه الفائدة وما ذكره
فى الموصول واسم الاشارة فليس بواضح بخلاف المضاف
اليه فى جواز الاقتصار عليه فان له اعرابا مستقرًا وهو اى
الاعراب المستقر فيه الجر فاذا قيل فى التعبير مضاف اليه علم
انه مجرور بالمضاف وينبغى ان يجتنب المعرب فاعل ينبغى
اى اجتناب المعرب ان يقول فى حرف الذى ثبت فى كتاب الله
تعالى انه الضمير راجع الى الحرف من غيره وبل بل الكلمة زا
ئدة بل يقول انه صلة او مؤكد لانه سبق الى الاذهان عند اطلا
ق الزايد انه هو الذى لا معنى له اصلا وكلام الله تعالى منزه
عن ذلك اى عن الزائد الذى لا معنى له وقد وقع هذا الوهم اى
كون المراد من الزائد ما لا معنى له للامام العلامة المحقق فخر
الدين الرازى فقال الامام المحققون ثابت على ان المهمل
لا يقع فى كلام الله تعالى والجملة محكى القول واما فى قوله تعا
لى فبما رحمة فيمكن ان يكون استفهامية للتعجب والتقدير
فباى رحمة انتهى هذا الكلام يجوز ان يكون عن طرف الا
مام تصحيحا القول المحققين ويجوز ان يكون عن ظن فهمه
تصحيحا لما يدعيه بدفع سؤال مقدر وهو ان الباء فى فبما ذكره
فاجاب بهذا فان قلت لم لا يجوز ان يكون مراد الامام ان يمنع
اطلاق الزائد على حرف من كتاب الله تعالى لما فيه حرف حجاب
العصمة ومخالفة باب الارباب قلت نعم يجوز هذا التوجيه اذا

كان الجواب عن طرف المحققين واما اذا كان عن طرفه وهو
المتبادر فهذه التوجيه سخيف جدا والزائد عن النحويين
جواب عما قاله المحققون معناه اللذى لم يؤت به الا لمجرد
التقوية والتأكيد لا المهمل على ان يكون الشيء مفيد المعنى
لا ينافي تسمية بالزائد فان النحويين يسمون كان زيد فاضل
زائدة وان كانت مفيد المعنى وهو المضي والانقطاع وذكر
المص في المغني انهم قد يريدون بالزائد المعترض بين الشيئين
متطالبين وان لم يصلح اصل المعنى باسقاطه كما في مسئلة
لا في نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء فانهم يسمون
لا المعترضة بين الخافض والمخفوض زائدة انتهى فعلم
مما ذكر ان اطلاق الزائد ليس فيه شيء سوى ترك ما ينبغي
قوله والزائد مبتداء وعن ظرف متعلق به مضاف الى النحو
يين ومعناه مبتداء ثان والموصول مع صلته خبره والمبتداء
الثاني مع خبره خبر الاول والتوجيه المذكور في الاية عن طرف
الامام باطل لامرين احدهما ان ما الاستفهامية اذا خفضت
بحرف الجر وجب حذف الفها قوله تعالى عم يتساءلون يمكن رد
هذا بان يقال ان بعض المفسرين جوزوا اثبات الفها على اصلها
عند الخفض كما عرفت في النحو النوع الثامن والثاني اي ثاني الامر
ين ان خفض ح اذ من اسماء الزمان وهي مضاف الى الجملة
فحذف المضاف اليه وعوضت التنوين والتقاء الساكنان الذا
ل والتنوين فحركنا الذال بالكسر لان التقاء الساكنان اذا حرك

بالكسر

بالكسر وذكر فيه وجه اخر وهو انهم لما حذفوا المضاف اليه وحقيقته
ان يكون مجرورا منونا ظروا جره وتنوينه على المضاف ليكون
بمنزلة استقبائه بعد ذهابه وما قال الاخفش انه مجرور با
لاضافة فليس بجيد وقال بعضهم حينئذ بالفتح لكونه اخف
الحركات وتكرير اسم الزمان بمنزلة التكرير في يا تيم
تيم عدى ووجهه ان ايراد الكسرة على الذال مما يمجد
السمع وينفر عنه الطبع لكون السكون اصلا في المبنيات
فادخل الاسم الاول على الثاني ليوهم ادخاله عليه الاضافة
ويرتفع بذلك الاستنكار والنفرة كذا قيل وهذا لا يجيء
الا بعد تقدم قضية ليكون فقدها قرينة تدل على خصو
صية ذلك المضاف اليه فتقديره ان خفض رحمة حين
اذ كان ما وجهت يشكل لانه اي لان جر رحمة بالاضافة اذ ليس
اسماء الاستفهامية ما يضاف اليه فيحذف الفها فرقا بين ما الا
ستفهامية والخبرية كذا في الجاربردي الا اي عند الجميع اي
جميع النحاة فان معنى اي ان يكون بعضا من كل وحقه ان يكون
مضافا ابدا قال في الاقليد يمكن ان يكون اصل اي اويا لانه ابدا
بعض ما يضاف اليه وبعض الشيء ياوي اليه كله الا ان الواو
قلبت ياء وكم عند الزجاج اعلم ان كم كناية عن العدد فيستعمل
على وجهين خبرية واستفهامية فالخبرية مميزها مفردا او
مجموعا كتمييز الثلثة والمائة نحو كم رجل وكم رجال عندي
والمفرد اكثر من المجموع لان كم للتكثير فجعل مميزها كمميز

المائة والالف وانما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح
لان العدد الكثير يدل على الكثرة صريحا فاستغني به عن الجمع بخلا
ف كم فانها كناية عن العدد الكثير ليس في لفظها ما يدل
على الكثرة وهذا الجر بالاضافة عند الفراء حملا على العدد الكثير
وعند الفراء بمن مقدرة وجوز عمل الجار هنا وان كان مقدرا
الكثرة دخول من على مميز الخبرية والشيء اذا عرفت في موضع
جاز تركه لدلالة الموضع عليه هذا اذا لم يفصل بين كم و
مميزها بجملة او ظرف وان فصل فالمختار النصب حملا على
الاستفهامية والاستفهامية ينصب مميزها مفردا كمميز
احد عشر لان المستفهم لا يتحقق عنده في الاغلب كثرة
العدد المستفهم عنه ولا قلته بل المستفهم عنه يحتمل الا
مرين فحملت على المرتبة المتوسطة ولانها كعدد مقرو
ن بهمزة الاستفهام فاشبهت العدد المركب فاجريت
مجراه في كون مميزها منصوبا مفردا ولا يجوز جر مميزها
الا اذا انجرت هي فانها يجوز جر مميزها لقصد تطابق
كم ومميزها في الاعراب وذلك الانجرار بتقدير من مع بقاء
عملها عند الخليل وسيبويه باضافة كم عند الزجاج هذا
ولك ان تقول لم لا يجوز تضمين ما يضاف بالاتفاق وهو
وهو اي ويرشدك اليه ما قال الامام والتقدير فباي دحة
نعم الاستفهام قدر مشترك لكن الكلام ليس فيه بل فيما
صارت اي في الاستفهام مميزة به عن غيرها ولا يكون جر

دحة

منها

دحة بالابدال لان المبدل من اسم الاستفهام لا بد اي لا
جزم ان يقترن بهمزة الاستفهام نحو كيف انت اصحيح
ام سقيم هذا مذكور في اكثر كتب النحو قال شارح الالفية
هذا مذهب البصريين وذهب كثير من الكوفيين الى ان
المبدل يجوز ها الاستفهامية والصحيح مذهب البصريين
انتهى ودليلهم ان المبدل منه في حكم السقوط فلا بد عن بقاء
ما يدل على الاستفهام لكونه مرادا يمكن ان يجاب عنهم عن
طرف الكوفيين بان يقول ليس المراد من قولهم انه في حكم
التنحية الا ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومنافيته التأكيد
والصفة في كونهما تتميمين لما يتبعانه لا ابتداده بالكلية على ما
نص علامة الزمخشري في مفصله حتى يلزم انعدام ما يد
ل على الاستفهام ولا دحة ولا دحة صفة ويجوز بالجر عطفا
بابدال ولا زائدة بعد حرف العطف لكن لا يتحمل رسم الخط
في قوله ولا بيانا لانه وجد بالالف في جميع النسخ التي صادفناها
لان ما اي لفظة ما لا يوصف اذا كانت شرطية او استفهامية
لما عرفت فيما سبق ان كلا منهما قسم مستقل ولا بيانا
لان ما اي لان الشيء الذي لا يوصف لا يعطف عليه عطف
بيان كالمضمرات ظاهر هذا الكلام يشعر ان جميع المضمرات
لا يعطف عليها عطف بيان والحق ان المضمرات التي غير ضمير
الشان يعطف عليها عطف بيان ذكره شارح اللب وفيه ما
فيه لان الكلية ممنوعة في المقيس عليه على ان كلام الامام ينبو

عن هذه التوجيهات حيث قال والتقدير فباى رحمة وكثير
من النحاة المتقدمين يسمون الزائدة صلة لانه يتوصل به الى زيا
دة فصاحة او استقامة وزن او حسن سجع او تزيين لفظ
وغير ذلك وبعضهم اى بعضهم نحاة المتقدمين وهو الا
ظهر ويجوز ان يكون الضمير كناية عن النحاة مطلقا قال الجوهر
ى بعض الشئ واحد بعارضه وقال شارح الالفية والبعض
عند البصريين يقع على اكثر الشئ وعلى نصفه وعلى قلة
وعن الكسائي وهشام بعض الشئ لا يقع الا على ما دون
نصفه انتهى وما ذكر فى بعض شروح المتن
ان اطلاق المؤكد ضعيف يدل عليه
لفظ البعض فليس بشئ لانه على
على تقدير تسليم اطلاق البعض على
ما دون النصف تمنع استلزام قلة
القائل ضعيف المقول بسميته مؤ
كدا لافادته تأكيد الايصال
الثابت والمراد من هذا
الكلام تأكيد ودليل
لقوله وينبغي ان
يجتنب المعرب بقو
له المتقدمين
تمت بعون الله تعالى

قال النبي عليه السلام من احب ... عيناه ... قبل
انما ورد ... عيناه بالالف حال النصب
على لغة بني حارث فانهم جعلوا اعراب التثنية
بالالف في الاحوال الثلثة فلا يكتب بالجزم
شرح ... الكلام
بعد العصر

انا اردى زهر تخرج فى رياض الكلام من الاكمام وابهى حبر تحاك ببنان البيان وا

بسم الله الرحمن الرحيم